الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي النور البشير-البيض-

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص اقتصاد كمي

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي بعنوان:

أثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من الفترة1990-2021

من إعداد الطلبة :

- عبد الله حمادي
- عبد الله بن دلاح

تحت إشراف:

الأستاذ حمزة سايح

السنة الجامعية: 2022/ 2023

إهـدا ء الـى

الحمد لله حمد الطيبين والحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على نبيه الكريم

أما بعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد للوالدين الكريمين والعائلة الكريمة

عبـد الله حمـا دي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات""

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، اليوم نقطف ثمرها والحمد لله.

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار **"والدي العزيز"** .

"أمي الغالية " أدامها الله وأطال في وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان عمرها.

إلى أولئك الذي يفرحهم نجاحي و يحزنهم فشلي **"جدي و جدتي "**أطال الله في أعمارهم .

و أهدي ثمرة جهدي إلى **رفيقة دربي** و نصف الثاني حفظها الله.

و إلى إخواني و أخواتي و كل أقاربي

بالأخص خالي **"عبد الوارث عبد القادر "** كنت سندي في مشواري دراسي أهديك ثمرة جهدي .

ثنائي لأساتذتي و لجميع من ساندني طيلة هذه السنوات، وما أنسى وقفتهم ربي يحفظهم.

الفضل لله ثم لكم جميعاً، من صميم القلب شكراً لكم ونسأل الله أن يتم فرحتنا دائماً.

عبد الله بن دلاح

شكر وتقدير

قال تعالى" وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ" سورة لقمان- الآية 12.

بداية أشكر الله عز وجل

الشكر الجزيل للوالدين الكريمين والعائلة الكريمة

كما أتوجه بجزيل الشكر الى كل معلم افادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "سايح حمزة" الذي نفعنا بعلمه وساعدنا في إنجاز هذا البحث وافادنا بتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "قصابي" الذي نفعنا بعلمه وساعدنا في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد وأخص بالذكر الأستاذ "زيوان محمد" والاستاذة الفاضلة "زوليخة"

عبد الله حمادي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى أولا و آخرا.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد

وإخراج هذا العمل المتواضع.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف:

الدكتور : "سايح حمزة "

على قبوله الإشراف على هذا البحث، وكذا

توجيهاته العلمية، المنهجية ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء

لجنة المناقشة وكل أساتذة

وخاصة أساتذة وعمال قسم العلوم

الاقتصادية.

شكرا لكم جميعا

عبد الله بن دلاح

فهرس المحتويات

الاهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الاشكال	
فهرس الجداول	
قائمة الملاحق	
البسملة	
الملخص	
المقدمة	
-الفصل الأول: أثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي	
-المبحث الأول: الادبيات النظرية حول البطالة	01
-المطلب الأول: ماهية البطالة	01
-المطلب الثاني: أنواع وأسباب البطالة	04
-المطلب الثالث:أثار البطالة على الاقتصاد	07
-المبحث الثاني: التضخم ضمن بعض المدارس الاقتصادية	12
-المطلب الأول: التضخم حسب المدرسة الكلاسيكية	12
-المطلب الثاني: التضخم حسب المدرسة الماركسية	19
-المطلب الثالث: التضخم حسب المدرسة الكينزية	25
-المطلب الرابع: التضخم حسب المدرسة النيو كلاسيكية	29

-المبحث الثالث: الادبيات النظرية للناتج المحلي الإجمالي	34
-المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي **-المطلب الثاني:**أنواع ومكونات الناتج المحلي الإجمالي	34
-المطلب الثالث: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	38
-المبحث الرابع: العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي	42
-المطلب الأول: العلاقة بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي	42
-المطلب الثاني: العلاقة بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي	46
-الفصل الثاني: الدراسات السابقة	50
-مقدمة الفصل	51
-المبحث الأول: مفهوم الدراسات السابقة واهميتها	51
-المطلب الأول: تعريف الدراسات السابقة	51
المطلب الثاني: أهمية الدراسات السابقة	52
-المبحث الثاني:عرض الدراسات السابقة	52
المطلب الأول: دراسات حول البطالة وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية	53
المطلب الثاني: دراسات حول التضخم وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية	59
المطلب الثالث: دراسات حول الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية	63
-المبحث الثالث: الفجوة العلمية بين الدراسات	69
المطلب الأول: من حيث الهدف	69
المطلب الثاني: من حيث المنهج	69

المطلب الثالث: من حيث النتيجة	69
-خلاصة الفصل: **-الفصل الثالث:** الدراسة القياسية لاثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	73
-مقدمة الفصل:	74
-المبحث الأول:مدخل لنظرية القياس الاقتصادي	74
-المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي، أهدافه ومنهجية البحث فيه	75
-المطلب الثاني: نماذج الانحدار	75
-المبحث الثاني:بناء نموذج قياسي لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	80
-المطلب الأول: منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL	95
-المطلب الثاني: تقدير النموذج	99
-خلاصة الفصل:	110
-الخاتمة:	112
-اهم النتائج:	112
-الاقتراحات:	112
-الملاحق:	115
-المراجع:	115

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
(1-1)	اثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)	18
(1-3)	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	80
(2-3)	قبول او رفض الفرضية	87
(3-3)	تطور سلسلة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	101
(4-3)	تطور سلسلة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	102
(5-3)	تطور سلسلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	104

قائمة الجداول:

رقم الجدول	**عنوان الجدول**	**الصفحة**
(1-3)	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	**81**
(2-3)	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارADF	**105**

قائمة الملاحق:

1-3	-دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	**119**
2-3	2- دراسة استقرارية سلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)	**120**
3-3	2- دراسة استقرارية سلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)	**121**

ملخص :

تهدف هذه الدراسة المعنونة بأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 الى تسليط الضوء على البطالة والتضخم باعتبارهما احد اكبر التحديات التي تواجهها مختلف الاقتصاديات في العالم، ودراسة سبل التقليص منهما لذلك حاولنا في ورقتنا البحثية هذه تسليط الضوء على هاتين الظاهرتين في الجزائر، بدراسة

قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2022 وذلك عن طريق تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL على بيانات الجزائر خلال فترة الدراسة، فأسفرت النتائج على وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي.

كلمات مفتاحية:بطالة، تضخم، الجزائر، ناتج محلي إجمالي، نموذج ARDL.

summary:

This study aims to shed light on unemployment and inflation as one of the biggest challenges facing various economies in the world, and to study ways to reduce them. Therefore, in our research paper, we tried to shed light on these two phenomena in Algeria, with a standard study of the relationship between unemployment, inflation and GDP during the period 1990 - 2022, by applying the ARDL autoregressive model to Algeria data during the study period, and the results revealed that there is an inverse relationship between unemployment, inflation, and GDP.

Keywords: unemployment, inflation, Algeria, GDP.

مقدمة:

تشكل البطالة تهديدا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وعاملا في الإخلال بالاستقرار الاقتصادي للبلد، فوجود بطالة في أوساط تتوافر على أفراد أكفاء تتوفر فيهم الدلالات اللازمة للعمل تعد تعطيلا لمسار النمو وترديا في المستوى المعيشي للأفراد، كما تعد ظاهرة التضخم من ابرز القضايا الاقتصادية التي جعلت من الاقتصاديين والسياسيين يوجهون اهتمامهـــم اتجاهها نتيجة الآثار التي تسببها على مختلف الأصعدة، فعدم

الاستقرار السعري الذي ينشأ بسبب التضخم يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي، ويضعف القدرة على التخطيط المستقبلي الكفؤ الامر الذي ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وقد تضاربت مختلف النظر يات في تفسير لهـذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند اليها كل منها، والحفاظ على معدلات التضخم مستقرة و منخفضة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات في معظم دول العــالم، كما ان خطر التضخم والبطالة يكمن في سرعة انتشارهما من بلد إلى آخر وصعوبة السيطرة عليهما وقوة نموهما من فترة إلى أخرى، وهو ما أوقع الطرح الكنزي في ورطة سواء على صعيد الفكر أو على صعيد السياسات الاقتصادية فعلى صعيد الفكر الاقتصادي برزت تيارات جديدة أرجعت ظاهرتي التضخم والبطالة إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو نقد في صميم الكينزية مما جعل الليبراليين الجدد يدعون على صعيد السياسات الاقتصادية إلى إطلاق الحرية الاقتصادية وتبني سياسات تستهدف تحجيم دور الدولة ومدى تدخلاتها في النشاط الاقتصادي في إطار محاربة الظاهرتين.

البطالة والتضخم عاملان اقتصاديان مهمان يؤثران على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ان العلاقة بينهما تعتبر معقدة ومتعددة العوامل الا ان البطالة والتضخم يؤثران بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي بواسطة الية الطلب والعرض في الاقتصاد، بحيث عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة فان العديد من الأشخاص يفتقرون الى الدخل الثابت والقدرة على الانفاق، وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما يقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى ذلك فان البطالة المرتفعة تؤثر على الإنتاجية العامة للاقتصاد حيث يتم تضييع الموارد البشرية والمهارات، ومن جهة أخرى يمكن ان يؤدي التضخم المرتفع الى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار، مما يقلل القدرة الشرائية للأفراد ويقلل من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يجب ملاحظة ان هذه العلاقة ليست ثابتة وتختلف من اقتصاد لآخر، فمثلا في حالة وجود بطالة مرتفعة مصحوبة بتضخم معتدل قد يحدث تأثير معاكس، حيث يتم زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتناقص وتشغيل المزيد من العمالة ومن الجدير بالذكر ان سياسات الحكومات والمؤسسات المالية تلعب دورا هاما في تحديد مدى تأثير البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن ان تتبنى سياسات تشجع الاستثمار وتوفر فرص العمل وتنظم السياسة النقدية للحد من الاثار السلبية للظاهرتين.

بشكل عام يمكن القول ان البطالة والتضخم تتفاعلان فيما بينهما وتؤثران على الناتج المحلي الإجمالي بطرق متعددة ومتشابكة لذلك يعد فهم هذه العلاقة وتحليلها امرا مهما لصانعي السياسات الاقتصادية والمحللين الاقتصاديين.

اشكاليةالدراسة: على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

- ما مدى تأثير معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

وبصياغتنا لهذه الإشكالية لاحت الينا بعض الأسئلة الفرعية، والتي يمكن التطرق اليها كما يلي:

- ما نوع العلاقة بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟
- ما نوع العلاقة بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لتسهيل الإجابة على هذه التساؤلات يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- -وجود علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي
- -وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي
- -وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم مع الناتج المحلي الإجمالي

أسباب الدراسة:

يمكن تقسيم أسباب الموضوع الى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية: الميل الشخصي لهذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية: بات من الضروري على الجزائر مواجهة التحديات التي تعيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولعل أبرزها نمو معدلات البطالة ومعدلات التضخم ومعرفة مصدرهما وأثرهما على النمو الاقتصادي، خصوصا ان الجزائر تعاني من التبعية للإيرادات النفطية باعتبارها موردا ناضبا، الامر الذي أدى الى ضرورة وحتمية البحث عن اليات لكبح ظاهرتي التضخم والبطالة وسبلا لمعرفة مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي وذلك كله لتوجيه السياسات المالية بطريقة صحيحة لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلاد وأثاره على عدة جوانب، ومجابهة المخاطر والمعوقات التي تواجهه والاقتصادية منها، التي من أبرزها ظاهرتي البطالة والتضخم وما يشكلانه من خطورة.

هدف الدراسة:يسعى البحث إلى الإحاطة بالجوانب الآتية :

-الهدف من الدراسة لا يعدو عن كونه تجسيد للأهداف التالية:

-استعراض الجدل الفكري للمدارس الاقتصادية المختلفة حول الادبيات النظرية للتضخم بأسلوب تحليلي قائم على مقارنة المحددات والآثار الناجمة عن التذبذب في ارتفاع الأسعار.

-معرفة أثر التضخم والبطالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مراجع تخص التضخم في المدارس الاقتصادية.

- صعوبة تعلم برنامج EViews.

حدود الدراسة: من حيث الاطار الزماني تمت الدراسة من 1990 الى 2021، اما الاطار المكاني فقد اقتصرت على دراسة اثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها سنستخدم مزيجا من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، منها المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي عند التطرق لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الجانب النظري بالإضافة الى استخدام الأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة كنموذج ARDL بالإضافة الى برنامج EViews.

تقسيمات الدراسة:

سعيا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات هذا البحث وللإجابة على الإشكالية فقد قسمنا البحث كما يلي:

الفصل الأول والذي حمل عنوان "الإطار النظري للدراسة " تم تقسيمه لأربع مباحث : المبحث الأول كان بعنوان الإطار النظري للبطالة والذي تناولنا فيه مفاهيم حول البطالة، وأثارها، بالإضافة إلى أنواع البطالة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التضخم حسب المدارس الاقتصادية ومن بينها المدرسة الكينزية والمدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيو كلاسيكية والماركسية، ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى الأدبيات النظرية للناتج المحلي الإجمالي فتناولنا في هذا المبحث ماهية الناتج المحلي الإجمالي وأنواعه وطرق قياسه، وفي الأخير تم تطرق إلى العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي، أما الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الدراسات السابقة،فقد تم التطرق فيها إلى ثلاث مباحث وهي: دراسات تناولت الأدبيات النظرية لكل من البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى الدراسات التي تناولت

العلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي اما المبحث الثالث فكان عنوانه الفجوة العلمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث فكان بعنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2022 فقد تم تقسيمه كما يلي : المبحث الأول تحت عنوان مدخل لنظرية القياس الاقتصادي قسم إلى مطلبين هما المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي، أهدافه ومنهجية البحث فيه أما المطلب الثاني فقد خصص للتعريف بنماذج الانحدار، اما بالنسبة للمبحث الثاني فكان تحت عنوان بناء نموذج قياسي لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 فقد خصص له مطلبين الأول منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDLاما المطلب الثاني فكان تحديد النموذج،وفي الأخير تم استعراض ما تم توصلنا إليه بشكل مختصر من خلال خلاصة الفصل والتي احتوت حصيلة مختصرة عن الفصل الثالث، بالإضافة إلى نتائج المتوصل إليها، واختبارها مع فرضيات البحث، وأخيرا خاتمة عامة ضمت كلا من النتائج، والاقتراحات، بالإضافة الى قائمة للمراجع والملاحق.

الفصل الأول

اثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الأول:

تمهيد:

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها فإنها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية. ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة، هذا مما دفع جميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها.

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزاً كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين وإنما في هدر الطاقات الاقتصادية من جهة وأثرها على الاقتصاد من جهة أخرى.

من أجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث، أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني وكيف يمكن قياسها، وكذا معرفة مختلف أنواع البطالة والآثار السلبية الناتجة عنها.

المطلب الأول:ماهية البطالة

1- تعريف البطالة:

1-1-التعريف الأول: "هي تعطل جانب من القوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. هي ظاهرة ناتجة عن اختلال في السوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل."[1]

1-2-التعريف الثاني: "تعرف البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي."[2]

1-3-التعريف الثالث: "يمكن تعريف البطالة أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا. ووفقا لهذا التعريف يوجد بعدين للبطالة، البعد الأول هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والبعد الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لها."[1]

---

[1]يحي بوشتة، لخضر عدولة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد - 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص215

[2]سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة(دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص تقنيات كمية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف، / 2009 2010، ص5

1-4-تعريف البنك الدولي للعمل: "بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدونه. وذلك خلال فترة إسناد. والمقصود بفترة إسناد هي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين[2] ."

1-5-كما عرفها الديوان الوطني لإحصائيات: كما يلي :«يعتبر الشخص بطال إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 18و64سنة؛ لا يملك عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عمل ولم يزاول عمالا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهل لذلك."[3]

كما يجمع الاقتصاديون والخبراء "على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر سائد."[4]

بناءا على التعريفات السابقة نقول أن البطالة على أنها حالة عدم العثور على عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل.

2-قياس معدل البطالة:

معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

يهدف معدل البطالة إلى قياس معدل الخمول في سوق العمل، وهو عجز سوق العمل عن استخدام كافة العاملين المتاحين (أي القادرين والمستعدين)

إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيثيقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي

---

[1] ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، -2008، 2009 ص .4

[2] مراد صاولي، خالد بن جلول، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة ديسمبر ،2012 ص 317.

[3] عبد الرزاق جباري: آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2001-2012رسالة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف - الجزائر، 2014/2015. ص11

[4]رمزي زكي الاقتصاد السياسي البطالة. مجلة عالم المعرفة.المجلد، عدد 6. الكويت.1997 . 110ص.

محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:[1]

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عددالمتعطلين}}{\text{قوة العمل}} * \mathbf{100}$$

القوى العاملة تشمل الأفراد الذين في سن العمل قادرين وراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا.

بحيث:

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين [2]

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدل البطالة، وهي تعود إلى عدة عوامل منها: التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول يتحدد سن القوى العاملة بين "16-65 سنة" في حين بعض الدول الأخرى بين "16 -60 سنة"، وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع بعض الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل[3]

[1] المدهون حسن،إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاءتطبيقي، جامعة الجزائر 3, 2015-2016, ص -8 9

[2] إسلام عبدا لله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990-2014 , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ,2016 , ص 18.

[3] دحماني محمد ادر يوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر .2012-2013.ص147

المطلب الثاني:

-أنواع البطالة:

قد تظهر البطالة بأشكال متعددة نذكر منها ما يلي:

1-البطالة الدورية : هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها[1]، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.[2]

قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.[3]

2-البطالة الاحتكاكية :

هي بطالة قصيرة المدى ناجمة عن عملية المطابقة بين العمال والوظائف الشاغرة من حيث الوقت الذي يحتاجه العمال من أجل البحث عن وظائف تلائم قدراتهم ومهاراتهم.يظهر هذا النوع من البطالة أن أسواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها، فمن التغيرات التي تحصل باستمرار في القوة العاملة وسوق العمل مثال انتقال العاملين من عمل لآخر أو منطقة لأخرى من أجل إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية، كذلك انتقال العمال سوق العمل والذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل عند تخرجهم. وعليه السبب الرئيسي لهذه البطالة هو قلة المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل وبالتالي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف و من يعرضونها. إن عملية التوفيق بين رغبة العمال العاطلين بالعمل ورغبة أصحاب العمل في توظيف العمال تأخذ بعض الوقت، لذا

---

[1]فليح حسن خلف ,2007 ،"الاقتصاد الكلي" ,جدارة للكتاب العالمي لنشر و التوزيع , عمان, الطبعة الأولى,ص335

[2]حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005)، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة
الثالثة، ص 257

[3] سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة تحليلية حالة الجزائر, مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة
الماجستير في علوم التسيير- تخصص: تقنيات كمية,2009-2010,ص 8

فحتى عندما يتعادل الطلب الكلي على العمل والعرض الكلي للعمل فسيكون هناك بطالة احتكاكية ناتجة عن الحركة الدائمة لسوق العمل. [1]

يمكن تخفيض الوقت الذي يقضيه الفرد في البحث عن عمل بتأسيس بنك معلومات يقوم بخزن المعلومات المتعلقة بفر ص العمل حتى يتيح للباحث عن العمل أن يحيط علما بجميع الوظائف الشاغرة.[2]

3-البطالة الهيكلية:

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين :[3]

-العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل. كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل.

-العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية لاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين لسوق العمل سنويا

كما أن البطالة الهيكلية من ممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل. ومن أمثلة ذلك دخول المراهقون الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق ب مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى[4].

4-البطالة الموسمية: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة.[5]

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها.عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من

---

[1] سمية بلقاسمي ,إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي,جامعة باتنة 1 , 2016-2017 , ص 6-7

[2] سمية بلقاسمي , مرجع سابق , ص 7

[3] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, عالم المعرفة، العدد 226،الكويت،1997،ص30

[4] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق , ص 30

[5] عهود جبار عبير، "البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40 ,2014, ص 216

البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً.[1]

7-البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية:

-البطالة الإجبارية: حينما يتعطل العامل بشكل إجباري[2]**:**

تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر السائد لكنه لا يجده حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته واختياره أو هي حالة التي يرغم العامل على ترك عمله رغم انه راغب فيه.

-البطالة الاختيارية: حينما يتعطل العامل بمحض إرادته[3]:

تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل لكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند الوضع السائد معنى هذا انه تتوفر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأنه مثلا الأجر في هذه الوظائف اقل من مستوى الأجور التي يرغبونها.

8-البطالة المقنعة: وتعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندها يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج .وهي تحدث عندما يتكدس عدد كبير من العمال في قطاع أو مؤسسة ما بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أو بعبارة أخرى يفوق الحد اللازم للإنتاج بكفاءة بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج الكلي لن ينخفض ، و غالبا ما يعتبر القطاع الحكومي المسؤول عن هكذا نوع من البطالة، حيث تعمل الحكومة كما ينظر لها الكثيرون على أنها الموظف الرئيسي على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد أقل من العدد الموجود بكثير. ومما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في أروقة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعامة الأساليب غير الصحيحة في معالجة ظاهرة البطالة، والتي اعتمدت في امتصاص البطالة بزيادةالتوظيف في الأجهزة والدوائر الحكومية، لأن الأعداد الضخمة من المعينين فيها أوجدت ظاهرة سلبية أخرى

---

[1] خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، (2002)، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ص .268

[2] مصطفى رديف و إسماعيل مراد,المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إشكالية البطالة في الجزائر,دراسة قياسية فترة 2000-2018 ,مجلة دراسات العدد الاقتصادي,المجلد 11 العدد2,ص 201

[3] مصطفى رديف و إسماعيل مراد ,مرجع سابق ذكره ,ص 201

تمثلت بتفاقم مشكلتي الترهل الإداري والمالي في أوساط تلك الأجهزة والدوائر، إضافة إلى زيادة الأعباء المالية التي تتكبدها، مما يعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة العجز في موازنة الحكومة، الذي قد يؤدي إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي .[1]

المطلب الثالث: أسباب البطالة و أثارها

-أسباب البطالة :

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها والتي تختلف من مجتمع إلى آخر من أهمها الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية والاجتماعية ولكل منها تأثير ونتائج سلبية.

-الأسباب الاقتصادية للبطالة: من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا والتي تؤدي إلى رفع معدلات البطالة ومن أهم هذه الأسباب :

- الاختلالات الهيكلية سواء الداخلية أو الخارجية التي تعاني منها الدول النامية إلى جانب الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار حيث أن معظم الدخول توجه للاستهلاك وهذا يشير إلى ضعف الاستثمارات وهو يعكس على مدى توفر وظائف للعاملين.[2]

- سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر من أهم الأسباب انتشار البطالة وزيادة حدتها، حيث أن الهدف من وراء تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما تحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره فيما بعد، ومن ثم يؤدي أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات بين العرض والطلب.[3]

---

[1] المدهون حسن,إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ,دراسة تحليلية قياسية ,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و إحصاء تطبيقي ,جامعة الجزائر 3, 2015-2016, ص 16

[2] جمال بن السعدي، زاوش رضا، " البطالة في الجزائر: التعريف، أسباب، الآثار الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص .

[3] سمية بلقاسمي , مرجع سابق ,ص 255.

- تأثير الثورة العلمية و التكنولوجية على العمالة بسبب إحلال القوة الإنتاجية الحديثة مكان العمالة اليدوية في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي .[1]

- تخصص الدول النامية و العربية تحديدا في إنتاج الصناعات الأولية ذات القيمة المضافة المتدنية و التي لا توظف عمالة كثيرة .[2]

-الأسباب السياسية والاجتماعية للبطالة:

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق.[3]

- يعتبر النمو السكاني سببا من أسباب البطالة لأنه يؤدي دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى انخفاض مستوى المعيشة , و انتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.[4]

- فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص العمل .[5]

- الفساد السياسي و الإداري في الدول.[6]

2-الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية.

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور, المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة ,الطبعة الثانية ,دار الصفاء للنشر و التوزيع,عمان ,2015,ص 312.

[2] إياد عبد الفتاح النسور,مرجع سابق ذكره , ص 313

[3] جمال بن السعدي، زاوش رضا، مرجع سابق ذكره, ص 12.

[4] آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، " أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات عالجها"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 20.

[5] إياد عبد الفتاح النسور,مرجع سابق ذكره , ص 313

[6] إياد عبد الفتاح النسور,مرجع سابق ذكره , ص 314

-الآثار الاقتصادية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام. يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية.[1]

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.[2]

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله[3].

- تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية، إلاّ أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.[4]

- إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني

---

[1] سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) , مرجع سابق , ص 13

[2] فليح حسن خلف.مرجع سابق، ص 336.

[3] عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية.2004. الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية. ص 205

[4] سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) , مرجع سابق , ص 15

سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة[1].

- الهدر في الموارد الإنتاجية ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة.

-الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة. من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر منها:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.[2]

- في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.[3]

---

[1] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 2 الثالثة، ص255

[2] نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطاف.2007. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. ص245

[3] سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) , مرجع سابق , ص 15

- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها[1].

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

[1]حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق ص 257

المبحث الثاني: التضخم ضمن بعض المدارس الاقتصادية

تمهيد:

تعد دراسة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحليلها من المواضيع التي احتلت وما زالت تهيمن على الجزء الأكبر من حيث المحددات من الدراسات الاقتصادية سواء من حيث الأثار؛ نتيجة للتأثير المحوري للتضخم على حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياس ي. ونتيجة لهذه الأهمية فقد تناولت الأدبيات الاقتصادية بإسهاب هذه الظاهرة بالتحليل النظري والعملي معا على مر السنين. فمنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالطلب الكلي، ومنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالعرض الكلي، وقسم آخر يعود بها إلى أسباب تتعلق باختلال الهيكل الاقتصادي وبعوامل خارجية. ومهما اختلفت الأسباب يبقى تحليلها مرتبطا بخصوصية الاقتصادات محل التقييم، إلا أن الأثر النهائي يبقى في ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

1- نشأة المدرسة الكلاسيكية:

ظهر لأول مرة استخدام مصطلح المدرسة الكلاسيكية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي في أوروبا، وتعتمد نظرية هده المدرسة على تأكيد حرية الفرد بمصالحه الشخصية، واخذت هذه الفكرة تطورا سريعا مع ظهور الاقتصاديين والمفكرين الذين دعموا تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، أمثال ريكاردو وادم سميث، واصبح تعريف المدرسة الكلاسيكية جزءا مهما بمراحل تطور ونمو الاقتصاد الأوروبي وتجسد دوره في ظهور الثورة الصناعية التي أسهمت في اختراع العديد من الآلات الصناعية والتوسع السكاني.

وتقوم فكرة الكلاسيك على السوق الحر، وتعارض تدخل الدولة في السوق وتدعم بشكل كبير التجارة الحرة والتنافس، وتزعم المدرسة الكلاسيكية انه حينما تتوفر الحريات الاقتصادية (حرية الملكية، حرية المبادرة، حرية العمل، حرية التنقل) فان ذلك كفيل بان يجري كل فرد نحو مصالحه الشخصية وذلك بدوره يحقق المصلحة العامة

يعد ادم سميث مؤسس النظرية الكلاسيكية، ويعد كتابه الذي الفه غام 1776 تحت عنوان << تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم >> هو دستور النظرية الكلاسيكية، وعلى الرغم من انه يوصف " بأب الرأسمالية " الا انه لم يستخدم قط مصطلح «الرأسمالية «ويسمى نظامه المفضل باسم نظام الحرية الطبيعية، ومع ذلك عرف " سميث " راس المال بالأوراق

[1] أ.م. د.حسين جواد كاظم.محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي. دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المددة له للمدة 2003-2013 مجلة الاقتصادي الخليجي العدد30 كانون الأول 2016 ص147.

المالية والربح بتوقع الاحتفاظ بالإيرادات من جراء التحسينات التي أدخلت على المخزون.[1]

يرى سميث << يجب على الدولة بان تمتنع عن التدخل في هذا النظام وتتركه يعمل حرا، فان أي تدخل من قبل الدولة في سير هذا النظام قد يؤدي الى الاخلال به وبالنتائج التي تتولد عنه>>. وفي نفس الوقت يرى بان الدولة ضرورية مالم تشكل ضررا او خطرا على الية عمل السوق ومبدأ المنافسة، واي نظام اقتصادي لا يرفع شعار الحرية وعدم تدخل الدولة لابد ان يؤدي الى الانتقاص من إمكانية المجتمع من التطور والنمو. فاليد الخفية اكفا في تحقيق المصلحة العامة وإعادة التوازن للسوق، ومن ثم الابتعاد عن الازمات الاقتصادية.[2]

كما عزز كتاب ادم سميث انطلاق علم الاقتصاد كواحد من العلوم، حيث حرص هذا الكتاب على تعزيز العوامل الإنتاجية والمتمثلة في رؤوس الأموال، والايدي العاملة، والأراضي، وأشار الى ان هذه العوامل الرئيسية تعد أساس الثروة الخاصة بالأمم، كما يرى ان نظام الاقتصاد المثالي هو المعروف باسم نظام السوق ذاتي التنظيم لأنه يحرص على توفير كافة حاجات الافراد بشكل تلقائي ووصف السوق بانه يساهم في تشجيع الافراد على العمل لتحقيق حاجاتهم، مما يؤدي للوصول لأفضل منفعة للمجتمع.[3]

2- مبادئ المدرسة الكلاسيكية:

إن فهم الفكر الكلاسيكي يستدعي الرجوع إلى الأسس التي بني عليها هذا الفكر، فالنظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الأفكار والآراء المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر ويمكن طرح بعض أسسها فيما يلي:

2-1- الإيمان بالحرية الاقتصادية: يرى الفكر الكلاسيكي أن امتلاك الفرد لحرية اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل سوف لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي إيمانا بأن السياسة الاقتصادية محايدة.

2-2-عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع والقضاء والقيام بالمشروعات ذات النفع العام.

---

[1] احمد محمد عمرو، صناعة التغيير، الطبعة الأولى، شركة افاق المعرفة للنشر والتوزيع. الرياض1442ه2021م، ص99

[2] باور احمد حاجي.الازمات الاقتصادية. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. بدون سنة النشر.ص65

[3] فرديناند زوريج.الفكر الاقتصادي. ط2019. وكالة الصحافة العربية(ناشرون). جمهورية مصر العربية. ص6.

2-3-الملكية الخاصة:إن إيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة له وللمجتمع، وبالتالي فإن الرأسمالية لا ترى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأن هذا التوافق يحدث تلقائيا .

2-4- مبدأ المنافسة الحرة في أسواق السلع والخدمات:تعتبر المنافسة الحرة في رأي الفكر الكلاسيكي هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد ا□تمع .**2-5-قانون السوق:**يرى الكلاسيك أن الحياة الاقتصادية تسير دائما في توازن وإذا حدث اختلال ما لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد؛ أي أن السوق ينموا حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة أي أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

2-6- مبدأ الربح:إن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج في رأي التقليديين وتعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاج ويزيد في إبداع المبدعين وهو أحد أسباب التقدم الاقتصادي .

2-7- مبدأ حيادية النقود :يعتبر الكلاسيك النقود في الحياة الاقتصادية مجرد أداة تبادل فهي إذن ليست إلا عربة لنقل القيم، أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك .

2-8- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:تفترض النظرية الكلاسيكية تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا حدث وزادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، فسعر الفائدة في نظر التقليديين هي ثمن استعمال رأس المال .

2-9- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل:يؤمن الكلاسيك بأن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أمر طبيعي مبررين ذلك بالاعتماد على قانون "ساي للمنافذ" وأن العرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي يستحيل وجود فاض في الإنتاج، ومن ثم استحالة وجود حالة من البطالة العامة. وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الّإنتاج الحقيقية، سواء كانت طبيعية أم بشرية، ومن ثم فإن مستوى الإنتاج يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل.[1]

ومن أهم البادئ أيضا:

1- يعد العمل من اهم عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ويعرفونه بانه الجهود الجسمانية والعقلية البشرية المبذولة.

[1]وردة شيبان. العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. السنة الجامعية 2016/2015. ص45.

2- تتم العملية الإنتاجية باجتماع الأرض وراس المال والعمل كما يقول سميث " ان العمل هو المنبع الأساسي الذي يزود الامة بكل ضروریاتها واحتیاجاتها، أي ان العمل الإنساني دون غيره من عناصر الإنتاج هو مصدر الثروة.

3- دافع الانسان نحو العمل يكمن في انه الوسيلة الضرورية للحياة بالنسبة للطبقة العاملة.

4- ان كان كل شخص يعمل لتحقيق مصلحته الشخصية فانه بذلك يحقق مصلحة المجتمع.

مناصرة مبدا التجاريين " دعه يعمل دعه يمر " .

5- عدم وضع اية ضوابط او تنظيمات للعمل الاقتصادي وذلك لإيمانهم بالحرية الاقتصادية.

6- هناك يد خفية تحرك الافراد من حيث لا يشعرون لتحقيق مصالحهم الشخصية كما يقول سميث " ان الملايين من الافراد الذين لا يحركهم حافز سوى مصلحتهم الشخصية انما يعملون دون وعي وتدبير لتحقيق مصلحة المجتمع".

7- الدولة ليست ملزمة بتوفير اعمال للأفراد المجتمع وبالتالي هي غير مسؤولة عن مشكلة البطالة.

8- الاهتمام بزيادة عوامل الإنتاج والتركيز على ظاهرة تقسيم العمل لما لها من اثر كبير على زيادة الإنتاجية.[1]

9-الأسعار مرنة بالمطلق اي تغيير في المدى القصير ارتفاعا وانخفاضا.

10-العملاء الاقتصاديون يتصرفون بشكل عقلاني انطلاقا من سعيهم لتعظيم المنفعة (الربح).

11-تقسيم الاقتصاد الى قطاعين: قطاع نقدي، وقطاع فعلي، وأسواق القطاع الفعلي تكون متوازنة لا قيمة خاصة مستقلة للنقود بل هي أداة تداول فقط.

12-الاقتصاد هو نظام ذاتي التنظيم بواسطة عوامل تنظيم تلقائية وخاصة الأسعار، وسعر الفائدة والأجور المرنة.

13-التوازن يتم في ظل التشغيل الكامل ولذلك يتحدد العرض الإجمالي عند المستوى الطبيعي (حيث الدخل القومي هو الدخل من التشغيل الكامل).

14-يتحدد مقدار العرض الإجمالي من قبل عوامل الإنتاج المتوفرة والتكنولوجيا.[1]

[1] د باسم علاوي عبد الجميلي. العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. بيروت. لبنان 1971. ص20.

3-التضخم حسب المدرسةالكلاسيكية:

تعد مشكلة التضخم من أكثر القضايا الاقتصادية التيكانت محل جدل فكري في النظرية الاقتصادية وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر مصادرالقوى التضخمية المؤدية الى الارتفاع المستمر في الاسعار ،حيث يرى البعض ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة وان اسبابه الاولية ترجع الى عوامل نقدية فالنظرية الكلاسيكية واستنادا الى ثبات الانتاج وسرعة دوران النقود خلصت الى ان التضخم في المدى القصير يتأتى من زيادة عرض النقود ،ويسمى هذا التفسير ب" التضخم النقدي " وقد عرضت العلاقة بينكمية النقود والمستوى العام للأسعار بصورة "صيغة المبادلات ليفشر" التي طورت فيما بعد من قبل الفريد مارشال في صورة جديدة تسمى "معادلة كمبردج.[2]

كما اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود، فالتضخم ينتج حسب هذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي ينتج عنه زيادة في الطلب مما يترتب عليه زيادة في الأسعار باعتبار أن الاقتصاد يعمل في حالة تشغيل تام.

ولقد تم صياغة هذه النظرية في شكل صورتين:

أ - صورة المبادلات: تم صياغتها من طرف الاقتصادي فيشرأر فينج على الشكل التالي:

$$M*V=P*T$$

Mكمية النقود.

Vسرعة دوران النقود

Pمستوى العام للأسعار

Tحجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي

وبافتراض سرعة دوران النقود Vوحجم المبادلاتT، فإن حسب هذه النظرية أي زيادة في عرض النقود M تؤدي إلى ارتفاع الأسعار P ومنه التضخم.

---

[1]د.محسن حسن المعموري. مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2019. ص 15.

[2]بوضياف سامية. دحماني فاطمة. تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019مجلة اقتصاديات شمال إفريقياالمجلد18/العدد28.السنة2022.ص243.

ب - صورة الارصدة النقدية: معادلة كامبردج $p= \frac{M}{y * k}$

P مستوى العام للأسعار

M عرض النقود

Yالدخل القومي

Kنسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد اللذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود التضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها في شكل نقود.[1]

أهتم الكلاسيكيون بدور النقود ودواعي إنفاقها، فالطلب على النقود حسبهم ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، لذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها وسيط للتبادل وعليه، توجد علاقة قوية بين النقود والأسعار، فدراسة الكلاسيك للعلاقة بين النقود والتضخم ترى بأن التغيرفي كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغيير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم. إن العلاقة بين كمية النقود كمتغير مستقل والمستوى العام للأسعار كمتغير تابع هي علاقة مباشرة وتناسبية حيث أن أي تغيير بالزيادة أو بالانخفاضفي كمية النقود سيؤدي الى تغيير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.[2]

[1]د. رسول عبد الحميد، ط/د مولوج رمضان. دراسة قياسية تحليلية لأثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد 04 - العدد: 06 – جوان 2019. ص76.

[2]جواهرة صليحة. ششوي حسنى. محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 دراسة قياسية باستخدام نماذج. مجلة إضافات اقتصادية المجلد 5 العدد (1) 2021.ص51. ARDL.

كما يمكن تمثيل اتجاهات التضخم من خلال منحنى التوازن العام عند الكلاسيك:

الشكل رقم (1-1) : اثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)[1]

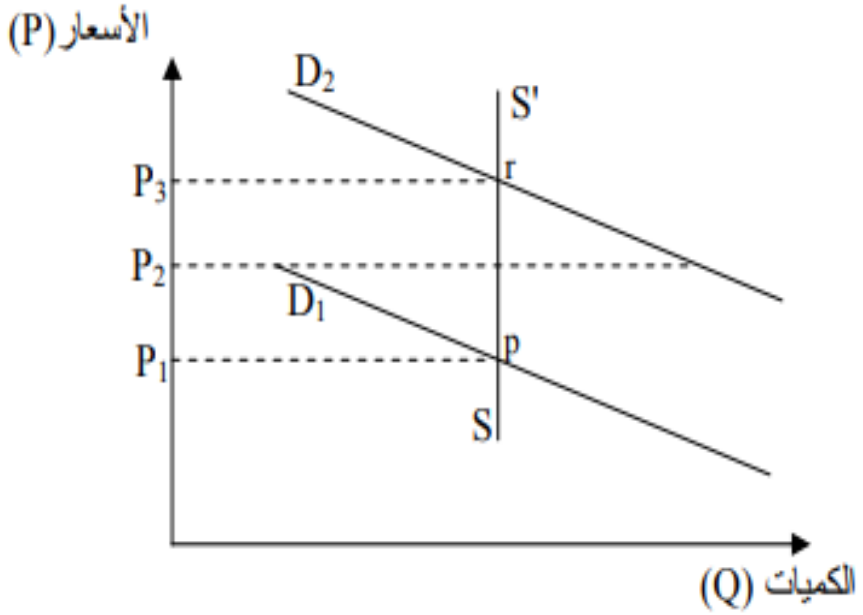

المصدر: **سعيد هتهات. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجيستر (2006/2005) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص33.**

من خلال الشكل (1-1) تبين ان المستقيم (SS) الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي (كمية ثابتة) وهذا نظرا لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل واذا كان المستقيم D_1يعبر عن الكميات المطلوبة فان النقطة P في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن.

وفي حالة انتقال منحنى الطلب لسبب من الأسباب السابقة الى الأعلى من (D_1) الى (D_2) تظهر ما يسمى بالفجوة التضخمية (PR) التي تعكس فائض النفقات الكلية على العرض الكلي ولان هذا الأخير لا يمكن ان يرتفع ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب.

[1]سعيد هتهات. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجيستر (2006/2005) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص33.

بالإضافة الى هذا يمكن ان يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي الافراد عن ظاهرة الاكتناز او اذا ارتفعت الأجور فيظهر بذلك طلب إضافي في السوق ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد.[1]

المطلب الثاني: التضخم من وجهة نظر المدرسة الكينزية

1- نشأة المدرسة الكينزية:

ظهرت المدرسة الكينزية لأول مرة ببروز المفكر وعالم الاقتصاد "جون كينز" حيث اهتم بدراسة كل من قطاعي الاقتصاد العام والخاص، والمعروفان اقتصاديا بالاقتصاد المختلط واختلفت أفكار كينز الاقتصادية عن أفكار اقتصاد السوق الحر حيث شجع على تدخل الدولة بمجموعة من المجالات الاقتصادية، ويرى من خلال نظريته ان كافة الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد الكلي تساهم في تحديد السلوك الفردي ضمن الاقتصاد الجزئي ويتفق ذلك مع اراء مفكري الاقتصاد الكلاسيكي حول تأثير الطلب على السلع، وتميزه بدور مهم في حالات الركود الاقتصادية اذ يعتقد ان الحكومات تعتمد على الطلب الكلي في محاربة الكساد والبطالة، كما انتشر اعتقاد اثناء ظهور مرحلة الكساد الكبير أشار الى عدم ميل الاقتصاد الى التوظيف الكلي الطبيعي وفقا لمبادئ الاقتصاديين الكلاسيك والمعروف باسم اليد الخفية وقد يسعى الاقتصاد الوطني الى تحقيق التوازن في ناتجه بالتزامن مع وجود التضخم والبطالة، لذلك تعد حالة التوظيف الكلية وفقا للمدرسة الاقتصادية الكينزية حالة غير دائمة.[2]

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار والاستثمار سيتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وسيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة، لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة، غير أن الواقع العملي اثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أظهرت التجربة العمليةوالممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية، ظهرت أكثر حدة بعدالحرب العالمية الأولى، وانكشفت أكبر في أزمة الكساد العالمي.[3]

---

[1]سعيد هتهات. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجيستر (2006/2005) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص33.

[2]فرديناند زوريج. الفكر الاقتصادي. ط2019. وكالة الصحافة العربية(ناشرون). جمهورية مصر العربية. ص8.

[3]د. بالي حمزة. محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر. 2021.ص90.

ان الفكرة المحورية لنظرية كينز هي ربط الحجم الكلي للتوظيف بالطلب الكلي على سلع الاستثمار والاستهلاك معا ومعنى ذلك ان ترتبط البطالة بالنقص الذي يطرا على الطلب الكلي وطالما انه يتعادل وحجم التوظيف والدخل القومي فان معنى ذلك ان الزيادة التي تطرا على حجم التوظيف تؤدي الى زيادة في الدخل القومي وحتى تصل الحكومات الى هدف التوظيف الكامل في المجتمع لابد لمباشرتها لبعض الاشراف على أوجه النشاط الاقتصادي الاستثماري ويقتضي ذلك زيادة مسؤوليات الحكومات الرأسمالية وتوسيع سلطاتها في الميادين الاقتصادية فلا تقتصر على الوظائف التقليدية المعروفة كالأمن والقضاء والدفاع وانما تتعداها الى توجيه بعض أوجه النشاط الاستثماري ولكن دون ان تمتلك هي نفسها المشروعات الإنتاجية.

كينز لا ينتقد النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي، وانما يثق في هذا النظام باعتباره باعثا للنشاط الفردي والحرية الاقتصادية وحق التملك، الا انه يرى انه من الأهمية بمكان إيجاد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة والتوجيه من جانب الحكومة على بعض الميادين والأنشطة الاقتصادية، ولكنه يؤكد ان هذه ان هذه الرقابة الحكومية لن تؤدي في الزمن الطويل الى تضييق المجال امام الجهود الفردية او الانقاص من الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون، ودون ان تتحول هذه الرقابة الى تأميم مطلق وبذلك يتحول النظام كله الى اشتراكية وهو ما يحذر كينز من حدوثه.[1]

ان خبرة كينز التي اكتسبها اثناء الحرب العالمية جعلته يشير الى ان التضخم الية يمكن للحكومات الفقيرة الغير القادرة على فرض ضرائب عادلة ان تحول الموارد الحقيقية اليها وانكر كينز في احدى المراسلات وقت الحرب مع ادوين كانان -أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد بلندن- إمكانية التغلب على التضخم بمجرد تقليل اصدار الأوراق المالية فقد كتب اليه في 28يناير 1918 يقول:

"ان الافراط في اصدار الأوراق المالية وحجم التضخم المرتبطة بعملية الإصدار تلك وبالزيادة في الائتمان المصرفي -يبدو لي ان سببهما هو تجاوز الانفاق العام لقدرة الحكومة على تحمله من خلال الضرائب والقروض ...وفي ظل هذا الوضع يصبح تنظيم اصدار الأوراق المالية امرا مستحيلا...واظن انه من المنصف علميا ارجاع سبب التضخم للإفراط في الانفاق العام واعتبار تقليص الانفاق العام والخاص هو الحل الوحيد لمواجهة هذا التضخم.[2]

[1]صلاح الدين نامق. قادة الفكر الاقتصادي. دار المعارف للنشر والتوزيع. القاهرة-مصر. 1978. ص 41.
[2]روبرت سكيدلسكي. كتاب جون مينارد كينز. الطبعة الأولى 2015. دار النشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. مصر. ص63.

2- مبادئ المدرسة الكينزية:

بعد حدوث ازمة كساد عالمي وهجمة اشتراكية ظهرت الثورة الفكرية الكينزية ودولة الرفاهية حيث أظهرت النظرية العامة لكينز فكرا اقتصاديا وماليا جديدا انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية، وشاركه في هذا الفكر مجموعة من المفكرين الاقتصاديين وهم هانسن، وهيكس، وغيرهم.

ومن ثم يمكن القول بان الفكر الكينزي يبني سياسته المالية على الأسس التالية:

2-1- الواجب على الدولة ان تنتقل بدورها ودور السياسة المالية فيها من مرحلة الدولة الحارسة الى مرحلة الدولة المتدخلة.

2-2- ان التمويل بالعجز الذي اقترحه كينز كحل لازمات الكساد والركود أدى الى:

تسارع معدل التضخم نتيجة للمبالغة في التوسع النقدي. فالأسعار ارتفعت بستة اضعاف من عام 1950-1980م.

2-3- زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة عن تمويل حالات العجز الكبير في الميزانية من خلال الاقتراض من الداخل او الخارج، ومما زاد في تفاقم الامر أسعار الفائدة المرتفعة، وعدم الاستقرار في أسعار الصرف.[1]

2-4- نقد مفهوم سعر الفائدة. (ارتفاع كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة)

2-5- نقد مفهوم حرية العمل. (الطلب على العمل مرتبط بالأجر الحقيقي، أما العرض مرتبط بالأجر الاسمي).

2-6-إدخال مفهوم الطلب الفعال والدخل المتاح.

يفترض كينز أن العوامل الآتية محددة وانها ثابتة لا تتغير. كمية وكيف رأس المال، حالة التكنولوجيا، أذواق المستهلكين والهيكل الاجتماعي الذي يحدد نمط توزيع الدخل القومي. والواقع انها كلها عوامل تتغير وإنما يلزم لتغييرها مرور زمن طويل. وكينز يقتصر في دراسته في أداء الاقتصاد القومي في الزمن القصير. إذ ينصب اهتمامه على تشغيل ما هو قائم من قوى إنتاجية.

2-7-يفترض كينز سيادة المنافسة في اقتصاد يسعى فيه المنظمون إلى تحقيق أقصى ربح على هذا النحو يتجاهل كينز مشكلة الاحتكار وأثره على أداء الاقتصاد القومي، الأمر الذي

[1]د. فاطمة محمد راشد علي. السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع. الإسكندرية. مصر. بدون سنة النشر. ص 256

سيكون له أكبر الأثر على النتائج النظرية التي يتوصل إليها ومن ثم بالنسبة لما تحققه السياسة الاقتصادية التي يوحياليها من آثار في الاقتصاد القومي.

2-9- يفترض كينز أن الاقتصاد القومي مغلق، أي لا يدخل في علاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي .

2-10- يفترض كينز أن المشروعات متكاملة في هذا الاقتصاد، بمعنى أن المشروع يقوم بكل العمليات اللازمة للإنتاج : من إنتاج المواد الأولية حتى تجارة التجزئة في ناتج من المنتجات. وعلى هذا الأساس يحد كينز من التناقضات بين الأنواع المختلفة لرأس المال (رأس المال الزراعي، ورأس المال الصناعي ورأس المال التجاري.... الخ) وكذلك تلك التي توجد بين أجزاء من أنواع رأس المال .

2-11-يفترض كينز أن وحدات العمل متجانسة، بمعنى انها متساوية في الكفاءة أو الفعالية. وبما أن النموذج النظري هو نموذج يدرس كيفية استعمال قوى الإنتاج الموجودة فعلا فإنه يفترض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير .

2-12-يفترض كينز أن معدلات الأجور النقدية والأثمان ثابتة، أي أن قيمة النقود لا تتغير.[1]

ومن اهم مبادئ كينز:

1- ان الاقتصاد ليس اقتصاد المنافسة الحرة، وان عدم كمال أسواق العمل والسلع ليست نتيجة فعل خارجية بل هو ميزة للرأسمالية.

2- الأسعار ليست مرنة من جراء سلوك العملاء الاقتصاديين والحكومة.

3- العملاء الاقتصاديون لا يتصرفون بشكل عقلاني بل يسترشدون بعوامل ذاتية مثل التقاليد ومتطلبات البيئة.

4- النقود هي ثروة بحد ذاتها مما يحدد الية تفاعل القطاع النقدي مع القطاع الفعلي.

5- الأسواق مترابطة فيما بينها واي تغيير في أحدها يؤثر على البقية.

6- لا يعمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل من جراء خصوصيات أداء سوق العمل (ثبات الأجور).

7- عوامل الإنتاج ليست قابلة للاستبدال.

[1]د. بالي حمزة. محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر. 2021.ص90.

8- الدور الحاسم في موديل الطلب الإجمالي-العرض الإجمالي يعود للطلب الإجمالي.

9- الاقتصاد ليس منظم ذاتيا مما ينعكس اختلالا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.[1]

3-التضخم حسب المدرسة الكينزية

استندت النظرية الكنزية في تحليلها لمشكلة التضخم على انه يتأتى من تقلبات التي تحدث في الطلب الكلي(الاستهلاك ،الاستثمار ،الانفاق الحكومي) و العرض الكلي مستعينا بفكرة المضاعف، حيث فرق كينز بين حالتين ،تتمثل الاولى في حالة ما قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل وبالتالي تعطل في جزء من موارده الانتاجية القابلة للتشغيل ومن ثم فان اي زيادة في الانفاق الكلي تترجم في شكل زيادة مماثلة في الانتاج ومنه زيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة حركة المبيعات ومن ثم ارباح المنتجين مما يدفعهم الى زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتشغيل الايدي العاملة غير المستخدمة ،ومع استمرار الانفاق واقتراب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج المعطلة فمن المتوقع ان تبدا الاتجاهات التضخمية في الظهور والتي اطلق عليها كينز مصطلح "التضخم الجزئي" وهو ينشئ بسبب قصور العرض عن مواكبة الطلب الكلي بفعل اختناقات في اسواق بعض عناصر الانتاج واختلال العلاقة بين زيادة الأجور النقدية ومعدلات الزيادة في الانتاجية بسبب ضغط نقابات العمال ووجود بعض الميول الاحتكارية في بعض الصناعات الرئيسية .بينما تتعلق الحالة الثانية بوصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل أي ان كل عناصر الانتاج تكون قد وصلت الى أقصى طاقتها الانتاجية ،ومن ثم أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في احداث زيادة في الانتاج ،بل تدفع مستويات الاسعار للاتجاه نحو الاعلى ويستمر هذا الارتفاع بارتفاع الطلب الكلي ،بينما يرى اخرون ان هناك اسباب اخرى حقيقية او هيكلية تعمل على دفع الاسعار نحو الارتفاع[2].

كما يمكن أن نطلق على التحليل الكينزي نظرية فائض القيمة،كما يمكن إدراج هذه النظرية ضمن النظرية التقليدية لأنها تعتبر كنقد لهذه النظرية فقد أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود أخفقت في تشخيص أسباب الكساد العظيم كما اعتبر الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي خاطئة تماما ورفض أن تتم انتهاجها لحل مشكلة الكساد التي

[1] د. محسن حسن المعموري. مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2019. ص 16.

[2] بوضياف سامية. دحماني فاطمة. تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019مجلة اقتصاديات شمال إفريقياالمجلد18/العدد28.السنة2022.ص243.

مست العالم في تلك الفترة وعند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي الطلب الكلي الفعال.

ترى المدرسة الكينزية ان التضخم ينشا عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي عن الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عندها يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل او قريب منه مما يسبب ارتفاعا في المستوى العام للأسعار.

غير ان هذه المدرسة تفسر زيادة الطلب الكلي او الانفاق الكلي بالأسباب التالية:

1- زيادة الانفاق الاستهلاكي او الانفاق الاستثماري او الانفاق الحكومي او كل عناصر الانفاق الكلي.

2- تخفيض الضرائب الذي يؤدي الى زيادة الانفاق الكلي.

3- زيادة العرض النقدي الذي يؤدي الى زيادة الانفاق الكلي وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي.

4- غير ان المدرسة الكينزية تعطي أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد عناصر الانفاق الكلي المذكورة سابقا او كلها.

5- وفي كل الأحوال السابقة فان زيادة الانفاق الكلي تسبب حالة وجود فائض طلب كلي يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم او حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية.

خلاصة الامر، يحدث التضخم وفقا لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.[1]

[1] أ.د.محمد احمد الافندي.مبادئ الاقتصاد الكلي.الطبعة الثانية 1433/2012.دار الكتاب الجامعي.صنعاء. اليمن. ص287.

المطلب الثالث: التضخم من وجهة نظر المدرسة الماركسية

1-نشأة المدرسة الماركسية:

سميت النظرية الماركسية بهذا الاسم نسبة إلى عالم الاقتصادالألماني كارل ماركس(1818-1883)الذي عاصر ظروف التصنيع المبكر في أوربا ، مما جعل اهتمامه ينصب في كيفية ظهور الرأسمالية و انتقادها و كيفية تغييرها بنظام اجتماعي آخر أكثر ضمانا للحقوق و الواجبات .من أهم مؤلفاته: نقد في الاقتصاد السياسي، رأسمالي، الأيديولوجيا الالمانية، الثورة الاشتراكية وغيرها[1].

يقول ماركس" ان سعي الافراد خلف مصالحهم الذاتية سيقود للفوضى والأزمات وتحلل النظام القائم على الملكية الخاصة نفسه" كما وصف ماركس اليد الخفية على انها القبضة الحديدية للمنافسة التي تسحق العمال وتجعل حالهم أسوء، مما لو عاشوا في ظل نظام اخر اكثر ملائمة أي نظام يقول على الملكية العامة او الاجتماعية.

ربما يعتبر ماركس اول أول اقتصادي رئيسي يؤسس مدرسته الفكرية الخاصة بمنهجيتها ولغتها المتخصصة، وفي سياق خلقه لمدرسته الخاصة في عمله الكلاسيكي" راس المال" عارض بنظامه نظام" دعه يعمل" كما حدده ادم سميث وكان ماركس اول من اطلق على مدرسة "دعه يعمل" اسم المدرسة الكلاسيكية.

وفي سياق تطويره للمدخل الماركسي في الاقتصاد خلق ماركس مفرداته الخاصة " فائض القيمة، إعادة الإنتاج، الاقتصاد الفج، الرأسمالية الاحتكارية.....الخ" كما انه هو من اخترع لفض الرأسمالية.

يسمي ماركس الربح والريع" فائض القيمة" وماهي الا خطوة منطقية ليخلص الى ان الرأسماليين وملاك الأراضي يستغلون العمال، فاذا كانت كل القيمة من نتاج العمل فان كل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون والريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي لابد ان يكونا "فائض قيمة" انتزع ظلما من المكاسب الحقيقية المستحقة للطبقة العاملة.[2]

[1]خلفاوي عزيزة. مطبوعة النظريات السيسيولوجيا للتربية. جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2. السنة الجامعية2019/2018 ص55.

[2]مارك سكوين الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد سميث ماركس كينز. الطبعة 1 سنة النشر 2018 دار النشر المركز مؤسسة المركز القومي للترجمة.القاهرة مصر. ص 100.

2-مبادئ المدرسة الماركسية:

يعد ماركس أب النظام الشيوعي، لذلك فند في نظرياته آراء الرأسماليين في هذا الإطار كفرضية المنافسة الكاملة وما تؤدي إليه من استغلال واحتكار، كذلك استنفاذ منافذ الاستثمار في الداخل ولجؤهم إلى الاستثمار الخارجي وما نتج عنه من استعمار للدول وانتشار الجوع والفقر والحروب .قامت النظرية الماركسية على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقومعليها الإنتاج في المجتمع ونوع الابتكار والاختراع السائدين وطريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وأخرى تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا.

من جهة أخرى فقد عرّف وحلّل التطور التقني على أنه عامل لزيادة الإنتاجية؛ غير أنه اعتبره غير كاف لدفع النمو وجعله مستمرا، وهنا تظهر الأزمات فهي شروط ضرورية للتطور الرأسمالي .

ومن اهم مبادئ ماركس الاقتصادية:

- لقد بلور ماركس نظريته والتي تعتبر جوهر التحليل الماركسي "نظرية الفائض الاقتصادي"، حيث اعتبر بأن الأرباح ما هي إلا فائض قيمة؛ وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة (القيمة المنتجة من طرف العامل) وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج ذلك المنتج (قيمة قوة عمله) يحقق الرأسماليون أرباحا نتيجة بيعهم للمنتجات بسعر أعلى من أجر الكفاف، هذا الفائض في القيمة هو المحرك للمجتمع الرأسمالي .

- اعتقد ماركس بأن الكساد والأزمات تصبح أكثر قوة كلما تقدم النمو الاقتصادي، وربما تناقصت الأجور فعليا كلما ضغطها الرأسماليون في محاولة منهم لحماية معدل الأرباح من الانخفاض، والنتيجة انهيار النظام الرأسمالي (النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في نفسه) كما يقول ماركس.

- بالنسبة لماركس المنافسة بين الرأسماليين، بمعنى بين أموال فردية تبحث عن قيمتها وهو ما يدفع إلى الابتكار التكنولوجي وإحلال رأس المال محل العمل، هذا ما يسمح بارتفاع تراكمية رأس المال، بالتالي يرتفع معدل الربح .

- بالتالي خلص ماركس إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة، إلا أنه اعتبر مصدر النمو هو قانون تزايد الغلة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة، وأن التطور التقني هو عامل مهم لزيادة الإنتاجية غير أنه كاف لدفع عملية النمو الاقتصادي .

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه بأن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.[1]

3-التضخم حسب المدرسة الماركسية:

المدرسة الماركسية تشدد على تحديد حركة اسعار السلع والخدماتوأبرز سمات ظاهرة التضخم هي النتائج السلبية النتائج عن عدة عوامل اقتصادية مختلفة، قد تتناقض فيما بينها والتضخم ظاهرة مركبة ومتعددة الابعاد تكون وليدة اختلاف أسعار السلع والخدمات وأسعار الإنتاج سواءعلى مستوى التكاليف او نسب الأرباح والأجور بالإضافة الى انخفاض العملة مقابل اسعار السلع والخدمات أي ما يسمى بالقدرة الشرائية.[2]

يقترح ماركس أن السلع لها قيمة استخدام وقيمة تبادل "يمكن اعتبارها مبدئيا سعرها"ويمكن فهم قيمة الاستخدام بسهولة كما يقول ماركس، لكنه يصر على أن قيمة التبادل هي ظاهرة محيرة، وهنا يجب توضيح قيم التبادل النسبي. لماذا يتم تبادل كمية معينة من سلعة مع كمية معينة من سلعة أخرى؟ يتم احتساب ذلك من خلال مدخلات العمل المطلوبة لانتاج السلعة، أو بالأحرى العمل الضروريً وهو العمل المبذول على مستوى متوسط الكثافة والإنتاجية لهذا الفرع من النشاط داخل الاقتصاد .اجتماعيا وبالتالي فإن نظرية قيمة العمل تؤكد أن قيمة السلعة يتم قياسها بكمية العمل الضروري اجتماعيا اللازم لإنتاجها. يقدم ماركس مناقشة من مرحلتين عن نظرية قيمة العمل.

الأولى هي القول إنه إذا كان بالإمكان مقارنة شيئين بوضعهما على جانبيعمالة متساوية، فإنه لابد من وجود "شيء ثالث متجانس بنفس القدر مع كليهما" حيث يمكن إحالتهما إليه. وبما أن السلع يمكنتبادلها مع بعضها البعض فيجب حسب ماركسأن يكون هناك شيء اثلث مشتك بينهما. وهذا ما يصل بنا إلى المرحلة الثانية، وهي البحث عن "الشيء الثالث" المناسب، والذي هو العمل في نظر ماركس، باعتباره العنصر المشترك الوحيد المعقول. وبطبيعة احلال، فإن كل من المرحلتين على درجة عالية من التناقض.

يعد ماركس الرأسمالية مميزة، حيث انهالا تقتصر على تبادل السلع، لكنها تقدم رأس المال، في شكلً نقود، بهدف تحقيق الربح من خلال شراء السلع وتحويلهاالى سلع أخرى يمكنها أن تحققاعلى سعرا، وبالتالي تؤدي لتحقيق الربح. ويدعي ماركس أنه لم يسبق أن قام أحد بتفسير كيف يمكنللرأسمالية أن تحققربحا ويقوم تفسير ماركس نفسه على فكرة استغلال

[1]د. بالي حمزة. محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي. جامعة الوادي. السنة الجامعية2021/2020. ص114.
[2]عادل رزق. إدارة الازمات المالية العالمية. الطبعة1.دار النشر مجموعة النيل العربية. سنة النشر 2010.ص131.

العامل. ففي ظروف الإنتاج يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل من العامل لمدة يوم، ويتم تحديد سعر هذه السلعة كأي سلعة أخرى، أي من حيث قوة العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاجها. في هذه الحالة فإن قيمة قوة العمل ليوم واحد هي قيمة السلع اللازمةلإبقاء العامل على قيد الحياة لمدة يوم. لنفتض أن هذه السلع تستغرق أربع ساعات لإنتاجها، هذا يعين أن الأربع ساعات الأولى من اليوم تنفق لإنتاج قيمة مساوية لقيمة الأجر الذي سيتقاضاه العامل، ويعرف هذا بالعمل الضروري. أما العمل الذي يقوم به العامل فوق ذلك فهو ينتج فائض القيمة للرأسمالي، وطبقا لماركس فان فائض القيمة يمثل المصدر الكلي للربح. فيتحليل ماركس، قوة العمل هي السلعة الوحيدة التييمكنها أن تنتج قيمة اقرب من قيمتها، ولذا يطلق عليها اسم رأس المال المتغير. أما السلع الاخرى فهي ببساطة تنقل قيمتها الى السلعة النهائية، ولاتخلق أي قيمة اضافية، لذا فهي تعرف باسم رأس المال الثابت. إذن، فالربح هو نتيجة العمل الذي يقوم به العامل خلاف العمل الذي يمثل قيمة أجره، وهذه هي نظرية فائض القيمة عن الربح.[1]

يمكننا القول انا التضخم بالنسبة لماركس هو نتيجة لتحولات في علاقة الإنتاج وتوزيع الثروة بين المجتمع وبالتالي فان تصاعد التضخم يمكن ان يعزز الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الى تفاقم الفقر.

ووفقا لماركس يتم انتاج السلع في المجتمعات الرأسمالية لتحقيق الربح، ويتم تحقيق الربح عن طريق انتاج السلع بتكلفة اقل من سعر بيعها وبسبب المنافسة في السوق فان أسعار السلع تنخفض حتى تصل الى قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي الى انخفاض الأرباح ومن اجل التعويض عن ذلك يتم رفع أسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى التضخم، كما يرى ماركس ان الحل الوحيد لمشكلة التضخم هو انشاء نظام اقتصادي مختلف يستند الى توزيع الثروة بشكل اكثر عدالة وتحديد الأسعار بناء على القيمة الحقيقة للسلع والخدمات وليس على أساس الربح.

[1] Wolff, Jonathan, "Karl Marx", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Winter 20171.Edition),p11.

المطلب الرابع: التضخم من وجهة نظر المدرسة النيو كلاسيكية:

1-نشأة المدرسة النيو كلاسيكية:

كما بنى "فريدمان، " Friedman تحليله بتوجيه انتقادات للنظرية الكينزية، نجده نفسه يتلقى انتقادات أخرى نتج عنها ظهور تيار فكري جديد يعرف بتيار الكلاسيك الجدد، أو ما يعرف بـــ "نظرية التوقعات.Les anticipations rationnelles"،الرشيدة ظهرت نظرية التوقعات الرشيدة في الربع الأخير من القرن الماضي والتي أحدثت ثورة في التحليل الاقتصادي الكلي، ومن أبرز مفكريها "لكاس، "Lucasمن جامعة شيكاغو، و"توماس سارجو، " Thomas Sargentمن جامعة ستانفورد، و "روبرت بارو، " Barro Robert من جامعة هارفارد، وتهدف هذه النظرية إلى جعل النموذج الكلاسيكي المتطرف متلائما مع الحقيقة الملاحظة من خلال إدخال تغييرات على المعتقدات والمكونات الكلاسيكية الأساسية وتنطلق هذه المدرسة من مجموعة من الفرضيات .ومضمون نظرية التوقعات الرشيدة أن العمال نتيجة لرشادهم الاقتصادي لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، ووفقا لهذه النظرية لا يتحقق منحنى فليبس بشكله التقليدي في الأجل القصير، نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ثبات الأجر الحقيقي أي؛ عدم انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع "معدل التضخم".

شهدت الفترة من (1830-1930) صعود الاقتصاد الكلاسيكي المعاصر او ما يعرف بالمدرسة الحدية.

كان ثور ستين فبلين اول من استخدم لفظ الكلاسيكية الحديثة في نهاية القرن الثامن عشر مثل ما كان هوب سون اول من أطلق لفظ المدرسة الحدية على الاقتصاد الكلاسيكي، وبطبيعة الحال فان التطور في النظرية الكلاسيكية الحديثة انما جاء اتساقا مع الاتجاه الرئيسي للتحليل الاقتصادي الحديث وقد حاول بعضهم ان يعطي هذه النظرية هالة عظيمة عندما أطلقوا عليها النظرية العظيمة او النظام الكبير للاقتصاد.

ولا ريب ان هناك مبالغة كبيرة بأهمية النظرية الكلاسيكية الحديثة، صحيح ان النظرية قد اهتمت بقضايا وظواهر اقتصادية كبيرة، ولكنها في نفس الوقت تركت قضايا وظواهر اقتصادية أخرى خارج إطار القدرة التحليلية لهذا الجيل من الاقتصاديين.

لذلك فقد ظل البناء للاقتصاد الكلاسيكي الحديث ناقصا وغير مكتمل وان كان ذلك، لا ينبغي ان تكون النظرية الكلاسيكية في مرحلتها الثانية قد شهدت تحولات فكرية ذات دلالات عميقة على حركة التقدم العلمي للاقتصاد، سوآءا بما يتعلق بمنهجها العلمي او

بطبيعة القضايا او الظواهر الاقتصادية التي تناولها او بمدى تفاعلها مع الاحداث والوقائع في تلك الفترة.

فعلى صعيد الأفكار هيمنت على النظرية الكلاسيكية الحديثة فكرة التحليل الحدي وقضايا تعميم المنفعة والارباح في قرارات الوحدات الاقتصادية المستهلكون والمنتجون والمؤسسات.

وبهذا تحول اهتمام النظرية الكلاسيكية من قضايا الاقتصاد الكلي في المرحلة الكلاسيكية الأولى الى قضايا ومسائل الاقتصاد الجزئي في الحقبة الثانية بعد ظل دور الأخيرة هامشيا في الفترة الكلاسيكية الأولى فلم تعد قضايا توزيع الدخل هي الشغل الشاغل لاهتمامات الكلاسيك وانما قضايا تخصيص الموارد وهكذا تحول اهتمام النظرية الكلاسيكية في إطار الحدية الى مجرد الى مجرد بحث وتحليل قواعد السلوك الأمثل والرشيد للمستهلكين والمنتجين في ضوء الظروف والمعطيات والقيود التي يعيشونها بدلا من الاهتمام بقضايا التوزيع وعلاقات مالكي عناصر الإنتاج.

شهدت الحقبة الثانية بروز عدد من الاقتصاديين الرواد مثل جوشن وستانلي وكارل منجر بإسهاماتهم العلمية في نظرية المنفعة متكئة في ذلك على أدوات التحليل الاقتصادي، وخاصة التحليل الرياضي في حل مشكلات تعظيم المنفعة والارباح وقد غدت عمليات التفاضل والتكامل تمثل موقعا محوريا في ادبيات النظرية الاقتصادية.

ان بروز عدد من القادة في المدرسة الرياضية كأمثال أوجستن كورنو قد دفع بأدوات التحليل الاقتصادي للنظرية الكلاسيكية خطوات متقدمة. فقد تمكن ليون من تحليل وتطوير نموذج للتوازن العام وادماج فكرة التعظيم في إطار التيار الداخلي باستخدام عدد جبري من الافراد والمؤسسات الذين يحاولون تحقيق المثالية.

مع كل الاحداث والوقائع التي حدثت في أوروبا من حروب عالمية الا ان تفاعل الكلاسيكية الحديثة مع هذه التطورات كان سلبيا تحت دعاوي الحيادية فقد نظر الاقتصاديون الكلاسيك الى القضية الاجتماعية كمشكلة أخلاقية فحسب ومن ثم فإنها ليست الا قضية راي عام او ضمير عام لا يبدو في الأفق وقتذاك في سبيل لحلها الا أروقة المصلحيين الاجتماعيين وهكذا اصبح التحليل الاقتصادي للحديين منصبا على تحليل أوضاع التوازن الساكن للمستهلكين او المنتجين او التوازن الساكن العام للاقتصاد، وبالرغم من التطورات الحاصلة ظل الحديون متمسكين بمبدئ الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وقد جعلوها شرطا لتحقيق التوازن للمستهلكين والمنتجين.

وبصرف النظر عن الخلاف بين المؤرخين الاقتصاديينحول تحديد نهاية زمنية لا فكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة الا ان الفترة بين 1920-1935 قد شهدت جمودا وتباطئا في حركة التقدم العلمي للنظرية الاقتصادية.[1]

2-مبادئ المدرسة النيو كلاسيكية:

2-1- استخدام المعلومات المتاحة: المتعاملون الاقتصاديون يبنون مخططاتهم وقراراتهم فيما يتعلق بوضع السعر على تنبؤاتهم المستقبلية، فهم لا يعرفون المستقبل بدقة، وتؤكد هذه المقاربة على توفر كل المعلومات للوصول إلى أحسن التنبؤات .

2-2- التوقعات الرشيدة: أي أن الأفراد سيستعملون المعلومات الكافية لفهم السياسة الحكومية المنفذة، ومنه يستحيل أن يخطأ كل أفراد المجتمع دائما أو في أغلب الحالات، ولأن الأفراد يفهمون طريقة عمل الاقتصاد وماتفعله الحكومة، فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تخدع الناس بإتباع سياسات اقتصادية منهجية.

ورغم هذا، فالتوقع الرشيد لا يكون دائما صحيحا وتاما فالأفراد يمكن لهم ارتكاب أخطاء التوقع، ولكنها ليست أخطاء نظامية على عكس ما يحدث في التوقعات المتكيفة، ويمكن توضيح سببين يجعلان من التوقع لا يبنى بشكل رشيد وهي :

-2-3 **إدخال المعلومة غير الكاملة لدى المتعاملين الاقتصاديين،** وبالتالي إمكانية حدوث أخطاء في التنبؤ، ناتجة عن المفاجآت أو الصدمات العشوائية، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة على مبدأ التوازن، أي أن هذه المقاربة لا تترك مجالا لعدم توازن الأسواق.

- إذا وجد الأعوان كل المعلومات، لكنهم يعتبرون معالجة كل هذه المعلومات مكلفا لهم (من ناحية الوقت مثلا) لإدخالها في توقعاتهم.

- تفترض هذه النظرية حيادية النقود، حيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار .

- عدم فعالية السياسة الاقتصادية التيتهدف إلى تحقيق الاستقرار، حيث أن السياسة المالية التيتهدف إلى إنعاش الاقتصاد القومي سيترتب عنها زيادة في معدلات التضخم ولن يكون لها تأثير على الإنتاج والتشغيل، لأن اتخاذ قرارات الأفراد تكون بصورة عقلانية.[2]

---

[1]محمد احمد الافندي. النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية. دار النشر مركز الكتاب الاكاديمي.ط1.2017 صنعاء اليمن.ص51.

[2]وردة شيبان. العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. السنة الجامعية 2016/2015. ص45.

3-التضخم حسب المدرسة النيو كلاسيكية:

تستند الاسس التي يعتمدها الكلاسيك الجدد في تحليل الاقتصاد الكلي على المدرسة النقدية، فالاقتصاد الرأسمالي ينطوي على عيوب خطرة وهو مستقر بطبيعته بمعنى أن هنالك اتجاها تلقائي نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. ونقطة الخلاف الأساسية بين النقديين والنيوكالسيك هي أبحاث النقديين بتأثير النقود على مستوى الناتج والتوظف في الأجل القصير، بينما يرى النيو كلاسيك أن النقود محايدة تماما، ومن ثم فإذا كان التضخم يجد تفسيره في السياسات النقدية المحفزة فأن البطالة عند النيوكالسيك تجد تفسيرها في عوامل أخرى مثل معدل نمو العمل ورأس المال والتقدم التقني كما أن الكلاسيك الجدد غير مقتنعين بنماذج مدرسة النيو كلاسيك كينزيانNew Theory Keynsianclassic حول التضخم خصوصا فيما يتعلق بتحليل نموذج LM-IS ومنحني فليبس المتسارع للتوقعات انه يعتمد على التوقعات المستمدة من الماضي كما لم تقدم نماذجKeynsainNewclassic التغيرات المنطقية لحالة الركود التضخمي في أوائل عام 1970 ،ولم يستطع التنبؤ بمستويات الناتج والتشغيل والأسعار. وبشكل مخالف للنيو كلاسيك كينزيان فقد اعتمد النيوكلاسيك على الأسس الجزئيةMicrofundations في دراسة نظرية الاقتصاد الكلي معتمدين على ثالث فرضيات:

-فرضية التوقعات العقلانية.

-جمود الأسعار والأجور في سوق المنافسة.

فرضية العرض الكلي.

يعد Sargent. T و Wallace. N و E. R. Lucas. رواد نظرية التوقعات العقلانية، والذين استند عليهم النيو كلاسيك في تفسير التضخم، فان N. Wallace و T. Sargent وطبقا الفكرة المركزيةالفرضية التوقعاتأن نقول "بان التوقعات المتعلقة بمتغير ما عقلانية إذا كانت تعتمد على قياس متطابق من العناصر نفسها التي تعتبرها النظرية الاقتصادي محددا في الطريق الصحيح لذلك المتغير[1]"

في مجال دراسة التضخم دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة النيو كلاسيكية، فهذه المدرسة التي تبلورت في الثلاثينات والأربعينات من قرننا الحالي، كانت ترى أن العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل وطرق الإنتاج كما ذهب إليه كينز، بل على الإنفاق الوطني والإنتاج من جهة أخرى، بمعنى أنها تتوقف على خطط الاستثمار والادخار.

[1] حسن جواد كاظم محددات التضخم في اطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي . العراق مجلة الاقتصادي الخليجي. العدد 30 كانون الأول 2016 ص155.

وقد انتهت هذه المدرسة إلى القول على أن التضخم أو الانكماش إنما ينشئان نتيجة اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخارفلو زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق، فهذا يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وعندها تميل الأسعار إلى الارتفاع وعندها يحدث التضخم، ويعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب، أو خطط شراء لم تحقق في أسواق، وفي أسواق عوامل الإنتاج، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين و عموما، فان مدرسة التوقعات الرشيدة قد استخدمت بطرق مختلفة في كثير من النماذج الاقتصادية، فان ثمة خلافات كثيرة حول مفهوم هذه التوقعات. فمثلا، نجد أنه في دراسة توماس سار جنت ونل والش عن التضخم الجامح، تكون التوقعات، في رأيهما، رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم طبقا لما تمليهومهما يكن من أمر، فان نمط تكوين التوقعات الرشيدة وشروط صياغتها وقواعد النظرية الاقتصادية تحديدها، إنما يعتمد كما يقول موث، على هيكل البناء النظري للنموذج الذي يستخدم لوصف الاقتصاد القومي، أن النموذج النظري العام الذي تستند إليه مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال القومي تفسيرالتضخم هو نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.ومن المعلوم أن من أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج، في مجال النقود، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية.

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية ـ التي تعرضت في الفكر الاقتصادي لانتقادات عنيفة يعتقد أنصار مدرسة النيو كلاسيك، أنه لو توافرت المعلومات و الحرية الاقتصادية و نظام المنافسة الكاملة، فان الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرفو تظل، من ثم، خطط تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود. ويشترط لتحقيق ذلك أن توجد معرفة كاملةبالخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود. وبناء عليه، لو أدرك الأفراد مسبقا أن الحكومة سوف تزيد من عرض النقود في المستقبل، فان كل المشاركين في النشاط الاقتصادي سوف يستخدمون هذه المعرفة لكي يوائموا سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام.[1]

[1] ميسوم طالبي التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية. اسبابه ووسائل علاجه. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد3 العدد 1 سنة 2010. ص 170.

المبحث الثالث : الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي

تمهيد:

يعتبر الناتج المحلي وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات وتحديد مواقع الخلل الحاصل في الاقتصاد الكلي، وهو أهم مؤشر اقتصادي إجمالي يمكن استخدامه في قياس الإمكانات الإنتاجية ومستوى النشاط الاقتصادي، كما يمكن التنبؤ من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي بما سوف يحصل للنشاط الاقتصادي في المستقبل وبالتالي يمكن تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة أي خلل أو تراجع في قيمة الناتج الإجمالي، كما يمكن استخدام هذا الأخير فيتحديد معدلات النمو الاقتصادي التي تسعى أغلب دول العالم لتحسينها أورفعها حيث يقاس معدل النمو الاقتصادي بنسبة التغير في قيمة الناتج المحلي من سنة إلى أخرى.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتمثل في المطلب الأول تعريفات عن الناتج المحلي و المطلب الثاني أنواع و مكوناته و في المطلب الثالث طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول:

1-تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

أ-تعريف الأول : "يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل الموطنين والتي تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"[1].
"ويسمى بالداخلي أو المحلي يعكس نتائج الأنشطة اقتصادية التي يحققها أعوان اقتصاديين الموجودين داخل بلد ما بغض النظر عن حساباتهم، "بمعنى أن الناتج المحلي إجمالي يعبر عن قيمة إنتاج اقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية بصرف النظر عن جنسية مالك عناصر الإنتاج"[2].
ب-تعريف ثاني: هو "القيمة الاسمية أو الحقيقية لجميع السلع الجاهزة و الخدمات المنتجة داخل البلد في فترة زمنية محددة و يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي و هو الشائع و على أساس ربع سنوي و يشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع الاستهلاك العام و الخاص و النفقات الحكومية و الاستثمارات و التوازن الخارجي للتجارة تضاف

[1] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية، 2014 ،ص361
[2]بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين،مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،تيارت، 2018 ،ص23

الصادرات و يتم طرح الواردات حيث يعد الناتج المحلي الجمالي احد المعايير التي تقيس مدى كفاءة اقتصاد بلد ما."[1]

ت-تعريف الثالث : "هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام."[2]

ث-تعريف الرابع : "إجمالي ما ينتج في اقتصاد ما من السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي، التي ينتجها المقيمون وغير المقيمين، بصرف النظر عن تخصصها للمطالب الداخلية أو الخارجية، وهو لا يشمل الخصومات لانخفاض قيمة رأس المال أو استنفاد الموارد الطبيعية أو تدهورها."[3]

المطلب الثاني : أنواع و مكونات الناتج المحلي الإجمالي

1-أنواع الناتج المحلي الإجمالي : إن الناتج المحلي الإجمالي معرض بطبيعة حاله إلى التغير الزيادة أو النقصان من فترة إلى أخرى، وفي كثير من الأحيان لا تعبر الزيادة المحققة في الناتج الإجمالي عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فالزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي قد تكون حقيقية بمعنى زيادة في الكميات المنتجة مع بقاء الأسعار ثابتة، وقد تكون نقدية متمثلة في ارتفاع الأسعار دون الكميات، أو قد تجمع بين زيادتين في الإنتاج والأسعار بحيث تكون نسبة الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الأسعار أو العكس، وبما أن الزيادة في مستوى الأسعار تشوه التقييم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فإنه يتوجب علينا التمييز بين مفهومين للناتج وهما:[4]

1-1-الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي): هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بالأسعار الجارية (الحالية)أو أسعار السوق، وهو عبارة عن مجموع الكميات مضروبة في الأسعار الجارية.

2-1-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :هومجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة والمقيمة بأسعار سنة الأساس، أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار، وهو حاصل قسمة الناتج المحلي الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

---

[1]بورحلي خالد،علاوي محمد لحسن، تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة الجزائر للفترة 2012 - 1990مجلة آفاق للبحوث والدراسات،المركز الجامعي إليزي ، ISSN 2602-6546 , العدد3، جانفي 2019،ص. 31

[2] سمير شيبان, دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في الجزائر 2019-1986, مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي,المجلد 8 ,العدد 3, ديسمبر 2120,ص 1526

[3] أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي :نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص31

[4]محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية علوم تسيير و علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009،ص22

2- مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

سبق وعرفنا الناتج المحلي الإجمالي بأنه الإنفاق الكلي اللازم لشراء جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة، وهو يتكون من أربعة مكونات تتمثل في:

1.الإنفاق الاستهلاكي:يتمثل هذا الإنفاق في مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصي، ويعتبر من أكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمعظم الأقطار، وينقسم هذا الإنفاق على ثلاثة أنواع من السلع والخدمات وهي[1]:

1.1سلع الاستهلاك الدائم: وتسمى أيضا بالسلع المعمرة، وهي :التي تستخدم لفترة طويلة نسبيا، مثلا لسيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية والأثاث وغيرها .كذلك هناك بعض السلع الاستهلاكية التي يطلق عليها بالسلع شبه المعمرة، مثل الألبسة والأحذية وغيرها.

2.1سلع الاستهلاك الغير الدائم: وهي التي تستهلك يوميا، كالغذاء والأدوية وأدوات التجميل.

3.1الخدمات الاستهلاكية:وتشمل خدمات الصحة والتعليم والنقل والاتصالات وغيرها.

2.الإنفاق الاستثماري:وهو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص، أي أنها لإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال و الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و يتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي :

أ-الشراء النهائي للمعدات والآلات بواسطة مؤسسات الأعمال.

ب-جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع و مراكز تجارية.

ت-التغير في المخزون؛ والذي يقصد بيه التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة و سلع نهائية.

وتجدرالإشارة إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشتمل على تحويل الأصول المالية و الأوراق النقدية من أسهم وخلافه، وكذلك الأصول الملموسة المستعملة، ويقصد هنا بإنفاق الاستثماري بإجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار والفرق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي أهلك في الإنتاج والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو مايعرف بالاستثمار ألإحلالي أو اهتلاك رأس المال:[2]

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي(استهلاك رأس المال)

3.الإنفاق الحكومي :ويشمل جميع ما تنفقه الحكومة على مشترياتها من السلع والخدمات فعندما تستخدم المؤسسات التعليمية الحكومية المعلمين والأساتذة وتدفع لهم رواتبهم فإنها تقوم بإنتاج خدمة للمواطنين وكذلك ما تنفقه على إنشاء الطرق والجسور أو إصلاحها وعلى متطلبات الدفاع والأمن والصحة يستهدف به تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع فهو إذا جزء من الناتج المحلي، فبعض النفقات الحكومية التي لاتدخل ضمن حسابات الناتج

[1] عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002،ص. 69

[2] رفا شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2004 ،ص 52 ،53

المحلي مثل النفقات التي لا يقابلها عمل أو إنتاج سلعة أو خدمة وتسمى بالمدفوعات التحويلية كالمبالغ التي تدفع من قبل الحكومة كتعويض الضمان الاجتماعي أو المبالغ التي تدفع للمتقاعدين أو تدفع كمساعدات للعائلات الفقيرة أو للعاطلين عن العمل إذا كان هناك صندوق تعويضي عن البطالة، ومنه يتضح أن الإنفاق الحكومي ينصب بشكل خاص على السلع والخدمات ذات النفع العام وأن حجم الإنفاق يتقرر سياسيا من قبل الحكومة[1].

4.صافي الصادرات: وهي الصادرات من السلع والخدمات الوطنية، التي تعد إنفاقا بواسطة الأجانب على المنتجات المحلية، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق، وتدخل حصيلة الصادرات كأحد مكونات الإنفاق الحكومي لأنها تمثل الطلب الأجنبي على ما تم إنتاجه محلي، أما من الناحية الأخرى نجد الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، تمثل إنفاقا لمواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية، وبالتالي تؤدي إلى تسرب جزء من الدخل والإنفاق إلى الخارج، ومن ثم تستبعد الواردات عند حساب الإنفاق القومي، وعلى ذلك يكون:[2]

صافي الصادرات =الصادرات – الواردات

NX= X- M

ويلاحظ أن الواردات قد تكون جزء من مشتريات الأفراد أو الحكومة أو الاستثمار المحلي أو ربما استخدم منها جزء في إنتاج السلع التي تم تصديرها إلى الخارج، وبالتالي يجب أن تستبعد الواردات من الصادرات لنحصل على ما يسمى بصافي الصادات، وهذا هو الجزء الذي يدخل في حساب الإنفاق القومي .وقد يكون صافي الصادرات موجبا إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، أو سالبا إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات .

الإنفاق القومي =الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري +الإنفاق الحكومي +صافي الصادرات[3]

وتختلف أهمية كل من المكونات الأربعة السابقة بحسب حجم وأهمية دور القطاع أو الوحدة الاقتصادية التي تقوم بعمليات الإنفاق، وكذلك العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق، وتعتبر دراسة كل من المكونات السابقة ذو فائدة كبيرة في تحليل آثار كل من صور الإنفاق المختلفة على حجم الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، وبالتالي يمكن من خلالها التعرف على أفضل السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية الناتج المحلي واستقرار الوضع الاقتصادي.

---

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006 ،ص. 182

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق ذكره ،ص 182 ،. 183 .

[3] عمر صخري , التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة , الجزائر , 2005,ص 20.

المطلب الثالث: طرق قياس الناتج المحلي إجمالي:

يمثل الناتج المحلي إجمالي المحور أساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي وإنفاق، ويمكن قياس باستخدام الطرق التالية :

1-طريقة الناتج : و يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس الدخل القومي الذي يحتسب بطريقتين : طريقة السلع النهائية و هي الطريقة التي يتم بها قياس الدخل القومي من خلال قياس كل من قيم السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية دائما ما تكون سنة دون قياس قيم السلع الوسطية مضافا لها قيم إنتاج الشركات المحلية العاملة خارج البلد و يطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة داخل البلد ,أما طريقة القيمة المضافة: فأنها تعني قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات .[1]

نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة :

القيمة المضافة = القيمة النهائية للإنتاج – قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مستلزمات الإنتاج).[2]

$$VA=VPT-CI$$

حيث: VAالقيمة المضافة

VPT قيمة الإنتاج النهائي

CI قيمة الاستخدامات الوسيطة.

وعليه الناتج الداخلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة لكل قطاع عند جميع مراحل إنتاج السلع و الخدمات و تهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى، ثم إضافة جميع هذه الزيادات لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد. وسميت هذه الطريقة بطريقة القيمة المضافة لأن كل قطاع اقتصادي يضيف قيمة (خيرات) إلى لتميزها بالسهولة ولتجنبها الازدواجية

[1] حاتم كريم أحمد العزاوي ,قياس و تحليل أثر الموازنة العامة الإتحادية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2021 , إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد , جامعة تكريت , العراق , 2022 , ص 24.

[2] بن الحاج جلول ياسين , مطبوعة بعنوان :الاقتصاد الكلي 01 دروس و تمارين , جامعة ابن خلدون _ تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير. 2017-2018.ص 31.

في الحساب العملية الإنتاجية. وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق المستعملة في حساب الناتج الداخلي الإجمالي لتميزها بالسهولة و لتجنبها الازدواجية في الحساب .[1]

ولكن ومن خلال التعريف يجب أن يكون الناتج الإجمالي مقيم بأسعار السوق لذا يجب تحميله بما فرض عليه من ضرائب غير مباشرة (لأنها تزيد من القيمة السوقية للمنتج) والتي تتمثل على الخصوص في الرسم على القيمة المضافة والحقوق الرسوم الجمركية على الواردات، كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات الإنتاجية من إعانات والتي تتمثل على الخصوص في إعانات التصدير وذلك وفقا للعلاقة التالية: الناتج الداخلي الخام= مجموع القيم المضافة+ الرسم على القيمة المضافة + الحقوق والرسوم الجمركية- إعانات تصدير الإنتاج.[2]

2- طريقة الإنفاق الكلي:

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج والذي تولد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وعليه هناك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي: [3]

1.الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائليC :

يقوم القطاع العائلي(الأفراد والأسر)بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

-الإنفاق على سلع الطعام، الشراب والملابس.

-الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات.

-الإنفاق على التلفاز والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك.

-الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة و الكهرباء و النقل و غيرها

2.الإنفاقالاستثماري I : هو كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي، ويتكون من نوعين رئيسيين هما:

-الاستثمارالثابت :ويسمى هذا النوع من الإنفاق الاستثماري بالإنفاق على السلع الرأسمالية الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال، وهو الإنفاق على الأصول والمعدات والآلات والمصانع والمباني التي تستخدم في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات نهائية.

-الاستثمار في المحزون(التغير في المخزون :)ويشمل كل السلع الوسيطة والسلع النهائية والمواد الأولية التي لن يتمكن للمنتجين من استخدامها في العملية الإنتاجية خلال فترة القياس، أو يقومون بتخزينها استعداد الفترة الإنتاج القادمة. وبالتالي هنا كمصدرين رئيسيين لموارد الاستثمار الأول يأتي من مدخرات القطاع العائلي، أما المصدر الأخر فهو مدخرات القطاع الحكومي والتي تمثل فائض الموازنة العامة للدولة.

---

[1] بن الحاج جلول ياسين , مرجع سابق ذكره , ص 31.

[2]

[3] محمد أحمد الأفلدي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، صنعاء، 2012،ص 68 ،69

3.الإنفاق الحكومي G : يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة وكذلك نفقات الصيانة وغيرها، أما الإنفاق الحكومي الاستثماري فيشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها.

4.صافي الإنفاق الخارجي NX : إن صافي الإنفاق الخارجي هو حصيلة مكونين هما:

- الصادرات :والتي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا.

- الواردات :والتي تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.

إن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي.

$$AE = C + I + G + NX$$ [1]

الكلي الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري +الإنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي.

إن حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق , بمعنى أخر فإن الإنفاق الكلي يساوي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق أو الطلب الكلي = العرض الكلي حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي .[2]

3 طريقةالدخل: حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود.[3]

يسمى هذا الأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) و القيمة التي نحصل عليها وفقا لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع و الخدمات النهائية ,كذالك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج.[4] فالدخل المحلي هو عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة و تشمل :[5]

1.3الأجر: "Wages" هي عائد عنصر العمل، وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة[6] .

---

[1] عمر صخري , التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة , الجزائر , 2005,ص 20.

[2] محمد أحمد الأفلدي , مرجع سابق ذكره , ص 59.

[3] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ،ص 46.

[4] محمد أحمد الأفلدي , مرجع سابق ذكره , ص 54.

[5] احمد عثمان مصطفى جرادة ,مكونات الناتج المحلي عند احتسابه بطريقة الإنفاق و تأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016. ,ص 16

2.3.الريع: "Rent " وهو يمثل عائد(ثمن)الأرض(الطبيعية)مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج من الغلاة الزراعية والملكيات العقارية وغيرها .[1]

3.3.الفوائد: "Interestt " وتشمل جميع الفوائد المكتسبة من ودائع البنوك وفوائد القروض المقدمة للمؤسسات وأية فوائد مكتسبة من أشكال الاستثمارات المالية الأخرى، وتحسب قيمة هذه الفوائد قبل خصم أي اقتطاعات منها كالضرائب مثلا .[2]

4.3.الأرباح: "Profit" وتشمل جميع الأرباح سواء منها الموزعة على المساهمين أوالمالكين، أو الأرباح المحتفظ بها (غير موزعة)لأغراض إعادة استثمارها في المؤسسات، وذلك قبل اقتطاع أية ضرائب[3]

وبناء على ما تقدم يمكن جمع هذه العوائد لنحصل على الدخل المحلي:

صافي الدخل المحلي =الأجور +الريع +الفوائد +الأرباح.[4]

NI= W+ R+ I+ P

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج و لكن من الضروري التنويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي بسعر السوق و السبب في ذالك أن صافي الدخل يعطينا قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع و مواقع الإنتاج المختلفة , و للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقا لأسلوب صافي الدخل لابد من حصول على الدخل المحلي الإجمالي. [5]

و للحصول على الدخل المحلي الإجمالي :[6]

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج و الاستهلاك .
- إضافة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلا لأي من عناصر الإنتاج و إنما يعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه لإحلال معدات و أصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم استهلاكها أثناء العملية الإنتاجية .
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنها الحكومة لبعض مؤسسات و شركات إنتاج .

الدخل المحلي الإجمالي = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال – الإعانات الإنتاجية.[1]

---

[1] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009،ص 78

[2] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد، الجامعة الأردنية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية،عمان، 2004،ص23

[3] طالب محمد عوض، مرجع سابق ذكره، ص24

[4] لامية بوشارب , مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي 1 , جامعة الجزائر 3 , ،كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير , 2019-2020 , ص 29.

[5] محمد أحمد الأفندي , مرجع سابق ذكره , ص 55.

[6] محمد أحمد الأفندي , مرجع سابق ذكره , ص 56.

المبحث الرابع: علاقة البطالة والتضخم بالناتج المحلي الاجمالي

المطلب الثاني: علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي

البطالة: معدل البطالة هو عبارة عن نسبة مئوية من القوى العاملة، ويعتبر أحد المقاييسالرئيسية لأداء اقتصاد ما وأن السياسةالاقتصاديةالكلية لكل بلد تركز على بقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت وقدر الإمكان، ونتعرف على معدل البطالة من خلال ما يلي:[2]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{قوة العمل غير الموظفة}}{\text{عدد أفراد القوى العاملة}} * 100$$

الناتج المحلي الإجمالي:يعرف الناتج المحليالاجماليعلىانه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الانتاج والموارد المستخدمة في الانتاج سواء وطنية أو أجنبية، ويستخدم هذا المعيار لحصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الانتاج الوطنية الموجودة في الخارج.[3]

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة،ويمكن التمييز بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ويسمى بالناتج الاسمي و الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي[4]

تظهر علاقة الناتج المحلي الاجمالي بالبطالة من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى التوظيف والتشغيل ومن ثم انخفاض معدل البطالة، ويتوقف معدل التغيير في النمو الاقتصادي على طبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة داخل الدولة، حيث يرتكز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد لدى

---

[1] عمر صخري , التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة , الجزائر , 2005, ص 19.

[2]عبد القادر خليل. سمير حفاصي. دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة خلال 1990-2019-. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. مجلد6 العدد2 سنة 2020. ص 140.

[3]سمير شيبان. دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر1986-2019. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي. الجزائر المجلد8 العدد 03 ديسمبر 2021.ص1526.

[4]حدادي محمد لمين. محددات البطالة في الدول المغاربية دراسة قياسية باستخدام معطيات بانل.1990-2019.مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. المجلد16. العدد 1. سنة 2022.الجزائر.ص815.

معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار ان معدلات البطالة سوف تنخفض تلقائيا اذا ما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك من الملاحظ ان هنالك ترابطا كبيرا بين معدل النمو الاقتصادي وتغيير معدل البطالة فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يدل على حاجة الاقتصاد الى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل، وفي المقابل تدل حالة الركود عادة الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي او اتخاذها قيم سالبة على زيادة معدلات البطالة بفعل فقدان فرص العمل بينما يؤدي انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى انخفاض قدرة الاقتصاد على خلق فرص جديدة للعمل الامر الذي يسهم في زيادة معدلات البطالة غير ان ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

ان من ابرز العوامل التي تحكم هذه العلاقة مدى اعتماد القطاعات الاقتصادية على العمالة فكلما كانت عمليات الإنتاج كثيفة العمالة ازدادت احتمالية وجود هذه العلاقة وزادت من مرونة معدل البطالة للتغيير في معدل الناتج المحلي، اما اذا كانت القطاعات الاقتصادية الإنتاجية تعتمد على الآلات بشكل كبير فان درجة واتجاه هذه العلاقة يدخل في دائرة الشك، إضافة الى ذلك فان تركز النمو الاقتصادي في قطاعات معينة او شموله للمعظم القطاعات يعتبر من العوامل المهمة فاذا كانت القطاعات كثيفة العمالة هي التي تدفع عملية النمو الاقتصادي، فان النمو الاقتصادي في هذه القطاعات سيقلص من معدل البطالة ، والعكس صحيح كما ان حجم العمالة في القطاع العام يؤثر على هذه العلاقة بل ويعمل على اضعافها الى حد كبير.[1]

يتميز عنصر العمل عن باقي عناصر الإنتاج الأخرى في انه يمثل الغاية والوسيلة للإنتاج في ان واحد، ولذلك فان البطالة تمثل اهدارا لموارد المجتمع من ناحية، كما تعد من ناحية أخرى مؤشرا على فشل النظام الاقتصادي في تلبية حاجيات الافراد، ومن ثم تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الامر الذي يؤثر بدوره على رفاهية الفرد والتي تعد الهدف النهائي للتنمية.

العامل العاطل يؤثر على إنتاجية راس المال وبالتالي يؤثر على حجم الاستثمار فيتأثر الناتج المحلي تلقائيا بالسلب.[2]

[1] د السيد محمد احمد السريتي. العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. الإسكندرية مصر. المجلد.53 العدد.1 يناير 2016.ص12.

[2] د. محمد صبري الحوت. التعليم الجامعي وقضايا التنمية. دار النشر مكتبة الانجلو المصرية. الطبعة 2. بدون سنة النشر. ص237.

في إطار الأبعاد الاقتصادية للبطالة أثبتالاقتصادي (أوكن) وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل النمو في الناتجالمحلي الإجمالي، عرفت لاحقا بقانون اوكن ويوضح القانون العلاقة الإحصائية بين البطالة ومعدل النمو في احدى الدول المتقدمة وملخص هذه العلاقة ان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سيؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1%.

هنالك العديد من النظريات التي تناولت فكرة البطالة قد تقلل النمو في الأجل الطويل كما ان اصلاح سوق العمل الذي يهدف الى تقليل البطالة قد يؤدي الى نمو اعلى.

وقد ساد هذا الطرح في نموذج نظرية النمو الداخلي، والتي يمكن توضيحها بفكرة ان العمالة المرتفعة تعني زيادة في الدخل الإجمالي الاقتصاد وهي تعني في الوقت نفسه معدل ادخارات مرتفع وهي تعني أيضا تخزين راس مال محدد توليفه مع المزيد من الدخل.

وان هذا من شأنه ان يرفع عائد رأس المال وبالتالي معدلات الادخار أيضا، فالدخل الإجمالي المرتفع مع معدل ادخارات مرتفعة يعني المزيد من تراكم رأس المال ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

ومنه فان التراكم في رأس المال العيني لا يقل أهمية عن رأس المال البشري والذي يتم من خلال عملية التعلم بالممارسة في العمل، ولكن هناك تأثير يعمل بإتجاه معاكس وهو ان العمالة الزائدة من المحتمل ان تقلل من معدل الزمن المنفق في نظام التعليم قبل ان يدخل الافراد في قوة العمل.

كما اكتشف الباحث الأمريكي اوكن في العام 1962م العلاقة بين إمكانية النمو الحقيقي في بلد ما وانعكاسات ذلك على مستوى التشغيل في ذلك البلد فالمعروف ان تراجع الناتج القومي سيعني انتاجا اقل، وهذا يعني وجود البطالة وكلما كان التراجع كبيرا في الناتج كلما انعكس ذلك بوضوح على مستويات البطالة حيث اجرى اوكن دراسته باستخدام بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947-1957 وتوصل الى ان انخفاض معد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة سيؤدي الى زيادة في معدل البطالة بنسبة اقل، مع ثبت العوامل الأخرى وارجع اوكن ذلك الى حالة من التباطؤ في النمو الاقتصادي نظرا لقلة رغبات الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة اثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي

للمصانع الحالية كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار الى إضافة اقل لراس المال ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية ، بمرور الوقت يفقد العاطلون دوريا ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس مما يضر بقدراتهم الإنتاجية.

يقاس معدل النمو الاقتصادي ومدى تاثيره على البطالة حسب قانون اوكن بالعلاقة التالية:

$$\Delta Ut=\beta 0-\beta 1\Delta Yt+et \ldots(1)$$

حيث أن:
ΔUt: التغير في نسبة البطالة
ΔYt : معدل النمو الاقتصادي
$\beta 0$:الحد الثابت
$\beta 1$: المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة
et:نسبة الخطأ

حيث يصف نموذج اوكن العلاقة بين معدل التغيير في البطالة ومعدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يربط بين سوق الإنتاج وسوق العمل لذا فالقانون تقريبي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والأجور الحقيقية وغيرهما.[1]

[1]يوسف سعد محمد الأمين. سهى سيف الدين نور الدائم احمد. تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومساهمة القطاعات الإنتاجية بالناتج المحلي الإجمالي بالسودان باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد03 العدد 11 نوفمبر 2019. ص131.

المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجماليلو مؤشر ينظر لو عند النظر الى اي اقتصاد حيث انه يعتبر المؤشر الرئيسيللدلالةعلى صحة الاقتصادو نموه، و في اغلبالاحيان و للتعرفعلى اثر ظاهرة اقتصادية معينة على النمو الاقتصادي في دولة ما، فاناول ما يتمملاحظته و دراستههو اثر هذهالظاهرةعلى اجمالي الناتج المحلي فإذا كانلها اثر سلبي او علاقة عكسية فأنها تعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها و العكس صحيح، و هذاينطبقعلىظاهرةالتضخمأيضا.[1]

كما يعد التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على سواء نظرا الى تاثيره الممتد للأفراد وقطاع الاعمال وقطاع الحكومة، فالحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة يعد من اهم التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلي في معظم الدول، بسبب ارتفاع تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية، فعدم الاستقرار السعري الذي ينشا بسبب التضخم يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي ويضعف القدرة على التخطيط المستقبلي الكفء مما يجعل الوحدات الاقتصادية غير راغبة في الدخول في علاقات طويلة الاجل، الامر الذي ينعكس بدوره سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وقد شهد عام 2015م ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم العالمية، وفي الغالب ينشا التضخم في الدول النامية بعل العوامل الداخلية والخارجية فالداخلية منها تتمثل في العجز الحكومي، وطرق تمويل الدين العام والسياسات النقدية المتبعة والتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، اما العوامل الخارجية فتتمثل في تدني معدلات التبادل الخارجي وارتفاع معدلات الفائدة العالمية خاصة اذا كانت الدول تلجا للمصادر الخارجية لتمويل ديونها، والطبيعة البيئية الاقتصادية العالمية ولاتزال الى الان طبيعة العلاقة بين النمو والتضخم محل جدل بين الاقتصاديين، وخاصة بين انصار المدرسة النقدية وانصار المدرسة الهيكلية، [2]

ان تأثير السياسة النقدية يظهر بوضوح في استقرار الأسعار، حيث أن عدم استقرار الأسعار يخلف أضرارا وخيمة على عمليات التنمية الاقتصادية، ففي حالة استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج فإنه يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد ومعدل نمو الناتج إلى زيادة عرض النقد والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثمحدوث التضخم .لذا ينبغي على السياسة النقدية التكييف بين عرض النقد ومستوى النشاط

[1]مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين. مرجع سابق. ص34.
[2]د. احمد محمد سلامة شمعون. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1986-2015. العلمية للاقتصاد والتجارة.2016/10/5. ص16.

الاقتصادي، فنجاح السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار يؤدي تلقائيا إلى المحافظة على سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهذا بدوره يشجع الاستثمار ومن ثم نمو الناتج المحلي الاجمالي.[1]

اختلف الاقتصاديون في تحديد كيفية تأثر نمو الناتج المحلي بمعدلات التضخم في الدولة حيث يرى البعض ان للتضخم اثارا طيبة عمى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث ان التضخم يعمل على خلق الادخار الإجباري، اي الاعتماد على ارتفاع الاسعار في خفض مستوى الاستهلاك، وما يترتب على هذا من تحرير موارد اضافية للاستثمار.

ويضيف بعض الاقتصاديين ان التضخم عند المعدلات المنخفضة يكون له اثارا ايجابية على النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة اسعار المنتجات تعمل على زيادة ارباح الشركات مما يزيد في التحصيل الضريبي للحكومات ويؤدي الى دفع عجلة النمو، وهنالك اخرون يرون انه يعمل على زيادة الطلب الكلي حيث انه يحفز المجتمع على زيادة استهلاكهم لمعرفتهم بان ما يشترونه في الحاضر سيكون أرخص مما لو اشتروه في المستقبل بسبب التزايد المستمر في الأسعار.

وهناك من يرفضون بشدة الحجج السابقة ويرفضون ان يكون للتضخم اثارا طيبة على الناتج المحلي ويضيفون بان التضخم يعوق النمو الاقتصادي حيث ان الحجة الأساسية وتقول بان التضخم بما يؤدي اليه من ارتفاع الاسعار يفضي الى تدهور قيمة النقود، باعتبارها مخزن القيمة، وبالتالي الى تحطيم القيم الادخارية فيضر بأهم الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية.[2]

على مدى العقود القليلة الماضية كانت الدراسات المتعلقة بعلاقة التضخم بالناتج المحلي تلقى اهتماما من جانب الاقتصاديين والخبراء وصانعي السياسات، ومحافظي البنوك المركزية وفي كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فمنهم من رأى ان التضخم يفيد النمو الاقتصادي ومنهم من رأى انه ضار للنمو ولان هذا الامر ولد نقاشا كبيرا جدليا وتجريبيا حيث يعتقد البعض ان التضخم امر ضروري لعملية النمو الاقتصادي في حين ان نظريات الكلاسيك الجدد سعت لحساب اثار التضخم على النمو من خلال تأثيرها على

[1]وردة شيبان. العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. السنة الجامعية 2016/2015. ص45.

[2]مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين. دراسة قياسية 2000-2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر. الجامعة الإسلامية غزة.2016. ص25.

الاستثمار وتراكم راس المال. وبذلك لا تزال العديد من الدراسات القياسية تأكد وجود علاقة سببية بينهما.[1]

خلاصة الفصل:

تعد البطالة والتضخم عوامل مهمة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لاي دولة، يؤدي ارتفاع البطالة الى تقليل الإنتاجية الاقتصادية، حيث يتسبب في تراجع اجمالي الإنتاج والايرادات، كما ينخفض الانفاق والطلب على السلع والخدمات مما يؤدي في النهاية الى تقليص الناتج المحلي الإجمالي، كما تطرقنا في هذا الفصل الى التعريف بوجهة نظر المدارس الاقتصادية للتضخم كالمدرسة الكينزية التي ترى ان التضخم نقص في العرض الكلي للسلع والخدمات وتشير الى ان التضخم يمكن ان يحد منه عن طريق تحفيز الاستثمار وتوجيه السياسات المالية والنقدية، اما المدرسة النيوكلاسيكية فتنظر الى التضخم انه نتيجة لزيادة العرض النقدي في الاقتصاد، كما ترى المدرسة النقدية الى ان التضخم ظاهرة نقدية تتعلق بتوسع العرض النقدي بشكل غير مناسب.

اما الناتج المحلي الإجمالي فهو مقياس يستخدم لقياس القيمة الاقتصادية لانتاج جميع السلع والخدمات النهائية في اقتصاد معين،خلال فترة زمنية محدد عادة ما تكون سنة، وتتعدد طرق قياسه ولعل ابرزها طريقة الانفاق وطريقة الدخل، كما تطرقنا الى نوع العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي ، وأيضا العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

[1] د السيد محمد احمد السريتي. العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. الإسكندرية مصر. المجلد.53 العدد.1 يناير 2016.ص12.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

لقد حظيت ظاهرتين البطالة و التضخم باهتمام جملة من الدراسات و البحوث النظرية و التطبيقية لما لها من أدوار بارزة و مؤثرة على الساحة الاقتصادية و انطلاقا من فكرة مفادها أن الدراسات السابقة منطلقا هاما و رئيسيا لأي دراسة وأنها تعتبر الرصيد المعرفي للباحثين. يسعى هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسات السابقة و أهميتها , بالإضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات و البحوث المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية ذات صلة مباشرة بالموضوع , من ثم مقارنتها بالدراسة الحالية من خلال إبراز أهم مميزات هذه الأخيرة من حيث الأهداف و من حيث المنهجية و كذالك النتائج المحققة .

يتناول هذا الفصل مفهوم الدراسات السابقة, عرض بعض الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية, وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي

المبحث الأول: مفهوم الدراسات السابقة و أهميتها

- المطلب الأول : تعريف الدراسات السابقة

- المطلب الثاني : أهمية الدراسات السابقة

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

-المطلب الأول : دراسات حول البطالة و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية

-المطلب الثاني :دراسات و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية حول تأثير التضخم

-المطلب الثالث: دراسات حول الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث: الفجوة العلمية بين الدراسات

-المطلب الأول : من حيث الهدف

-المطلب الثاني : من حيث المنهج

-المطلب الثالث : من حيث النتيجة

المبحث الأول:

تحتل الدراسات السابقة مكانة هامة في البحث العلمي الأكاديمي، كونها إحدى أهم عناصره وجزء لا يتجزأ من أساسيات المنهجية، وقاعدة مهمة في إعداد و إنجاز الدراسات العلمية، وهذا المبحث يتضمن في المطلب الأول بعض التعريف المتعلقة بالدراسات السابقة ومدى أهميتها لدى الباحث.

المطلب الأول: تعريف الدراسات السابقة

-تعريف أول : " تعرف الدراسات السابقة على أنها الجهود السابقة للباحثين في الموضوع الذي يدرسه الباحث بعينه، وله عالقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وقد تكون هذه الجهود في شكل منشورات علمية ورقية كانت أو الكترونية في مجلات أو تظاهرات علمية، هدفها تزويد الرصيد العلمي والمساهمة العلمية بشتى أنواعها، مع الأخذ بعين الاعتبار احترامها لقواعد النشر العلمي. وعليه تعتبر الدراسات السابقة الركن الأول لأي دراسة وأساسها، والمورد الرئيس ي لأي باحث من أجل إثراء دراسته البحثية، فهي تسمح بمعرفة جيدة للموضوع وتساعد الباحث على الاستفادة من خبرات وتجارب الباحثين السابقين".[1]

- تعريف ثاني : " تعد الدراسات السابقة أحد أهم الأجزاء الذي يحتويها البحث العلمي، إذ لا يمكن للبحث العلمي أن يكون بحثا علميا صحيحا متكاملا إن لم يحتوي على جزء الدراسات السابقة، ويعود هذا إلى مدى أهمية جزء الدراسات السابقة كمكون رئيسي هام من مكونات البحث. إن كتابة بحث جيد يضفي على الدراسات السابقة النتائج التي وصل بها الباحث العلمي عند الانتهاء من كتابة بحث يتناول موضوع معين؛ إذ يصبح البحث العلمي المنتج بمثابة مرجع جديد للدراسات والأبحاث القادمة ." والمقصود بالدراسات السابقة هي تلك المجموعة البحثية السابقة التي من شأنها أن تحتوي على موضوع الباحث الذي يتناوله في البحث العلمي، فتقوم الدراسات السابقة بدراسة الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي في بحثه ومناقشتها، إذ يعتمد الباحث العلمي على هذه الدراسات؛ وذلك من أجل تحليل محتواها ودراستها على نحو مطلوب وبالتالي تحديد أوجه المقارنة بين الدراسات السابقة والبحث العلمي الذي يتناوله الباحث ."[2]

---

[1] مناد بولنوار إلياس زكرياء , حوكمة المخاطر المصرفية و انعكاساتها على رفع مردودية المؤسسات البنكية ,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث , المركز الجامعي نور البشير البيض , 2023,ص 144.

[2] إبراهيم يحياوي ,2021,الدراسات السابقة أهميتها و كيفية توظيفها في بحوث , مجلة علوم الإنسان و المجتمع, جامعة بسكرة ,المجلد10,العدد01,ص 321.

- تعريف ثالث :

يقصد بالدراسات السابقة أو (المراجعة الأدبيات ,مراجعة البحث العلمي) بـ :[1]

- البحوث و الدراسات التي جرت في مجال البحث الذي بصدد دراسته و تشمل البحوث التي تشملها الرسائل الجامعية و مقالات , الدوريات العلمية و كل ما نشر من مصادر و المراجع المكتوبة و الإلكترونية و كل نتائج .
- الدراسات التي تمت تحت إشراف جامعة أو مركز أو مخبر أو بيئة بحث ذات طابع أكاديمي بموجبها يتحصل صاحب الدراسة على إجازة أو شهادة أو ترقية علمية , و هذا بعد تقييمها و مناقشتها أمام لجنة مختصة .
- و عند البعض يقصد بها الرسائل و البحوث العلمية المحكمة المشورة و غير المنشورة .

بناء على ما سبق فالدراسات السابقة مجموعة من الموضوعات و المصادر السابقة التي قامت بمناقشة نفس الموضوع , و من خلال هذه الدراسات يأخذ الباحث لمحة عامة عن الأفكار و الدراسات المتعلقة بالبحث الذي يقوم به , و من خلال الدراسات السابقة يصبح البحث العلمي الذي يقوم به الباحث غني بالأفكار و التي تسهل إيضاح الأفكار للقارئ .

المطلب الثاني : أهمية الدراسات السابقة

إن البحث العلمي عمل مهني كبير وطويل، نجاحه مرهون بعدد من المتطلبات الأكاديمية، والدراسات السابقة هي واحدة من هذه المتطلبات الهامة، كونها العامل الضابط والموجه للموضوع المراد دراسته. وفيما يلي مجموعة من النقاط تبين أهمية الدراسات السابقة في البحث العلمي ونذكر منها على سبيل الحصر:
- تعمل على توليد أفكار أصلية جديدة و المساهمة العلمية بعمل أصلي جديد يعالج مشكلة لم يسبق التطرق إليها. [2]

- إن أهمية الدراسات السابقة تظهر في مشروع البحثي باعتبارها العمود الفقري للبحث، بحيث تعطي للبحث تلك المنطلقات المتعددة والمتنوعة، فهي تمد الباحث بمنظومة وعرفية حول مشروعه، وتزوده بالآليات المنهجية المناسبة لبحثه، والطرق والأساليب التي سلكها من سبقوها، والنتائج التي توصلوا إليها فما على الباحث إلا أن يكون حاذقا و مستبصرا في الاستفادة من هذا الرصيد المتين[3].

[1] ويراد زواوي , مطبوعة بيداغوجية بعنوان:مهجية إعداد مذكرة التخرج , موجهة سنة الثانية ماستر تخصص مالية و تجارة الدولية ,جامعة سيدي بلعباس ,2021, ص 46.
[2] مناد بولنوار إلياس زكرياء , مرجع سابق ذكره ,ص 145.
[3] إبراهيم يحياوي , مرجع سابق ذكره , ص 324.

- بناء خلفية إبستمولوجية عن الدراسة و تزويد الباحث بالمعرفة و إثراء معلوماته فيما يتعلق بموضوع دراسته .[1]

- توفر الوقت و الجهد على الباحث , كما أن الدراسات تقدم إجابات واضحة على مجموعة الأسئلة التي تدور بذهن الباحث .[2]

- الدراسات السابقة تساعد الباحث على اكتساب الخبرة في صياغة الأسئلة .[3]

المبحث الثاني :عرض الدراسات السابقة

من خلال هذا الجزء سنقوم بتقديم وعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها عالقة بموضوع الدراسة الحالية وتحليلها ومناقشتها، بالإضافة إلى إبراز موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الأهداف، الموقف المنهجي وكذا النتائج المحققة,يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب عرضا لتشكيلة متنوعة من الدراسات السابقة التي اهتمت وعالجت نفس موضوع دراستنا من الأقدم إلى الأحدث:

-المطلب الأول : دراسات حول البطالة و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية

1-دراسة (دحماني محمد ادريوش ,ناصور عبد القادر 2010) بعنوان :أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر.

الهدف من الدراسة هوتحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر. تم تقدير هذه العلاقة بين معدّل البطالة من جهة و كل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات العامة، معدّل التضخم، الإنفاق الحكومي و حجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 و ذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية. استخدام منهجية (Johansen) بعد تفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام طرق إحصائية معينة، توصلت الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدّلات البطالة و باقي المتغيرات الاقتصادية، و بهدف تحليل النتائج على المدى الطويل استخدام الباحث طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS المقدمة من طرف كل من Philips و (Hansen، 1990)للخروج بتقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك .

أظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة و كذا معدّل التضخم قد كان لها تأثير إيجابي ضعيف ومعنوي على انخفاض معدّلات البطالة في حين أن أسعار

[1] كروم خميستي ,2015, التناول المنهجي للدراسات السابقة وأساسياتها في المجال النفسي والاجتماعي,مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14, ص 74.

[2]جاوي فايزة , باجي عبد القادر , أهمية الدراسات السابقة و كيفية إدراجها في البحث العلمي , مجلة المشكلة الاقتصادية و التنمية , المجلد 01,العدد02 , ص 108.

[3]جاوي فايزة , باجي عبد القادر , مرجع سابق ذكره , ص 108.

النفط الحقيقة كان لها أثر إيجابي كبير ومعنوي. فيما يخص حجم الصادرات وكذا حجم الإنفاق العام فكان لهما أثر سلبي على انخفاض معدّلات البطالة. هذه النتائج تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي ,و تؤكد أن نقطة الأساسية للاقتصاد هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من مصادر المحروقات. كما أن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث تبني سياسة مالية توسعية كأداة للرفع من معدّلات التشغيل في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية في المدى الطويل.

و في مرحلة ثانية قاما الباحثان باستخدام سببية قرانجر لتحديد اتجاه العلاقة الموجودة بين معدّل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1970 -2010 باستخدام بيانات سنوية و تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة في المدى القصير تتجه من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدّلات البطالة، وبناءا على هذه النتائج يمكن القول أن معدّلات البطالة تتأثر فعلا بحجم الناتج.

1-دراسة (سليم عقون 2010،) بعنوان:قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر كانت إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في مدى تأثَر البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر حيث سعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة و محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، حيث قام باستخدام برنامج EVIEWS لتقدير واستخراج الاختبارات اللازمة، كما اعتمد الباحث خلال دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي،وقد توصل من خلال دراسته :

تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي وهذا خلال فترة الدراسة 1985-2007 لكن بعد إجراء نقطة الانعطاف تبين لا أن المتغير المفسر للبطالة قبل نقطة الانعطاف تمثل في حجم السكان و بعد الانعطاف أي خلال الفترة 2000-2007 تمثل في الناتج المحلي الحقيقي إذ عرفت الجزائر ارتفاعاً في الناتج المحلي الحقيقي خلال تلك الفترة ما رافقه ارتفاع وتحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقلص في معدلات البطالة بنسب ملحوظة انخفضت من سنة 2000 إلى 2007 بنسبة 15.09 % وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية بإتباع برنامج للإنعاش الاقتصادي.
أما بالنسبة إلى عدم ظهور متغير معدل التضخم في النماذج، فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة، أما بالنسبة لمتغير حجم النفقات العامة فيمكن إرجاع ذلك لعدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال طيلة هذه الفترة هذا من جهة، وإلى عدم تأثر معدل البطالة بهذا المتغير المفسر من جهة أخرى.
و قد قدم الباحث بعض الاقتراحات التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي:

-العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار.
-لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني مسح كل ثلاث أشهر وإجراء تحقيق حول مصدر مجيء البطال داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل خروج إرادي أو إجباري من العمل وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية.
تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل وتشجيعه باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة.

2- دراسة (نادية علي عايد 2014).بعنوان منحنى فيليبس في العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس، وتمثلت عينتها في دولة العراق خلال فترة الدراسة 1991.2011. وتعالج الدراسة في محتواها مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي وجود معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم والتي تقف ورائها أسباب عديدة نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع وأدت إلى هدر في إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية لذلك ترى الباحثة انه ينبغي الإسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب على استمرارها، كما قامت الدراسة على فرضية مفادها أن مشكلة التضخم ليست هي الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد بل رافقت معه حالة من الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو.

كما اعتمدت الباحثة في أسلوب دراستها على المنهج الوصفي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بأسباب ظهور البطالة والتضخم في العراق والآثار المترتبة عليها بالاعتماد على ما تنشره وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.وفي الأخير توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج من بينها:

- إن الانخفاض في معدل البطالة بمقدار 0047.0 نقطة في المتوسط يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة.

- لا يمكن تطبيق منحنى فيليبس في العراق للفترة (2011-2003) إذ ظهرت العلاقة بين ن هناك أسباب مشتركة ساهمت كثيرا في تطور معدلات متغيرات الدراسة علاقة طردية بين البطالة والتضخم للفترة المذكورة منها.

- إن الاقتصاد العراقي بات اقتصاد خدميا هش ألتكوين وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع .

وتوصي الباحثة في نهاية الدراسة أن التضخم لا ينحصر في مشكلة عرض النقود والطلب عليها فقط أنما ينحصر في حالة القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاج فيها أيضا، وبذلك فان السيطرة عليه تتطلب العمل على معالجة الاختلال الهيكلي في بنية القطاعات

الاقتصادية غير النفط ورفع دو رها في تكوين الناتج المحلي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة أذا ينبغي الاستفادة من الفرصة التي يوفرها الإيراد النفطي حالياً في خلق إيرادات أخرى ساندة ولاسيما وان الاعتماد الكلي على النفط لا يقدم حلا أمنا ولا مستقرا لأيا من مشاكل الاقتصاد كونه لا يضمن استمرار تدفق النفط، ولا يضمن أسعار مستقرة له أيضا مما يجعل الاقتصاد في حالة قلق وتذبذب دائم، فينتعش عندما تنتعش أسعار النفط وينكمش عندما تنكمش تلك الأسعار.

3-دراسة (فوزي شوق ,السعدي رجال 2017) بعنوان : قياس و تحليل العلاقة الديناميكية و السببية بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي و معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015.

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة و اتجاه العلاقة الدينامكية بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي و معدل البطالة باستخدام منهجية القياس الاقتصادي و ذلك من خلال اختبار السببية لتحديد طبيعة متغيرات الدراسة و اختبار إستقرارية سلاسل المتغيرات و اختبار التكامل المشترك وفق منهجية انجل غرنجر من أجل تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل و القصير و التعرف على درجة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع و قد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

-وجود سببية من المجتمع النشيط والناتج المحلي الإجمالي إلى معدل البطالة خلال فترة الدراسة.
-عدم وجود سببية من معدل التضخم والنفقات العمومية إلى معدل البطالة خلال فترة الدراسة.
-وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المجتمع النشيط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .
-وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الأجل الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4-دراسة (بن عبو حسيبة ,بلعربي عبد القادر 2020) بعنوان : محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019 .

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أكثر المحددات تأثيرا على البطالة باعتماد دراسة قياسية استخدم فيها طريقة المربعات الصغرى لاختبار نموذج البطالة و تحديد العلاقة بينها و بين المتغيرات الاقتصادية الإنفاق الحكومي ,معدل التضخم ,الناتج المحلي الإجمالي , أظهرت النتائج الدراسة :

- أن الإنفاق الحكومي موجبة ومعنوي على المدى الطويل وغير معنوي في المدى القصير مما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل) معدل البطالة(وهي عكس النظرية الاقتصادية وسبب ذلك يعود إلى أن نفقات الدولة لا تقتصر على مكافحة البطالة فقط من خلال تنويع في سياسات التشغيل وإنما لها نفقات أخرى كنفقات التسيير والتجهيز .

-العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في المدى القصير والمدى الطويل وهي معنوية يمكن تفسيرها أن زيادة في الناتج المحلي للدولة من خلال ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى تحسين ميزانية الدولة وتحسين ميزانها التجاري وميزان المدفوعات وزيادة في احتياطاتها من العملة الصعبة يؤدي بها إلى تفكير في خلق موارد جديدة وتنويع في مصادر الدخل ويكون هذا عن طريق زيادة في الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق مناصب الشغل .
-العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهي معنوية مما يدل على انطباق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري .

5-دراسة (مليكة موهوني , إيمان العلمي 2022) بعنوان : محددات البطالة في الجزائر خلال 1990-2021 تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021 وذلك من خلال دراسة قياسية استخدام فيها منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا ARDL. لتقدير نموذج البطالة، تم استخدام أربع متغيرات اقتصادية، المتمثلة في كل من الناتج الداخلي الخام، الاستثمار، حجم الإيرادات العمومية البترولية والإنفاق الحكومي و لقد توصلت الدراسة إلى :

-وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام على المدى القصير والطويل
- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والاستثمار الحقيقي على المدى الطويل .

- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والإنفاق الحكومي، حيث أن هذا الأثر يظهر على المدى القصير والطويل.

6-دراسة (حنان قندوز. إسماعيل بن قانة.2022.) بعنوان: أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية خلال الفترة: 1991.2018.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز ودراسة أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس لعينة من الدول النامية، واختبار مدى تطابق علاقة فيليبس التقليدية على الواقع الاقتصادي الجزائري وفي اقتصاد دول النامية خلال الفترة و بالاعتماد على النظريات الاقتصادية، وأدوات القياس الاقتصادي لنماذج بانل الديناميكية، واختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تفاديا للانحدار الزائف، اختبار التكامل المشترك، ونموذج ARDL Panel,وبغرض تحقيق هدف الدراسة تم تقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام صيغة التحويل بالمقلوب.

توصلت هذه الدراسة قياسيا بناء على بيانات متغيرات الدراسة إلى أن هناك علاقة تكاملية توازنية طويلة الأجل بين التضخم والبطالة خلال الفترة 1991-2018 وهي علاقة طردية حيث أن زيادة البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار 2.265303 وهي علاقة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي استحالة تطبيق منحنى فيليبس على اقتصاديات الدول النامية خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن الدول النامية تعاني من ركود تضخمي طيلة فترة الدراسة.

يوصي الباحثان حكومات الدول النامية أن تختار السياسة النقدية والمالية التي تضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما من البطالة والتضخم قصد تحقيق تنمية مستدامة وهذا لا يتحقق إلا بالاستقلال عن التبعية الاقتصادية بكل أشكالها سواء النقدية أو التكنولوجية، والقيام بإصلاحات هيكلية على مستوى كل القطاعات بغرض تنويع صادرات، والتخلص من إشكالية الاعتماد المطلق على النفط، تقليص فاتورة الاستيراد من أجل كبح التضخم المستورد وهذا من خلال تنشيط القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة، الصناعة، السياحة وهذا من أجل سد النقص في الإنتاج من جهة وسحب جزء من البطالة وتشغيل اليد العاملة المحلية ومنه معالجة الإختلالات الهيكلية التي من شأنها تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

7-دراسة (موجاري رضوان، بولويز عبد الوافي، بوطكوك عمار.)2022 بعنوان: العلاقة بين ظاهرة البطالة ومعدلات التضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2018.

تتجلى أهداف الدراسة في التوصل إلى تحديد العلاقة بين ظاهرتي البطالة ومعدلات التضخم، تفسر البطالة تقلبات خلال فترة الدراسة، كما خلصنا إلى عدم وجود علاقة سببية التضخم بنحو 17 % وفقا لمعامل التحديد المعدل بين التضخم والبطالة في المدى القصير, ويعود سبب ذلك إلى أن التضخم في الجزائر يتأثر بتوسع المعروض النقدي، سياسة الإنفاق العام التوسعية، بالإضافة إلى سياسة التخفيض المتتالي لقيمة الدينار.

اعتمد الباحثان في دراستهما هذه على المناهج المعتمدة في هذا النوع من الدراسات، و ذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لظاهرتي البطالة والتضخم، كما تمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي في الشق المتعلق بالدراسة القياسية، إذ تمت الاستعانة في بحثنا هذا بمنحنى فيلبس لتحليل و قياس مدى تأثير المتغيرات المفسر ة على المتغير التابع. كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل أهم نتائج الدراسة القياسية.

أهم نتائج الدراسة كالتالي:

- وجود علاقة ضعيفة بين البطالة والتضخم في الجزائر، كما أنها موجبة وليست سالبة كما في منحنى فيليبس. يمكن تفسير هذه العلاقة بأن البطالة تنخفض في الجزائر بالتزامن مع تحسن أسعار البترول وبالتالي مداخيل الخزينة العمومية، الأمر الذي يترجم على شكل توسع في الإنفاق العمومي وإطلاق المشاريع وتوظيف العمالة، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في البطالة.

- ارتباط معدلات التضخم بطريقة مباشرة بقيمة الدينار الجزائري، فكلما انخفضت قيمة الدينار الجزائري خاصة مقابل الدولار والأورو كلما ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر بسبب تآكل القوة الشرائية للدينار الجزائري.

- المطلب الثاني : دراسات و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية حول تأثير التضخم.

1- دراسة (د. حسين جواد كاظم.2016) بعنوان محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة 2003-2013.

يسعى الباحث إلى الإحاطة بعدة جوانب نذكر منها:استعراض الجدل الفكري للمدارس الاقتصادية المختلفة حول نظريات التضخم بأسلوب تحليلي قائم على التقييم والمقارنة للمحددات و الآثار الناجمة عن التذبذب في الرقم القياسي للأسعار ,تحليل ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003لتشخيص العوامل الدافعة لتذبذب الرقم القياسي للأسعار وهل هي عوامل تتعلق بجانب الطلب أو العرض استند الباحث إلى فرضية مفادها أن التذبذب في الرقم القياسي العام للأسعار في العراق إلى عوامل مشتركة لتضخم سحب الطلب ودفع التكاليف.

توصلت الدراسة إلى أن التأصيل النظري في مجال دراسة التغيرات في المستوى العام للأسعار على الرغم من تشعبه وانطلاقه من أيديولوجيات اقتصادية مختلفة، إلا انه يتفق على مفهوم العملية التضخمية من حيث النتائج ويختلف من حيث الأسباب طبقا لخصوصية الاقتصاد التي انطلق منها هذا التأصيل

يوصي الباحث بتفعيل دور السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية من خلال الارتقاء بعمل السياسة الضريبية والإنفاق والدين الحكومي للسيطرة على المعروض النقدي. والارتقاء بجهاز العرض الإنتاجي لتقليل تأثير التضخم المستورد من جهة، وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى، وضرورة دراسة الظاهرة التضخمية عبر مكونات الرقم القياسي للأسعار للوقوف بشكل دقيق على العناصر الدافعة للمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ومن ثم التحديد الدقيق للمحددات لضمان المعالجة السليمة.

2- دراسة (بن يوسف نوة 2016) بعنوان: تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية الجزائر2012-1970.

استهدفت هذه الأطروحة دراسة تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من2012-1970.و لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم مؤشراته و آثاره و السياسات المعالجة له.أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية معدل النمو الاقتصادي، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي. الميزان التجار ي، سعر صرف الدينار الجزائري. و لتحقيق ذلك، تمّ استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR .تشير النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة معدل الفائدة على الودائع و سعر صرف الدينار الجزائري أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة،

أن هناك تكاملا مشتركا من الدرجة الأولى و وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل الفائدة على الودائع معدل تغطية الصادرات للواردات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل. بين اختبار السببية غرا نجر أن العلاقة بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة كانت أحادية الاتجاه، حيث أن معدل التضخم يتسبب في معدل النمو الاقتصادي ويتسبب في معدل البطالة و معدل الفائدة على الودائع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، لكنه لا يتسبب في معدل تغطية الصادرات للواردات

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.

3- دراسة (سليمان كعوان 2017) بعنوان: تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 في إطار السببية و التكامل المشترك .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في معدل التضخم و معدل البطالة تم اعتماد على المنهج التحليلي و استخدام الأساليب القياسية كاختبار استقراري السلاسل الزمنية و التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرا نجر ,أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غيار مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ VEC .

أثبتت دراسة عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، مما يفتح المجال لإمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل التضخم إلى معدل البطالة، مما يدل على أن زيادة معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة في الجزائر و العكس.
أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة سببية في اتجاهين بين البطالة و التضخم، أي أن معدل البطالة لا يتسبب في معدل التضخم، و هو ما ينفي فرضية الدراسة
أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم معنوية و سالبة -0.193197 أي تقريبا 2% من عدم التوازن في الآجل الطويل في معدل التضخم، يتم تصحيحه في السنة.
سرعة تصحيح الخطأ في معادلة البطالة منعدمة و ذلك لكون معامل التصحيح غير معنوي و موجب إذ يقدر ب: 0.094270 .
من خلال دراسة توصل الباحث إلى أن زيادة معدل التضخم ب: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.05 % .

4- دراسة (بوالكور نور الدين جوان 2017) بعنوان : تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 في إطار منحنى فيليبس .

تهدف الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و البطالة توصل الباحث إلى :

-العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر علاقة عكسية .

-يمكن تطبيق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2015.

-الانخفاض في معدل البطالة ب : 0.0412 نقطة في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط .

-كما أن انخفاض معدل البطالة ب : 0.177 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ب : 10%.

أوصى الباحث بتفعيل القطاع الإنتاجي الداخلي و سد النقص في الإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد الاستيراد الخارجي المستثير للتضخم ,ناهيك على أن تفعيل القطاع الإنتاجي الداخلي يساهم في تشغيل اليد العاملة المحلية و تخفيض معدل البطالة .

التضخم ليس حبيس العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليها فقط , و إنما ينحصر أيضا في حالة القطاعات الاقتصادية و رفع درجة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و في توفير مناصب عمل جديدة .

5- دراسة (د. رسول حميد، ط/د مولوج رمضان 2019) بعنوان: اثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

يدرس الباحثان تأثير تغير إحدى مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 -2017 ، وكانت إشكالية البحث تتمحور حول مصدر التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة فقام الباحثان باقتراح فرضيتين يتمحوران حول وجود علاقة طردية بين زيادة الإنفاق الحكومي وظاهرة التضخم في الجزائر أما الفرضية الأخرى فهي إن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية M وقد اعتمدت هذه الدراسة في نمذجة متغيرات الدراسة على أشعة الانحدار الذاتي.

وقد كان هدف هذه الدراسة هو إبراز التأثير الموجود بين مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 بالاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر ، ولقد دلت نتائج التقدير واختبار السببية لغرا نجر على وجود علاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي إحدى مكونات الطلب الكلي وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى ، كما أثبتت نتائج التقدير أيضا وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الكتلة النقدية من جهة ومن جهة أخرى أكد اختبار السببية لغرانجر عدم وجود سببية بين حجم الكتلة النقدية والتضخم وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.

كما يوصي الباحثان بضرورة الاقتصاد في النفقات العمومية في حدود ما تسمح به الحاجة لذلك، وإعطاء إحصائيات ومعلومات ذات مصداقية وشفافية وذلك من اجل تشخيص حقيقي وفعال يساعد في وضع حلول ناجعة عند حدوث الأزمات، كما يوصي بضرورة بتفعيل السياسة المالية والنقدية من خلال وضع إستراتيجيات وحلول تسمح باحتواء الأزمات الاقتصادية وقت حدوثها.

6- دراسة (صالح سراي، نبيل بن مرزوق 2020). دراسة اقتصادية تحليلية لأثر التضخم على مؤشرات أداء السوق المالية حالة سوق عمان للأوراق المالية للفترة 1980-2015.

تهدف الدراسة إلى قياس أثر معدلات التضخم في الأردن على أداء السوق المالية وباستخدام مؤشرات الأداء التالية: مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام لأسعار للأسهم ومؤشر معدل دوران الأسهم خلال الفترة (1980 -2015) اعتمادا على بيانات سنوية.

تقوم الدراسة على التحليل الوصفي لأدبيات النظرية الاقتصادية والدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة لاسيما الدراسات التي تناولت دراسة سلوك المستثمرين بالأسواق المالية العربية، والمنهج التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة بين أداء السوق ومعدلات التضخم بالاعتماد على معطيات البنك المركزي الأردني وكذا النشرات والتقارير الخاصة ببورصة عمان.

وقد قامت الدراسة، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لأثر التضخم على مؤشرات الأداء في السوق المالية، باستخلاص بعض النتائج التي تم التوصل إليها من واقع التحليل الإحصائي لعلاقة التضخم ومؤشرات الأداء في السوق المالية في سوق عمان للأوراق المالية. من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- بينت النتائج باستخدام النموذج المقترح أن التضخم يمارس أثرا معنويا وموجبا على القيمة السوقية في سوق عمان للأوراق المالية.

- بينت النتائج باستخدام النموذج المقترح أن التضخم يمارس أثرا معنويا وموجبا على مؤشر أسعار الأسهم في سوق عمان للأوراق المالية.

- بينت النتائج باستخدام النموذج المقترح أن التضخم يمارس أثرا معنويا وموجبا على معدل دوران الأسهم في سوق عمان للأوراق المالية.

- بينت النتائج باستخدام النموذج المقترح أن التضخم يمارس أثرا معنويا وموجبا على حجم التداول في سوق عمان للأوراق المالية.

-المطلب الثالث : دراسات حول الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية .

1-دراسة (زروخي صباح، برحومة عبد الحميد 2014) بعنوان: دراسة قياسية العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 باستخدام التكامل المشترك.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثر معدلات البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر و هذا باستعمال طريقة التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل .وقد أظهرت نتائج الدراسة : من خلال دراسة استقرار سلاسل الدراسة و التي تتكون من الناتج المحلي و معدل البطالة أظهرت أنها غير مستقرة كما دلت نتائج مصفوفة الارتباط على وجود ارتباط قوي بينهما و بعد إجراء الفروقات الأولى عليها استقرت و أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى, و بعد اختبار جوهنسون تبين أنه لا يوجد تكامل مشترك .

أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة , حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في معدل البطالة ب 0.67 أما من الناحية الإحصائية فإن ارتباط قوي بين المتغير التابع و المفسر حسب معامل التحديد يساوي 0.91 مشيرا إلى جودة التقدير .

2-دراسة (احمد محمد سلامة شمعون2016). بعنوان تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1986.2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاه العلاقة التوازنية بين التغير في معدل التضخم INF في المملة العربية السعودية والتغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDP وقياسها في الأجل الطويل إضافة إلى اختبار العلاقة بين السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاهها وهل هي من جانب واحد أم من الجانبين.

قام الباحث في دراسته بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك لجوهانس ونموذج تصحيح الخطأ ECM واختبار السببية لجرانجر لقياس وتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل وذلك باستخدام الحقيبة الإحصائية E-VIEWS.7 معتمدا على سلسلة زمنية لبيانات سنوية لمعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي النهاية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وبين التغير الذي يحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- إذا حدث أي اختلال في العلاقة التوازنية بين المتغيرين فانه فترة زمنية تساوي 1.067 سنة تعود المتغيرات إلى توازنها مرة أخرى.

يوصي الباحث بتقليل الإنفاق الحكومي الجاري في المملكة مع وضع سياسة أجور تهدف إلى السيطرة على معدل التضخم.

اتخاذ الإجراءات الكفيلة يتنوع الموارد المالية المحلية وتنميتها.

تمويل الاستثمار المنفذ بموارد حقيقية، مع إيجاد درجة ملائمة من التناسق بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية.

3-دراسة (مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان 2016) بعنوان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين من الفترة 2000 إلى 2015.

عمدت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وفحص إمكانية وجود معدلات تضخم معينة تتغير بعدها العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي و التي تعرف ب"عتبة التضخم" حيث يصبح للتضخم أثار سلبية إضافية على النمو الاقتصادي، و قد اعتمد الباحث على بيانات التضخم و النمو الاقتصادي لكل من قطاع غزة و الضفة الغربية و الأراضي الفلسطينية ككل باستخدام التحليل القياسي لنموذج تطويره بواسطة" Senhadji" "Khan" في العام 2000.

اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملئ الارتباط ونموذج الانحدار الخطي، و باستخدام أساليب تحميل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون للسلاسل الزمنية، التعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة ين المتغير المستقلئ والمتغير التابع في نموذج خان و صنهاجي والذي اعتمد عليه الباحث في تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي.

اعتمد الباحث أيضا على المنهج الوصفي التحليلي في محاولته لفهم ظاهرة التضخم و طبيعة علاقتها بالنمو الاقتصادي و ذلك من خلال اعتماده على مجموعة من الرسوم البيانية و المقاييس الإحصائية المختلفة الخاصة بمتغيرات الدراسة.

وكان من ابرز النتائج التي توصل إليها الباحث عدم وجود معدل تضخم معين "عتبة تضخم" تتغير عندها العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو في الأراضي الفلسطينية ككل. إن عدم وجود عتبة تضخم تعني عدم وجود معدلات معينة للتضخم يتغير عندها تأثير التضخم على النمو الاقتصادي حيث يتحول من اثر ايجابي إلى اثر سلبي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية التي أجريت عليها الدراسة.

كما لاحظ الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الواردات بشكل كبير، إضافة إلى ذلك فان اعتماده على سلة من العملات الأجنبية وهي الدينار والدولار مما يجعله عرضة لتأثر بشكل كبير بالتضخم الموجود في الدول صاحبة هذه العملات.

ويوصي الباحث سلطة النقد الفلسطينية أن تقوم بإعطاء التنبيهات اللازمة في حال كان هنالك توقعات بارتفاع الأسعار ووضع سيناريوهات للتعامل مع هذه الحالات ومتابعتها بدقة.

كما يوصي وزارة الاقتصاد بمراقبة مستويات الأسعار في الأسواق بشكل مستمر وإعطاء التنبيه عند ظهور أي مؤشر لبداية دخول الاقتصاد في حالة غلاء الأسعار وفرض السياسات المناسبة والتدخل السريع مع موجات غلاء الأسعار.

4-دراسة (عبد الله محمد الشناوي 2016) بعنوان اختبار صلاحية قانون أوكن Law Okun's في حالة الاقتصاد المصري باستخدام منهجية ARDL.

تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد المصري في الأجل القصير والطويل، والتحقق من صلاحية قانون أوكن "Law s'Okun" على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990 -2016. وتستخدم الدراسة نموذج الفروق ونموذج الفجوة لاختبار صلاحية قانون أوكن في الأجل القصير، مع استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطئة الموزعة ARDL، ومنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء "ECM" لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل القصير والطويل.

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تناول الباحث لدراسة مشكلة هامة سواء على مستوى الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة – فليس بخاف مدى أهمية تقليل معدل البطالة ومن ثم زيادة معدل التوظيف وهو ما ينعكس في الآثار الايجابية على النمو الاقتصادي في حالة تقليل البطالة وزيادة العمالة ومن خلال بحث مدى انطباق قانون أوكن s'Okun Law على الحالة المصرية والذي اقترح أن الناتج المحلي ومعدل البطالة في صورة علاقة عكسية، وفي هذا ً الصدد توجد عدة اتجاهات لهذه العلاقة فهناك اتجاه يرى أن انخفاض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما الاتجاه الأخر ٌتمثل في أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة كتأثٌير إجابي، في حين أن هناك نموا في الناتج المحلي الإجمالي غٌير خالق للوظائف ومن ثم لا يكون له أثر على معدل البطالة.

اعتمد الباحث على استخدام كل من المنهج الوصفي لتحليل العلاقة بين معدل الناتج المحلي الإجمالي في مصر ومعدل البطالة، بالإضافة إلى استخدام المنهج العلمي الحديث الذي يجمع ين الاستنباط والاستقراء من خلال اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج قياس يعتمد على منهجية ARDL ومن خلال نموذج للفروق وآخر للفجوة بين الناتج المحلي الممكن والفعلي، بالتطبيق على بيانات البنك الدولي خلال الفترة من 1990-2016م.

توصل الباحث إلى عدة نتائج من بينها وجود علاقة لتصحيح الأخطاء في الأجل القصير وعند مستوى معنوية 1 % وبلغت قيمة المعامل 8.68 وهي اكبر من قيمة F الجدولية وبلغت قيمة معامل اوكن في الأجل الطويل 0.9086 – وهو ما يعني أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر ب 1% في الأجل الطويل يترتب عليه تخفيض معدل البطالة بنسبة 0.91 % وهي ما يعني صحة الفرض الأول وكذلك صحة الفرض الثاني من خلال الإشارة السالبة لنفس المعامل.

يوصي الباحث بأهمية إتباع السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو وبصفة أساسية الخالقة للوظائف من أجل استمرار العلاقة الإيجابية للدفع المزدوج (التحفُّيز المزدوج) بين زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة من ناحية أخرى، وكذلك ينخفض معدل البطالة الذي يدعم النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

5-دراسة (محمد مكاوي 2020) بعنوان :تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1980-2017 .تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر باستخدام أسلوب التكامل المشترك و الانحدار الخطي المتعدد و اختبارات السببية لغرانجر ولقد توصلت الدراسة إلى :

-وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي تتفق مع النظرية الاقتصادية .

-وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستهلاك و عرض النقود

العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و بين سعر الصرف و الواردات .

-تأثير العوامل السابقة بالغ التأثير على الناتج المحلي الإجمالي كما أنا تتكامل مع بعضها البعض في علاقة سببية في اتجاه واحد .

6-دراسة (سمير شرقرق, وهيبة قحام ,فاتح صيد .2020) بعنوان : دراسة قياسية لأثر معدل البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ .

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه وسلوك واثر كل من معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ،ودوال الاستجابة للصدمات.ولقد توصلت الدراسة للنتائج تالية :
-أن النمو الاقتصادي في الجزائر ما يزال هش ومرتبط بأسعار النفط.
-توجد علاقة سببية بين معدل النمو من جهة و معدل البطالة، معدل التضخم في الجزائر.
-توجد علاقة طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي و معدلات البطالة والتضخم في الجزائر.
-أن حدوث صدمة ايجابية في معدل البطالة سيكون لها أثر معنوي سلبي على معدل النمو في المدى القصير والمتوسط وأثر ايجابي في المدى الطويل.
-أن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم سيكون لها أثر معنوي سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.
لقد أوصى الباحثون بضرورة أن يتم التشغيل في القطاعات المنتجة للتخلص من النمو المشوه، مع تنويع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير، مع تجنب عمليات الإصدارالنقدي أو سياسة التمويل التقليدي، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي في النهاية، كذلك ضرورة ترشيد

الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة لتدعيم النمو الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي ايجابي مستديم .

7-دراسة (عبد القادر خليل و سمير حفاصي)2020 بعنوان : دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2019)، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضح وتحليل تطور معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. وتوصلت نتائج الدراسة إلى :

-أن كل معلمات الحد الثابت و الناتج جاءت معنوية في الأجل الطويل .

-أنّ معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج الداخلي الخام ومعلمته معنوية وبالتالي يوافق النظرية الاقتصادية و وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد.

-تبيّن لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالبا ومعنويا عند مستوى دلالة ،1% وتشير قيمته المقدرة -0.6561 إلى أن ما نسبته 65.61% من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أنها تعكس سرعة تعديل منخفضة نسبيا نحو التوازن، حيث أن الناتج الداخلي الخام يستغرق ما يقارب سنتين للعودة إلى وضع التوازن، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

8-دراسة (صالح هشام. بالفضيل كمال 2021).بعنوان: اختبار أثر صدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970.2019.

تهدف الدراسة إلى البحث عن أثر صدمات معدلات التضخم اتجاه النمو الحاصل على الناتج المحلي بالجزائر، ولبلوغ هذا الهدف تطرق الباحثان إلى بعض المفاهيم النظرية للمتغيرات محل الدراسة، وبالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي. VAR

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد وأثره على عدة جوانب، ومجابهة المخاطر والمعوقات التي تواجهه والاقتصادية منها، التي من أبرزها ظاهرة التضخم وما يشكله من خطورة.

من أبرز ما توصل إليه الباحثان من نتائج ما يلي:

- من خلال تقدير النموذج var تبين بوجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عكس للباحثين بوجود سلوك متشابها في المدى الطويل بين معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة توازنية على المدى الطويل.

- اختبار غرانجر للسببية بين أن المتغيرات محل الدراسة لا يسبب لبعضهما البعض من الاتجاهين خلال فترة الدراسة.

- عند تحليل دالة استجابة معدل النمو الاقتصادي لتغيرات معدل التضخم، يتضح أن أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد تؤثر بشكل إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

يوصي الباحثان انه حتى لا يكون لمعدل التضخم أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبقاءه أقل من عتبة التضخم، ينبغي على أصحاب القرار تبني سياسة التوسع في الإنتاج وتقليص الاستيراد لتفادي التضخم المستورد الذي هو النوع الأول الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني.

9-دراسة (سمير شيبان -ديسمبر 2021) بعنوان: دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر 1986-2019.تهدفهذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة في الجزائر وذالك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ثم محاولة اختبار العلاقة التوازنية بينهما من هلال استعمال أدوات القياسية و المتمثلة في اختبار التكامل المتزامن كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرين باستخدام برنامج إحصائي Eviews10.

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أكدت الدراسة التطبيقية على أنه توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة في الجزائر و هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية الكلية .

- أكدت اختبارات المعنوية الكلية للنموذج جودة هذا النموذج F – (statistic).

- بلغت القدرة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي ب 75.17% في معدلات البطالة و الباقي بحوالي 23.83% يعود لحد الخطأ العشوائي .

- تغيير في إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يترتب عنه انخفاض في معدل البطالة ب 1.05 .

- توافر شرطي التكامل المتزامن و هما : استقراري سلسلتي المتغيرين من الدرجة الأولى عند درجة المعنوية 5 % , و سلسلة البواقي عند المستوى (درجة المعنوية 5 %).

- تم اختيار عدد فترات الإبطاء بفترة واحدة بناءا على الاختبارات التي تم إجراؤها

- أكد اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن وجود علاقة طويلة المدى (علاقة تكامل مشتركة في الأمد الطويل).

- أكد اختبار علاقة جرانجر للسببية وجود توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرين معدل البطالة و إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير .

- اختبار عدم التجانس النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس و لا من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد أن تم تقديم و عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراسة الحالية تبين لنا أن هذه الدراسات اختلف في مجموعة من النقاط كما أنها اتفقت في أخرى , و فيما يلي سنعمل على تحليل و مناقشة هذه الدراسات , و إبراز موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الأهداف ,المنهج المتبع ,وكذا النتائج المحققة

1- من حيث الهدف:انقسمت الدراسات إلى ثلاث فئات :

أ-الفئة الأولى: دراسات حول أثر و تأثير البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية و عوامل مؤثرة على معدلات البطالة دراسة **(دحماني محمد ادريوش ,ناصور عبد القادر 2010)**هدف من الدراسة هوتحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر ,دراسة **(نادية علي عايد2014.)** تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البطالة و التضخم في إطار منحنى فيليبس , دراسة **(سليم عقون 2010،)** حيث سعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة ,دراسة **(فوزي شوق ,السعدي رجال 2017)** هدفت الدراسة علاقة بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي و معدل البطالة في الجزائر ,دراسة **(بن عبو حسيبة ,بلعربي عبد القادر 2020)** تهدف الدراسة إلى الوقوف على أكثر المحددات تأثيرا على البطالة, دراسة **(مليكة موهوني , إيمان العلمي 2022)**تهدف هذه الدراسة تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة دراسة **(حنان قندوز. إسماعيل بن قانة.2022.)** تهدف دراسة إبراز أثر البطالة على التضخم ,**(دراسة سليمان كعوان 2017)** تهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم .

ب-الفئة الثانية: دراسات حول التضخم و أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: دراسة **(حسين جواد كاظم.2016)** تهدف الدراسة إلى تحديد عوامل المحددة للتضخم في الجزائر , دراسة **(بن يوسف نوة 2016)** تهدف إلى دراسة تأثير التضخم على المتغيرات

الاقتصادية الكلية ,دراسة **(بوالكور نور الدين جوان 2017)** تهدف الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة ين معدل التضخم و معدل البطالة , دراسة**(رسول حميد، مولوج رمضان 2019)** تهدف هذه الدراسة تأثير تغير مكونات الطلب الكلي أو العرض الكلي على معدلات التضخم .دراسة **(صالح سراي، نبيل بن مرزوق 2020)** تهدف إلى قياس أثر معدل التضخم على أداء السوق المالية , دراسة **(موجاري رضوان، بولويز عبد الوافي، بوطكوك عمار.2022) .**

ت-الفئة الثالثة: دراسات حول علاقة بعض المتغيرات و الناتج المحلي الإجمالي و عوامل المؤثرة عليه . كدراسة **(زروخي صباح، برحومة عبد الحميد 2014)** تهدف إلى معرفة مدى تأثر معدلات البطالة بالنمو الاقتصادي , دراسة **(احمد محمد سلامة شمعون2016.)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاه العلاقة التوازنية بين التغير في معدل التضخم و التغير في الناتج المحلي الإجمالي , دراسة **(مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان 2016)** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي , دراسة **(عبد الله محمد الشناوي 2016)** تهدف هذه الدراسة إلى فهم علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة , دراسة **(محمد مكاوي 2020)** تهدف إلتحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر , دراسة **(سمير شرقرق, وهيبة قحام ,فاتح صيد .2020)** تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه وسلوك واثر كل من معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة **(عبد القادر خليل و سمير حفاصي 2020)** تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة , دراسة**(صالح هشام. بالفضيل كمال 2021.)** تهدف الدراسة إلى البحث عن أثر صدمات معدلات التضخم اتجاه النمو الحاصل على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر , دراسة **(سمير شيبان -ديسمبر 2021)** تهدف الدراسة معرفة أثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة في الجزائر.

ويكمن الاختلاف الجوهري بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث الهدف، كون هذه الأخيرة جاءت لتعالج موضوع أثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي.

2 - من حيث الموقف المنهجي:

وبالحديث عن المنهجية المتبعة وكذا النماذج المستخدمة، نلاحظ أنه هناك اختلاف بين الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث استندت بعض الدراسات على أسلوب التكامل المشترك لجوهانس ، ونماذج الانحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ ECM، واختبار السببية لجرانجر كدراسة **(دحماني محمد ادريوش ,ناصور عبد القادر 2010)** (**احمد محمد سلامة شمعون2016)**، ودراسة **(رسول حميد، مولوج رمضان2019), (زروخي صباح، برحومة عبد الحميد 2014)** ، **(سليمان كعوان 2017),(فوزي شوق ,السعدي**

رجال 2017) (محمد مكاوي 2020),(سمير شرقرق, وهيبة قحام ,فاتح صيد .2020),(سمير شيبان 2021),

في حين ركزت الدراسات السابقة الأخرى على الأساليب القياسية كنموذج الفروق ونموذج الفجوة ونموذج صنهاجي ونموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDLكدراسة **(عبد الله محمد الشناوي2016)،(عبد القادر خليل و سمير حفاصي 2020), (مليكة موهوني , إيمان العلمي 2022)** وتختلف عنها دراسة **(مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان2016م),(بن عبو حسيبة ,بلعربي عبد القادر 2020)** كونها أضافت طريقة المربعات الصغرى، أما دراسة **(حنان قندوز2022)** فقد اعتمدت على نموذج بانل الديناميكية التي تهدف الى إيجاد علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة، في حين ركزت دراسة **(صالح هشام، بلفضيل كمال2021)** و**(بن يوسف نوة 2016)** , الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي VAR.

بينما اعتمدت دراسات أخرى على استخدام منهجية فيليبس في تحديد العلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي كدراسة **(موجاري رضوان2022)**، ودراسة **(صالح سراي، نبيل بن مرزوق2020)،(بوالكور نور الدين جوان 2017)** وتختلف عنهما دراسة **(نادية علي عايد2014)** في كونها تعتمد على تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية من حيث المنهجية عن الدراسات السابقة، إذ تعتمد على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره قمنا بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية(اللوغاريتمية).

3-من حيث النتائج المحققة:

من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة، يمكن القول بأنه لا يوجد اتفاق حول أثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي، إذ ظهر أن هناك اختلاف كبير في النتائج:

أشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة توازنية بين البطالة والتضخم في المدى الطويل كدراسة **(حنان قندوز2022)** ودراسة **(احمد محمد سلامة شمعون2016),(بن يوسف نوة 2016)** التي أكدت على وجود هذا النوع من العلاقة في الأجل الطويل فقط.

في حين توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم و الناتج المحلي الإجمالي منها دراسة: **(رسول حميد، مولوج رمضان2019)،(سليمان كعوان 2017) (نادية علي عايد2014)،(بوالكور نور الدين جوان 2017) , (صالح هشام، بلفضيل كمال2021),**

أما دراسات **(فوزي شوق ,السعدي رجال 2017),(عبد القادر خليل و سمير حفاصي 2020)** ودراسة **(بن عبو حسيبة ,بلعربي عبد القادر 2020)**,و دراسة **(مليكة موهوني**

, إيمان العلمي 2022) , **(سمير شيبان -ديسمبر 2021)** فقد توصلوا إلى وجود علاقة عكسيةبين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في المدى الطويلوالقصير .

فيما أثبتت دراسة **(سمير شرقرق, وهيبة قحام ,فاتح صيد .2020)** وجود علاقة سببية طويلة المدى بين معدل النمو و معدلات البطالة و التضخم في الجزائر .

وبالنسبة للدراسات التي توصلت إلى علاقة طردية إما بالسلب أو بالإيجاب فهي:

دراسة **(حنان قندوز. إسماعيل بن قانة.2022)** فقد توصلت إلى وجود علاقة تكاملية توازنية طويلة الأجل بين التضخم و البطالة .

دراسة **(صالح سراي، نبيل بن مرزوق2020)**، وجدت أن علاقة ضعيفة بين البطالة و التضخم كما أنها موجبة وليست سالبة كما في منحنى فيليبس.

أظهرت النتائج دراسة **(دحماني محمد ادريوش ,ناصور عبد القادر 2010)** أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، و معدّل التضخم قد كان لها تأثير إيجابي ضعيف ومعنوي على انخفاض معدّلات البطالة.

و تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث النتائج المحققة و هي كالتالي :

-أكدرت اختبار الحدود bunds test ان 4.539542= F-statistic المحسوبة اكبر=3.87 Bound I1 عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر(البطالة والتضخم) إلى المتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي).

- أعطيت نتائج اختبار التكامل المشترك وفقا نموذج ARDL تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R 0.95= وتوضح أن النموذج يفسر95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test

توصلت أن Prob. F(11,11) = 0.7857 وهي اكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل1 H ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة ومناقشتها، يتبين أن هناك اختلاف فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تنوع الأساليب الإحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسة، أو إلى اختلاف العينات وبلدان محل الدراسة. والدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها العام، في حين تختلف معها في الهدف المراد تحقيقه، إذ تتميز عن غيرها من الدراسات لكونها شملت محاور جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، والتي يمكن اعتبارها كفجوات بحثية، سوف تهدف هذه الدراسة لمعالجتها ونشير إليها كما يلي:

-اعتمدت هذه الدراسة على الناتج المحلي كمتغير مستقل وليس تابعا.

-اعتمدت هذه الدراسة بحث العلاقة بين ثلاث متغيرات وليس كالدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين متغيرين فقط.

-اعتمدت الدراسة الحالية على جعل البطالة والتضخم متغيرين تابعين.

-اعتمدت هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

- الاعتماد على برنامج EViews.10.

- تعتمد هذه الدراسة على ثلاث عينات بحثية، الأولى تتعلق بمعدلات البطالة والثانية تتعلق بمعدلات التضخم والثالثة تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، من أجل تجسيد دراسة هادفة و ضمان تشخيص أكثر دقة و واقعية لمشكلة الدراسة.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لاثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2022-1990

مقدمةالفصل:

بعد التحليل النظري لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي، في هذا الفصل سوف نتطرق إلى التحليل القياسي لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) و ذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي الذي سيتم التطرق إليها في الجزء الأول من هذا الفصل، أما في الجزء الثاني يتم فيه محاولة بناء نموذج قياسي لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ، من خلال محاولة تحديد اثر البطالة والتضخم على حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، معتمدين في ذلك علي بعض النماذج الاقتصادية (النظريات الاقتصادية) وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات بين مختلف المتغيرات، سيتم في هذا الفصل صياغة النموذج وتقديره ثم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

المبحث الأول: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي

تمهيد:

ان الاقتصاد القياسي التحليلي هو أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة في الأساليب الكمية لتحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي ومدى اختلافه عن بقية علوم المعرفة مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي،أهدافه ومنهجية البحث فيه

أولا- مفهوم الاقتصاد القياسي: قبل التطرق إلى تعريف الاقتصاد القياسي ارتأينا إعطاء ولو بصورة مختصرة نبذة تاريخية حول الاقتصاد القياسي.

❖ نبذة تاريخية:

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي(*SocietyEconometric*) سنة 1930[1]، ومن ثم إصدار" المجلة الدورية (*Econometrica"* " سنة 1930)، حيث نشر محرر هذه المجلة"رانجرفريش*Ranger Frisch* " مقالاً حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي[2]، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي.

---

[1]تومي صالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990،ص2 .

[2]وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية،عمان،2006 ،ص21 .

لقد جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية أهمها محاولات الاقتصادي "باريتو(*V. Pareto*1923-1848) " في توزيع الدخو لفي ضوء البيانات الدولية كذلك "آرنستأنجل *Ernest Engel* " في إيجاد العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل بيانات ميزانية الأسرة في 1821 ،وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك محاولة للاقتصادي "هنريمورا"*H. L. Moora* في تحديد هل قيم عددية لبعض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وقد طور كل من كوبدوكلاس معادلتهما المشهورة عام 1928 والتي عرفت باسم دالة الإنتاج لكوبدوكلاس-*DouglasCobb*، وبعد الثلاثينيات بدأ الاقتصادي ونفي تقدير العلاقات الاقتصادية التي تتكون من مجموعة من المتغيرات بدلا من متغيرين مثل أعمال آيرفنج فيرشر *Irving* (1947-1967 *Firsher*) في تحديد هل أثر المتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.
وبدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبروفيسور جونستن*J. Johinston*، وبعده كتاب النظرية القياسية للبروفيسور كوستيانس، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

1-تعريف الاقتصاد القياسي: إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزأين، أي *Economic* اقتصادي، و *Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفسور "أوسكارلانكه *OskerLang* "بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم-*MetricsBio* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علمًا مستقلا بحد ذاته[1] .
كذلك ترى كوتسييانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علم يتناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده آوتس وكيلنجين *Oates et H. Kelejian*بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي[2] .
أما جونستن *J. Johinston*فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلمات *a,b* وغيرها للنموذج الاقتصادي، ويحدده ساموبلسون *Samuelson*بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويجده ثايل *ThielH.*بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية، أما البروفيسور لانج*Lang* عرفه بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية.
كما عرفه الباحث*A. S. Gldberge*أن لقياس الاقتصاد ييستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية [3].

[1]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص22 .
[2]وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره،ص23 .
[3]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: مرجع سبق ذكره ،ص24 .

نلاحظ مما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

2- أهداف الاقتصاد القياسي: لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي :

أ-الاختبار للنظرية الاقتصادية: وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع[1] .

ب-اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساهم الاقتصاد القياسي في رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[2] .

- **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية:** يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا [3]، هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

3- منهجية البحث في الاقتصاد القياسي: يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة فيالبحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية، أي بمعنى أخر أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

- **مرحلة تعيين النموذج:** تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ماتتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[4]، ويتم صياغة النموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

---

[1]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: مرجع سبق ذكره،ص28 .
[2]حسين علي بخيت وسحر فتح الله،: الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان،الأردن، 2007 ، ص20 .
[3]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: المرجع نفسه،ص29 .
[4]حسين علي بخيت وسحر فتح الله : المرجع نفسه ،ص21.

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة فيشكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات ($y= f(x_1x_2 \dots x_n$ ، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرًا دقيق (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية[1] :

- ✓ إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (العوامل المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدا.
- ✓ التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- ✓ جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- ✓ التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[2].
- ✓ اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.
- ✓ بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائيui ، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

❖ **مرحلة تقدير معلمات النموذج:** في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيًا وإحصائيًا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيًا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

✓**تجميع البيانات :**يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أوبيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية(سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس

[1]علي مكيد: الاقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، صص12-13.

[2]وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: مرجع سبق ذكره،ص33 .

الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيما عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء[1].

✓ **اختيار طريقة القياس المناسبة:** تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد[2]:

- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة.
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

➢**مرحلة تقييم المقدرات:** بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم[3] :

✓ **معايير اقتصادية :**تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

✓ **معايير إحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.

✓ **معايير قياسية :**تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

➢ **مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج:** بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ[4] .

ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل التالي:

---

[1]نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002ص23 .

[2]حمودي حاج صحراوي: " قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية " ،رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007ص217 .

[3]عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص44 .

[4]حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره،ص30 .

شكل رقم: (1.3)منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

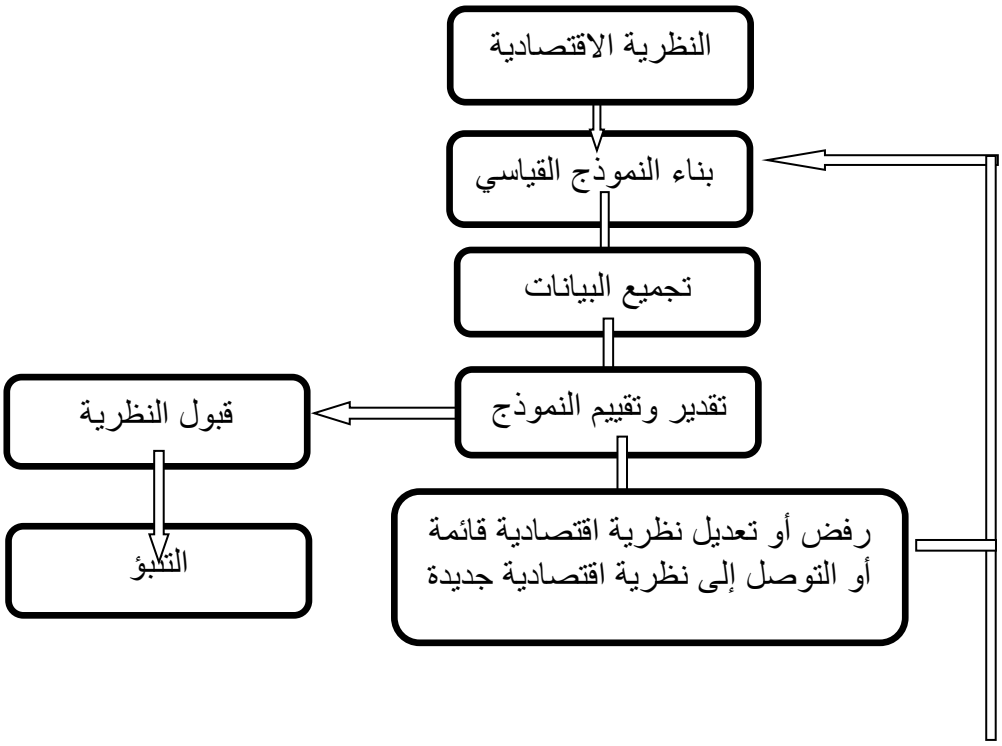

المصدر :حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، 2007، ص3.

المطلب الثاني: نماذج الانحدار

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطيًا إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر، أما نموذج الانحدار المتعدد، هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يكون نموذج الانحدار المتعدد بدوره خطيًا أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل(أو المتغيرات المستقلة)، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيرا دقيقا ولتحقيق ذلك يجب إجراء مايلي:

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة – محل الدراسة – بين المتغيرات، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة.

وقبل التطرق إلى نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ارتأينا التعرف أولاً على مختلف الصيغ الرياضية التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام

معادلة (دالة) ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) : مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوعالصيغة	الصيغةغير الخطية	الصيغةالخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الأثر النسبي $I\frac{\Delta yy}{\Delta xx}$
الصيغةالخطية	.....	$y= B_0+ B_1x$	B_1	$B_1(\frac{y}{x})$
الصيغةالعكسية	.....	$y= B_0+ B1(\frac{1}{x})$	$1/x^2(B_1 -$	$1/XY(B_1-$
الصيغةالتربيعية	.....	$y= B0+B1x+ B2x^2$	B_1+2B_2X	$(B_1+2B_2X(\frac{y}{x})$
الصيغةاللوغاريتمية المزدوجة	$y= B_0+x^{B1}$	$Liny=LinB_0+B_1Linx$	$B_1(\frac{y}{x})$	B_1
الصيغة النصف اللوغاريتمية	$=e^{B0}x^{B1}e^y$	$y=B_0+B_1Linx$	$B_1(\frac{1}{x})$	$B_1(\frac{1}{Y})$
الصيغة الآسية	$=e^{B0+B1X}e^y$	$y=B_0+B_1x$	$B1^{B0+B1X}$	B_1X

المصدر: أموري هادي كاظم ألحسناوي: طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان،2002، ص60 .

حيث:

B_0: معامل ثابت، أي هو عبارة عن مقدار y لما x=0.

B_1: معامل الانحدار أي العلاقة بين x المتغير المستقل و y متغير تابع و ميل العلاقة بين xو y ، وهو يقيس الأثر الحدي ل: x على y ومن ثم فهو عبارة عن التغير فيy نتيجة تغير x بوحدة واحدة.

حتى يمكن إجراء التقدير بدقة، يتوجب تحويل الصيغة الرياضية غير الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغاريتم الطبيعي و ذلك حتى يمكن التقدير.

أولا: الانحدار الخطي البسيط

1- مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط: يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعًا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع yi و المتغير المستقل x_i ، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح ، و علاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، و أيضا مستوى البطالة و معدل التضخم[1] ...، و يأخذ الشكل الرياضي التالي[2] :

$$y = a + bxi + ui$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي: $Y = f(X) + u$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر: طرق قياس العلاقة الاقتصادية مع تطبيقات على الحساب الالكتروني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ،1990، ص89.

[2] Cadoret. I et Benjamin. C et autres : "Econométrie appliquée : méthodes, applications corrigées", De Boeck, Bruxelles,2004, 1 ère édition, p 15.

حيث:

Y: المتغير التابع.

X: المتغير المستقل.

u: الحد العشوائي أو حد الخطأ.

يعود إدخال حد الخطأ u أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش (*Element de perturbation*) أو خطأ المعادلة[1](*Error de l'équation*) في المعادلة إلى الأسباب التالية[2]:

- ✓ حذف أو إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تأثر على المتغير التابع في النموذج.
- ✓ الصياغة الرياضية الغير السليمة للنموذج.
- ✓ صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي.
- ✓ حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية

ملاحظة: إن المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغير المستقل مضافا إليه حد الخطأ، فمثلا إذا كان نموذج الانحدار المراد تقديره تحديد يأخذ الصيغة الآسية التالية:

$$I=1\ldots\ldots\ldots\ldots n \quad y=x_I^B \quad +e^{ui}$$

فانه لكي نحصل على تقدير جيد لهذه المعادلة يجب تحويل نموذج الانحدار كما يلي:

$$Liny=BLinx_i+ ui$$

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي [3]:

- ✓ **خاطئ للمتغيرات المستقلة:** ويتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة.
- ✓ **تغير معلمات الانحدار:** إن معلمات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.
- ✓ العلاقة بين المتغير التابع والمستقل قد تكون غير خطية.

2- فرضيات النموذج الخطي البسيط: لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فإن الأمر يتطلب فروضًا علمية واجبة التحقق، وتتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي والبعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة [4]، وتتمثل في ما يلي :

---

[1] Johnston. Jack "Méthodes économétriques", Economica, Paris,1985, 3 -ème édition, p 17.

[2] سعيد هتهات: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- 2006، ص97.

[3] Rachid Bendib: Économétrie, théorie et Applications ,Office Des Applications Universitaires, Alger, 2001,P32

[4] سليم عقون: قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس- سطيف -، 2009، ص98 .

الفرضية الأولى: توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي $Ui \curvearrowright N(0.\ \sigma^2)$ ، بمعنى: ui متغير عشوائي حقيقي ، أي أن كل قيمة من قيم ui وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة[1] .

الفرضية الثانية: التوقع الرياضي للأخطاء معدوم:$E(ui)=0$، و تعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسيرy إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، إلا أنها في المتوسط تساوي الصفر، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساوي لصفر: $E(ui)=0$ ،فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة للعديد من الأسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى**[2].**

الفرضية الثالثة: أن تكون تباينات الأخطاء العشوائية ui ثابتة و موجبة في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل، أي أن $E(ui)=\sigma^2$ =$(ui - (ui))^2$ =$Var\ (ui)$[3].

الفرضية الرابعة: عدم و جود ارتباط ذاتي للأخطاء: بمعنى ان التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة أي أن $Cov(uiuj) = E(uiuj) = 0\ /\ i \neq j$.

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي ui تكون مستقلة عن بعضها البعض وبعبارة أخرى التباين المشترك لأي قيمة من ui مع أي قيمة لـ uj مساوية للصفر، فقيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى.

الفرضية الخامسة: عدم وجود ارتباطبين u_i **و** ix وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل xiأي انعدام التباين المشترك Covariance بين الأخطاءu_i و المتغيرات المستقلة xi[4]،

أي أن:

$$\begin{aligned} \mathbf{Cov(uixi)} &= E(ui - E(ui))(xi - E(xi)) \\ &= E(ui((xi - (E(xi))) \\ &= E(uixi) - E(ui)\ E(xi) \\ &= E(uixi) \\ &= 0 \end{aligned}$$

2- تقدير معلمات النموذج الخطي البسيط: توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعًا هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **"MCO"**[5] وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقًا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة

---

[1] أموري هادي كاظم الحسناوي: مرجع سبق ذكره ، ص12 .

[2] Bendib. Rachid: Econométrie , théorie et Applications, OPU, Alger, p 33.

[3] تومي صالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر -1999، ص38.

[4] حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سبق ذكره، ص39.

[5] MCO: Les Moindres Carrés Ordinaires

الانحدارية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها.

❖ **طريقة المربعات الصغرى**: هي أسلوب لتوفيق "أفضل" خط مستقيم لعينة مشاهدات y x، و هو يتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط(الراسية) عن الخط إلى أدنى حد ممكن[1]، أي تقليل الفرق بين القيم الفعلية و المقدرة .

نرمز للقيم المقدرة لـ: y_i بـ $\hat{y}_i$ حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل المعادلة التالية:

$$i = a + bxi + ui\hat{y}$$

إن أسلوب الحل في طريقة المربعات الصغرى يعتمد في استخدام منظومة من المعدلات الآنية حسب كل حالة، وذلك انطلاقًا من دالة الهدف الرئيسية وهي تصغير أو تدنية مجموع مربعات الخطأ الناجم عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات.

$$\text{Min}\sum_{i}^{n} ei^2 = \text{Min}\sum_{i=1}^{n}(yi - \hat{a} - \hat{b}xi)$$

والشرط اللازم لتدنئة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لـb وaمعدومة أي[2] :

$$\begin{cases})^2 = 0\frac{\partial}{\partial \hat{a}}\sum_{i=1}^{n}(yi = -\hat{a} - \hat{b}xi \\ )^2 = 0\frac{\partial}{\partial b}\sum_{i=1}^{n}(yi = -\hat{a} - \hat{b}xi \end{cases}$$

وبعد حل جملة المعادلتين نحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} = \bar{y} - \hat{b}\bar{x}\hat{a} \\ = \frac{\sum xi\, yi}{\sum xi^2}\hat{b} \end{cases}$$

وتكون معادلة الانحدار المربعات الصغرى المقدرة كالتالي:

$$= \hat{a} + \hat{b}xi\widehat{yi}$$

❖ **خصائص مقدرات المربعات الصغرى:**

إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية التالية:

أ- **خاصية عدم التحيز :**التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز[3]، وإذا عدنا إلى مقدرتي

---

[1]- دومينيك سالفاتور: نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر وعبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1982، ص138.

[2] Johnston. J et Dinardo. John: "Méthodes économétriques", Economica, Paris,1999, 4 eme édition, p p 21-22.

[3] حسين علي بخيت و سحر فتح الله : مرجع سبق ذكره، ص64 .

المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{b}) = bb,\ E(\hat{a}) = a$ و منه نقول ان $\hat{a}$و$\hat{b}$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ a وb على التوالي.

ب-**أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE :** تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس-Gauss Markov والتي تقول "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرات المربعات الصغرى العادية $\hat{a}$و$\hat{b}$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أن لها تباين أقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى[1]" .

إن هذا مهم جدا لأن الباحث يكون أكثر تأكدا بأن المقدر أقرب إلى المعلمة الحقيقية للمجتمع موضوع التقدير، ويجب أن يلاحظ أن أصغر تباين ليس مهما في حد ذاته إلا إذا اقترن بغياب التحيز.

ت-**خاصية الاتساق**[2]: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{b}$ بانه مقدر متسق لـ B كلما اقترب توزيع المعاينة لـ $\hat{b}$ من القيمة الحقيقية B، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{b}$ هي B و نكتب:

$$P\lim_{n\to\infty}\hat{b}=B$$

لكن هذا الشرط غير كافي للحصول مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب nمن ما لا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty}(\hat{b}) = P\lim_{n\to\infty}\hat{b} = B$$

$$\lim_{n\to\infty}\text{var}(\hat{b}) = P\lim_{n\to\infty}\text{var}(\hat{b}) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر $\hat{b}$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية B.

4- اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط:

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة t، واختبار إحصائية F، حدود الثقة لمعلمات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2 .

❖ **اختبار المعنوية:**

يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل X والتابع Y وذلك للتثبت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\widehat{B}$و$\widehat{B_1}$ كلا على إنفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

فرضية العدم : وتنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين بين Xوy، **أي أن:**

$$H_0$$
$$: B_0=B_1=0$$

[1] دومينيك سلقاتور : مرجع سبق ذكره ، ص159.
[2] تومي صالح : مرجع سبق ذكره، ص45 .

الفرضية البديلة: و تنص على وجود علاقة بين X وy ، **أي أن :**

$$H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$$

❖ **اختبار قيمة t، t test value-**[1] **:** قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيح أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختباره، ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية (n -k) و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

✓ **بالنسبة لـ $\hat{}_1$:**

$$= \frac{\widehat{B_1}}{S_{\widehat{B}1}} t_{\widehat{B}1}$$

$$S_{\widehat{B}1} = \sqrt{S^2_{\widehat{B}1}} = \frac{S^2_{ei}}{\sum x_i^2} \quad \text{حيث أن:}$$

$$= \frac{\sum e_i^2}{n-2} S^2_{ei}$$

حيث أن :

T : هو اختبار (t) عند مستوى معنوية معين و درجة حرية $(n-k)$ حيث n عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم .

$\widehat{B}_1$**:** القيمة التقديرية لـ B_1 الحقيقية .

$S_{\widehat{B}1}$**:** الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\widehat{B}_1$.

$S^2_{\widehat{B}1}$**:** تباين $\widehat{B}_1$.

S^2_{ei}**:** تباين الخطأ.

✓ **بالنسبة لـ $\hat{}_0$ فإن :**

$$= \frac{\widehat{B_0}}{S_{\widehat{B}0}} t_{\widehat{B}0}$$

$$= \sqrt{S^2_{\widehat{B}0}} = S^2_{ei} \frac{1}{n} \frac{\overline{x^2}}{\sum x_i^2} S_{\widehat{B}0} \quad \Big\}$$

$$= \frac{\sum e_i^2}{n-k} S^2_{ei}$$

بعد احتساب قيم **t** تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية n-2 ومستوى معنوية 5% لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة **t** المحتسبة أكبر من **t** الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون **t** المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

[1] حسين علي بخيت و سحر فتح الله: مرجع سبق ذكره ، ص82

الشكل رقم(3-2): قبول أو رفض الفرضية

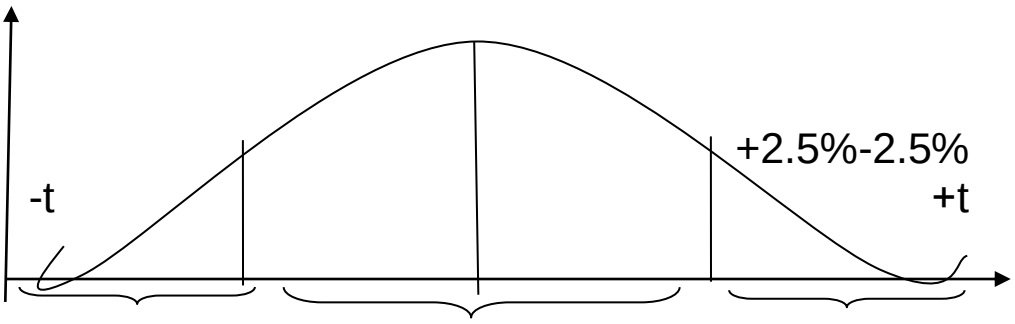

رفض H_0و قبولH_1 قبول H_0 رفض H_0 و قبول H_1

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان، الأردن، 2007،ص84.

توجد عدة تساؤلات لدى باحثي القياس الاقتصادي في الاختبار الإحصائي الأفضل بين معامل التحديد R^2(أو مربع معامل الارتباط r^2) و الأخطاء المعيارية المقدرة SE، فأيهما أفضل ؟ قيمة عالية لـR^2 أو قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية للمقدرات، على العموم يكون الاختبار سهلا لما نحصل على قيمة عالية لـR^2 و قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية، لكن في الحياة العملية لبحوث القياس الاقتصادي نادرا ما يحدث ذلك، حيث في غالب الأحيان نحصل على قيمة عالية لـR^2، و في نفس الوقت قيم عالية للأخطاء المعيارية لبعض المقدرات، و يرى في هذا السياق، بعض منظري القياس الاقتصادي أن تعطى أهمية أكثر لقيمة R^2العالية و من ثم يقبلون مقدرات المعالم غير مهتمين بعدم جدية المعنوية الإحصائية لبعض هذه المقدرات[1] .

❖ **اختبار إحصائية** STATISTICS. FF**,** **:** لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار F ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات[2].

فرضية العدم : و تنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن$B1 =0$:$H0$:

الفرضية البديلة: و تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن: B1≠0 H1

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هو:

$$F = \frac{=(\sum \hat{Y}_I / K)}{(\sum e_i^2 / n-k-1}$$

[1]تومي صالح :" مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1990،ص12.

[2]حسين علي بخيت و سحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره، ص91.

أي أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة K إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهداتn مطروحًا منهاk ناقصا (1) .

بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمة F الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (1% ،5%) و درجة حرية (k, n-k-1) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمةF المحسوبة أكبر من قيمةF الجدولية ، نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة و بالعكس في حالة كون(F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية حيث نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار .

❖ **دراسة العلاقة الارتباطية:**

إن دراسة نوع ومتانة العلاقة الارتباطية بين(x,y) يتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ تحليل الظاهرة المدروسة والبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغيرها باستمرار.
- ✓ تحديد العلاقة المتينة بين الظاهرة والعوامل المسببة لها بكل وسائل التحليل والبحث.
- ✓ قياس شكل تلك العلاقة والتأكد من متانتها، وذلك ابتداء من قياس الظاهرة المدروسة والعوامل المسببة لها بوحدات قياس كمية محددة.
- ✓ التأكد من العلاقة بين الظاهرة المدروسة و أسبابها أنها تتصف بالموضوعية التامة.

هناك طرق مختلفة للكشف عن العلاقة الارتباطية بين الظاهرة المدروسة ومسبباتها من أهمها :

❖ **معامل بيرسون**: يستعمل عادة معامل الخطي البسيط (r_{xy}) في قياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية الخطية بين المتغيرين (x,y) كالتالي :

$$r_{xy}=\frac{\sum[(xi-\bar{x}).(yi-\bar{y})]}{n.Sx.Sy}$$

$$.Sx=\sqrt{\frac{\sum X_I^2}{n}}$$

$$Sy=\sqrt{\frac{\sum y_I^2}{n}}$$

r_{xy} : يأخذ قيما في المجال [-1 .1] .

إن هذا المعامل يعطينا بالخصوص فكرة عن العلاقة الإرتباطية بين (x,y) فيما إذا كانت عكسية أم طردية، قوية أو ضعيفة، ونستطيع التعبير عن ذلك كالتالي:

[1] مكيد علي،" الإقتصاد القياسي : مرجع سبق ذكره،ص9 .

- ✓ **عندما يكون r_{xy} =1**معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين(**yi ,xi)** ، بمعنى أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل **xi** يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع بنفس النسبة.
- ✓ **عندما يكون -1= r_{xy}** معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين(**yi xi,)**، بمعنى أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل **xi**يترتب عليه انخفاض في قيمة المتغير التابع بنفس النسبة.
- ✓ **عندما يكون0= r_{xy}** معنى ذلك عدم وجود علاقة بين المتغيرين(**yi ,xi) .**

- ✓ **عندما يكون** (r_{xy}) محصورا بين0 و1 اي ($0 \leq r_{xy} \leq 1$) نقول بأن هناك علاقة موجبة وطردية بحيث تزيد قوتها كلما اقتربت قيمة r_{xy}من1 ،وتقل كلما اقتربت من الصفر.
- ✓ **عندما يكون** (r_{xy}) محصورا بين0 و-1أي($-1 \leq r_{xy} \leq 0$) نقول بأن هناك علاقة سالبة وعكسية بحيث تزيد قوتها كلما اقتربت قيمةr_{xy}من -1 ،وتقل كلما اقتربت من الصفر.

❖ **اختبار جودة الارتباط بواسطة**R^2 :يعتبر معامل التحديدR من أهم المعلمات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيًا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية التي تحدث في المتغير التابعy ، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقلx ويتم حسابه رياضيًا كما يلي:

إذاكان: $Yi = \hat{Y}_i + ei$ فان: $Yi - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{y} + ei$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد :

$$\Sigma(Yi - \bar{Y}i)^2 = \sum \hat{Y}(Yi - \bar{Y}i)^2 + \sum e_i^2$$

تعد هذه المعادلة مفيدة جدًا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية، ولذا فإنه من المهم أن نفحص معنى كل حد من الحدود[1].

$\Sigma(Yi - \bar{Y}i)^2$:هومجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير yTotal Sum *:TSS* of Squares

$\Sigma(\hat{Y}i - \bar{Y}i)^2$: فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة Explained Sum *:ESS* of Squares

$\sum e_i^2$: هو مجموع مربعات البواقي Residual Sum Squares**:** RSS

[1] هاري كلجيانو والاسأوتس: مقدمة في الاقتصاد القياسي :المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص112 .

ومنه نعيد صياغة المعادلة السابقة على الشكل[1]
TSS=ESS+RSS :

وبتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية TSS: نجد $1=\frac{ESS}{TSS}+\frac{RSS}{TSS}$

و منه نعرف معامل التحديد $R^2=r^2=\frac{ESS}{TSS}=1-\frac{RSS}{TSS}$ كما يلي: [2]$R^2=r^2$

و هو معامل التحديد الذي يقيس و يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y، و المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X، و مادام RSS محصور ما بين الصفر (قانون المربعات الصغرى) و القيم TSS ،فان قيمة R^2 تتراوح ما بين الصفر و الواحد أي أن : $0 \leq R2 \leq 1$
حيث أن :

- ✓ لما يكون RSS=0 هذا معناه أن R^2 يأخذ أكبر قيمة له و هي الواحد، أي عندما تقع كل نقاط الملاحظات (X, Y)على الخط المقدر$\hat{Y}I=\hat{B}O+\hat{B}1X$ ، ويكون التوفيق جيد والارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغير المفسر.
- ✓ أما لما يكون ESS=0أي (ESS=RSS) فان R^2 يأخذ أصغر قيمة له و هي الصفر أي أنه لا توجد أية علاقة خطية بين المتغيرين Y,X.

ثانيا : نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الخطي العام

اتضح مما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقلX والآخر المتغير التابعY ، غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على انحدار للمتغير التابعY ، مع العديد من المتغيرات المستقلة x_1, x_2,... x_kويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

1- طبيعة النموذج الخطي وفرضياته

يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابعYI، وعدد من المتغيرات المستقلةx_1, x_2,... x_kوحد عشوائيuiويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ nمن المشاهدات و Kمن المتغيرات المستقلة بالشكل الأتي[3] :

$$Yi=B0 + B_1x_{i1} + B2x_{i2} +.....+ Bk_{xi}+ u_i$$

إن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددهاn ومجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام.

---

[1] Bendib. Rachid:op.cit, p 37.

[2] بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط يكون معامل التحديد هو نفسه مربع معامل الارتباط ما بين متغيرين .

[3] حسين علي بخيت وسحر فتح الله :مرجع سابق، ص135 .

$$Y_1=B_0+B_1x_1+B_2x_{12}+\ldots+B_kx_{1k}+u_1$$

. .

. .

. .

$$Y_n=B_0+B_1x_{n1}+B_2x_{n2}+\ldots+B_kx_{nk}+u_n$$

يمكن تمثيل هذه المعادلات باستعمال المصفوفات في الشكل التالي:

$$=\begin{pmatrix} x_{11} & x_{21} & x_{k1} \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ x_{1n} & x_{2n} & x_{kn} \end{pmatrix}\begin{pmatrix} B_0 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix}+\begin{pmatrix} u_i \\ \vdots \\ ui \end{pmatrix}\begin{pmatrix} Y1 \\ \vdots \\ Yn \end{pmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي[1]:

$$(n,1) = (n,\ k+1).\ B_{(k+1,1)} + U_{(n+1)}$$

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام البيانات المتوفرة عن المتغير التابعY ، والمتغيرات المستقلةx_k ... $x_1,\ x_2,$ ، لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية التالية :

- ✓ وجود علاقة خطية بين المتغير التابعY والمتغيرات المستقلة[2]، إلا أن Yهو دالة خطية في المتغيرات المستقلة.
- ✓ يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات، حيث لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.
- ✓ تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي أنها تحتوي على قيم ثابتة[3].
- ✓ القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر: $E(Ui)=0$.
- ✓ ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها مساوي للصفر أي:

$$Cov(U)=E(U\acute{U}) = \sigma^2 In/Var(Ui) = EE(Ui)^2 = \sigma 2_u^2$$

حيث:

In : مصفوفة الوحدة .

Ú: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$:تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ .

- ✓ استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ Uiو كل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي الصفر أي[4] :

$$Cov(u_i,\ x_{ii})=0$$

- ✓ شعاع Ui توزيع طبيعي .

---

[1] Bourbonnais. Régis, Econométrie", Dunod, Paris,2004, 5 eme édition, p 50.

[2] Greenes. William, " Econométrie ", Pearson, Paris,2005, 5 eme édition, p 10.

[3] هاري كلجيانو والاسأوتس: مرجع سبق ذكره، ص202 .

[4] هاري كلجيانو و الاسأوتس: مرجع سابق الذكر ، ص203 .

يمكن كتابة الفروض السابقة الذكر بالشكل التالي: $Ui \rightsquigarrow N(0.\ \sigma\sigma^2 In)$ و الذي يعني أن Ui يتوزع توزيعا طبيعياً، متعدد المتغيرات لمتجه ووسطه صفري ومصفوفة تباين وتباين مشترك عددية و هي $\sigma^2 In$.

2- **تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:** لتقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد نستعمل المربعات الصغرى العادية *MCO*، ويمكن كتابة النموذج المقدر للصيغة السابقة الذكر بالشكل التالي $\hat{Y}$=Y: +U=x$\hat{B}$ +U

حيث أن:

Y:شعاع عمود من الدرجة $n.1$ ،يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع Y،

$\hat{B}$: شعاع عمود من الدرجة $(k + 1).1$ ، يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية($B_0B_1...B_K$) ، حيث يتم الحصول على قيم $\hat{B}$ بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن أي:

$$= \text{Min ÚUMin} \sum_{i=1}^{n} U_i^2 \quad \text{:1 حيث ان Min} \sum_{i=1}^{n} U_i^2$$

النموذج المقدر يكتب على الشكل التالي: $Y_t=\hat{B}_0+\hat{B}_1X_t+\hat{B}_2\ X_{2t}+\ldots+\hat{B}_k\ +e_t$ X_{kt}

حيث ان: e_t ، $e_t = y_t + \hat{y}_t$ يمثل البواقي ، أي الفرق مابين القيمة الحقيقية والمقدرة.

3- **اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد:** عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، وسيتم التركيز على هذه الأخيرة والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائيةT واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشرF و**R^2**معامل التحديد المتعدد

4- والمعدل $\overline{R}$.

إضافة إلى هذه الاختبارات هناك اختبار خاص بإستقرارية معلمات النموذج.

❖ **اختبار معنوية المعالم:** تستخدم إحصائية ستودنت Tلتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، كذلك تستخدم إحصائية ستودنت Tعندما يكون تباين المجتمع مجهول او حجم العينة صغيرا أقل من 30 وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعة توزيعاً معتدلاً.

✓ حتى يمكن إجراء اختبار معنوية للمعلمات المقدرة لابد من استخدام نوعين من الفرضيات الخاصة بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0:\ B_0=B_1=\ldots B_K=0$

الفرضية البديلة H_1 **....** $B_0\neq$ **0** $B_1 \neq 0,\ldots, B_k \neq 0$

Bourbonnais. Régis,op.cit, p p 51-52.[1]

✓ بعد احتساب قيمةT_{cal} المحسوبة يتم مقارنتها مع T_{tab} الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ،فإذا كانت$T_{cal}T_{tab}$<عند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية$(n - k)$نرفض فرضية العدم أي أن$\hat{B}j$ لها معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقلXj يؤثر على المتغير التابعY ، أما إذا كان T_{cal}>T_{tab}، سنقبل بفرضية العدم، أي أن$\hat{B}j$ ليست لها معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقل Xjليس له تأثير على المتغير التابع Y .

❖ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** يستعمل معامل التحديدR^2واختبار فيشرF لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي المتعدد ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

❖ **معامل التحديد:** يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية[1] ، و لحسابه نتبع نفس الطريقة المستعملة في النموذج الخطي البسيط [2]:

$$TSS=ESS+RSS$$

و يتم حساب R^2 على الشكل التالي :

$$R^2=\frac{\sum(\hat{Y}I-\overline{Y})^2}{\sum(\hat{Y}I-\overline{Y})^2}=\frac{ESS}{TSS}=1-\frac{RSS}{TSS}=\frac{\hat{B}_1\sum X_{1i}y_i+\hat{B}_2\sum X_{2i}Y_i+\cdots\cdots\cdots+\hat{B}_k\sum X_{ki}Y_i}{\sum Y_i^2}$$

حيث أن قيمة R^2 محصورة بين 0 و1، $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان: $R^2=0$**:**هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2=1$**:** هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.

ملاحظة:يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة R^2إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، ولذا يجب استخدام معامل المتعدد المعدل$\overline{R^2}$وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل عن طريق المعادلة التالية[3] :

$$\overline{R^2}=1-\frac{n-1}{n-k-1}(1-R^2)$$

[1]Bourbonnais. Régis,op.cit ,p 53.

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية : مرجع سبق ذكره، ص230 .

[3]Bourbonnais. Régis,op.cit, p 56.

حيث:

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل.

R^2 : معامل التحديد .

n : عدد السنوات .

K : عدد المعلمات المقدرة .

في المعادلة الأخيرة أعلاه ، تظهر العلاقة بين R^2 و$\overline{R^2}$ حيث أن :

1. $R^2 \geq \overline{R^2}$ إذا كانت K>1.
2. $R^2 = \overline{R^2}$ إذا كانت K=1 .
3. $\overline{R^2}$ يمكن أن يأخذ قيما سالبة .

في الاقتصاد القياسي هناك العديد من المعايير للاختبار والمقارنة بين النماذج من أبسطها هو معامل التحديد المعدل حيث يتم اختيار النموذج الذي يكون فيه معامل التحديد أكثر ارتفاعاً.

❖ **اختبار إحصائيةF:**

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط، يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في آن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية F التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم :تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0: \quad B_1 = B_2 = \cdots B_k = 0$$

الفرضية البديلة :تنص على وجود على الأقل معلمة من بين المعلمات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي $H_1: \quad B_0 \neq 0, B_1 \neq 0, \ldots, B_k \neq 0$:

دون الأخذ في الاعتبار الحالة التي يكون فيها الحد الثابتB_0 معدوما، وهذا لأن الذي يهمه والمتغيرات التفسيرية وأن النموذج الذي يحتوي على الحد الثابت فقط معنوي ليس له أي معنى من الناحية الاقتصادية.

نعتمد على إحصائيةF لاختبار الفرضيتين السابقتين بدرجات حرية بدرجة حرية 1 للبسط والمقام عند مستوى دلالة معين، وتعطي الصيغة الرياضية للإحصائيةFكما يلي :

$$= \frac{\Sigma(\hat{Y}_i - \bar{Y}_i)2/k}{\Sigma e_i^2/(n-k-1)}) = \frac{R2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)} \sim F^k_{n-k-1} \acute{F}$$

بعد احتساب قيمةF تقارن مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمةFالمحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية فنرفض فرضية العدم أي أن هناك متغير مفسر واحد على الأقل له علاقة بالمتغير التابع، أما إذا كانت قيمةFالمحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل بفرضية العدم ما يعني أنه لاتوجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي مجموع مربعات الانحرافات التفسيرية معنوية إحصائياً.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

تعتبر العلاقة بين البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي من اهم العلاقات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على الوضع الاقتصادي لاي بلد، قمنا ببناء نموذج قياسي لتحليل أثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2022) وذلك مرورا بعدة خطوات من ابرزها عملية جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجزائر استنادا على المصادر الرسمية في البلد ومنها الديوان الوطني للإحصاء وكذا الجهات الرسمية والمؤسسات المالية كما قمنا بتحليل تلك البيانات باستخدام أدوات إحصائية مناسبة مثل تحليل الانحدار الذاتي، كما قمنا بتقدير النموذج باستخدام البيانات المجمعة، وفي الأخير قمنا بتحليل النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

1-نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

إزداد في الآونة الأخيرة اهتمام الاقتصاديين بالأساليب الكمية واستخدامها لدراسة العلاقات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وذلك لما تمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة تعد كأرضية لاتخاذ القرارات الملائمة، وذلك باستخدام منهجية حديثة تسمى بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)والتي تسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير (العلاقة السببية)عن الأجل الطويل(مؤشر المرونات). حيث يدمج نموذج (ARDL) بين الانحدار الذاتي(AR) والفجوات الزمنية المتباطئة(DL)، التي طورها **باسيران** عام (2001)، ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب درجة تكامل متساوية للمتغيرات، كما أن **طريقة باسيران** تتمتع بخصائص أفضل في حالة استخدام السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى في اختبار التكامل المشترك.

أولا. مميزات منهجية ARDL: إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المارد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) لصاحبيه،Pesaran and Shin والذي يقدم جملة من المزايا مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في[1]:

-يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.

-يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة0 أي (0)i او الرتبة1 أي (1)Iأو في حالة الخليط بينهما،" نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي (2)I.

-يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير حيثp هي أقصى فترة إبطاء

[1]دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر"،أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان -الجزائر 2014 .-،ص 254 ،

يمكن أن تستخدم وk هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل و-Hannan(HQC) Akaike Info Criterion(AIC) Quinnأو Schwarz Info Criterion(SIC) .

-علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج)ARDL(التمييز بين المتغيرات التابع و ولمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطأر بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذجARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة .والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة[1].

ثانيا. خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL: في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي x تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج هذا، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Models Lag في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكونا بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفقا لنموذج البسيط التالي:

$$Yt = a0Xt + a1Xt-1 + a2Xt-2 + \dots\dots\dots + apXt-p + \mu t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Yt يعتمد على القيم السابقة (Y)ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي: $AR(p)$: $Autoregressive Model$

$$Yt = \beta 1Yt-1 + \beta 2Yt-2 + \dots\dots\dots + \beta pYt-p + \varepsilon t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات اداخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية .في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجودk من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_{t-1} + a_1 X_{t-1} + a2Xt-2 + \dots + apXt-q + \varepsilon t$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمنية الموزع "Autoregressive-Distributed Lag"(ARDL) حيث:

[1] MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN
An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013, P 25.

εt: حد الخطأ العشوائي- التشويش الأبيض-، والنموذج هو انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Yt هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع.

كماأنβ_0 : يمثل الحد الثابت

p : رتبة المتغير التابع **Y** عدد فترات الإبطاء للمتغير **t(:** متغير الزمن(الاتجاه الزمني) ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL(p,q) وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد UnrestrictedError Correction (UECM)[1].

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q1, q2,\ldots, qk)$ مكون من متغير تابع**Y** وعد k من المتغيرات التفسيرية , ... $X1,X2$ علىالشكلالتالي[2] :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث أن:

a_0: الحد الثابت، **Δ**: الفروق من الدرجة الأولى، **K:**عدد المتغيرات، m.فترة إبطاء،Y: المتغير التابع، εt**:** حد الخطأ العشوائي.

حيث تمثلλ_1,λ_2 معاملات العلاقة طويلة الأجل وتمثلβ,θمعاملات العلاقة قصيرة الأجل، فيما يمثلΔالفرق الأولى لمتغيرات بينما يمثل m,n فترات الإبطاء الزمني (ليس من الضروري من الضروري ان تكون فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه($m \neq n$). ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- H_0 **:** فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

- H_1**:** الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات وهي[3]:

✓ التأكد من أن أيمن المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية(2)I فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL.

---

[1]على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان :تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاءardl مجلة العلوم الاقتصادية، العدد34 المجلد التاسع، جامعة بغداد،2013 ، ص 183-188.

[2]عابد بن عابد العبدلي :محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح ،للاقتصاد الإسلامي، جامعة أزهر العدد32،2007 ، ص29

[3] Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013

- ✓ صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد، Unrestricted Error Correction (UECM)والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
- ✓ في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
- ✓ التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- ✓ التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- ✓ اختبار الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة6 ،يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل" مستويات النموذج"،فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction.(UECM)

استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات، ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث[1]:

1-يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد VectorUnresyrictedModel Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي :معيار(Hannan and Quinn 1979) (HQ,معيار (AICAkaike) 1973، معيار Schwarz(SC,1978) معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE)المقترح من قبل Akaike (1969).

2-يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ،)OLS(ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائيةt الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

3-يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Waldإحصائية اختبارF)

4-أما الإجراء الربع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائيةF المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية Fالحرجة(الجدولية)المناظرة المحسوبة في Pesaran 2001 نظرا لأن اختبارF له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية(أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي(0)Iقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي (1)I قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح (1)I، حيث:

[1]مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر،27 و 28 .نوفمبر 2007 ،ص:18 -20

-إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
-إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ،ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
-أما إذا كانت قيمة إحصائيةF المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
-إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبةI(1) أيI(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائيةF المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أيI(0) فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائيةF المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

أولا: تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى النظر في خصوصيات اقتصاد البلد و واقع تلك الظاهرة فيه، من خلال دراستنا النظرية لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، قمنا بحصر المتغيرين الاقتصاديين المفسرين له، بالنسبة للفترة الممتدة من 1990– 2022، و المتمثلة في الاتي:

المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الاجمالي ونرمز له بـ: Gdp.

المتغيرات المفسرة: وتتمثل في:

- معدلات البطالة ونرمز له بـ: U.
- معدلات التضخم:ونرمز له بـ: INF

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي ويكون شكل الدالة كما يلي[1]:

$$GDP=f(U،INF)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي
U: معدل البطالة.
INF: معدلات التضخم.

[1] قصابي شعبان، دراسة قياسية تاثير أسعار البترول على حجم الانفاق الحكومي في الجزائر خلال1990-2018 ، أطروحة دكتوراه،الجزائر، ص 218.

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (اللوغاريتمية)، والصيغ الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

ثانيا. الصيغة الخطية لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي:

تكون الصياغة الخطية للنموذج كما يلي:[1]

$$GDP=b_0+b_1U+ b_2INFt+ u_i$$

حيث أن: b_0: هوالثابت، b_1 ،b_2 ،b_3،b_4،هي معلمات النموذج و تمثل ميل الدالة أو تغير في سعر النفط العالمي نتيجة تغير المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في لأثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي و لم يتم إدراجها في النموذج لصعوبة قياسها مثل العادات و التقاليد و العوامل النفسية.

[1] قصابي شعبان، مرجع سابق تم ذكره، ص 2018

ثالثا: التحليل الوصفي للسلسلة الزمنية

1-التحليل الوصفي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

الشكل رقم:3-1: تطور سلسلة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)

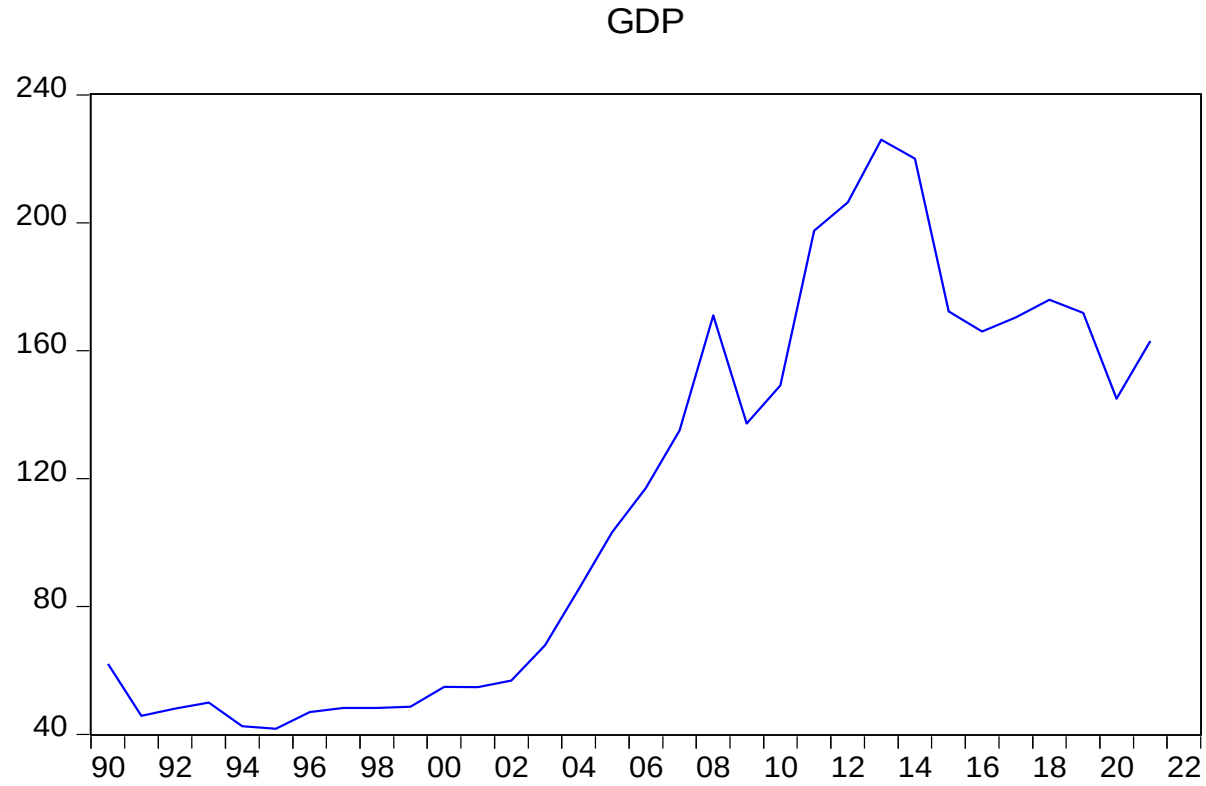

المصدر: من إعداد الطالبان باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن معدلات الناتج المحلي الاجمالي متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة، تراوحت ما بين 60مليار دولار و 41مليار دولار نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996 إلى 1999 ،فقد تحسنت معدلات الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت نسبة 50مليار دولار سنة 1998 ،ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط .ففي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا، نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014 ، حيث سُجّل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 175 مليار دولار سنة 2008 ،كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنة 2009 إذ بلغ نسبة 130 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة. وأما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، فقد كانت المعدلات شبة مستقرة، إذ بلغت النسب 230مليار دولار

خلال السنوات 2010 الى 2014 ،ليبدأ بالانخفاض سنة 2015 حيث قدر ب150 مليار دولار ليصل سنة 2019 المحلي الاجمالي في تلك الفترة الى140 مليار دولار[1] ثم انكمش مجددا بعد ذلك سنة 2020 الى غاية 2021 وصولا الى قيمة 148 مليار دولار وذلك راجع لعدة أسباب ابرزها انخفاض انتاج النفط الخام والغاز[2] ليرتفع مجددا خلال الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي[3]

2-التحليل الوصفي لسلسلة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2022):

الشكل رقم:3-2 تطور سلسلة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

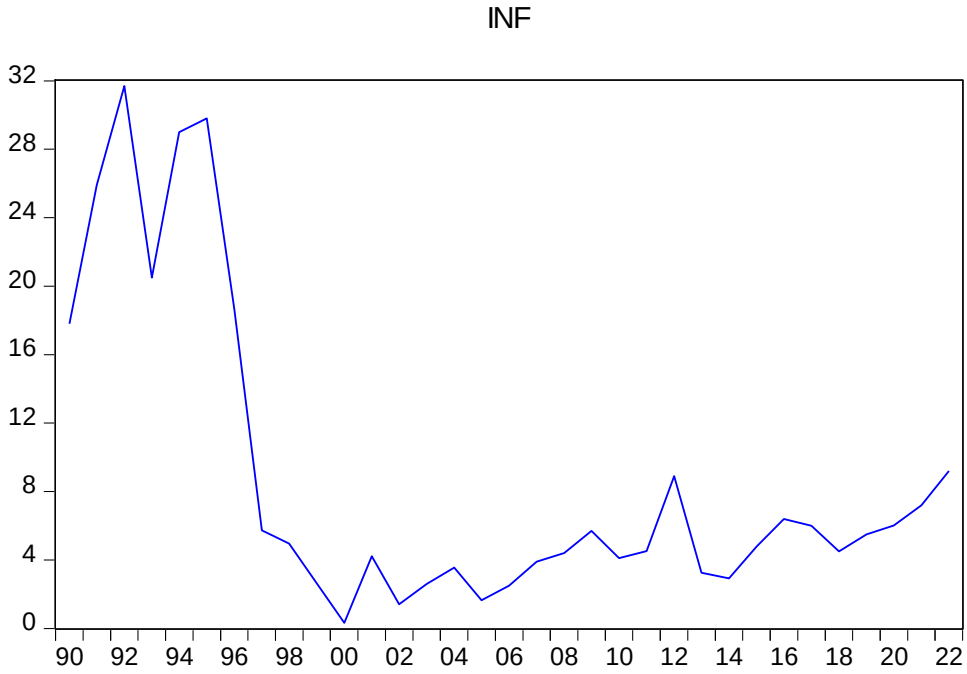

المصدر: من إعداد الطالبان باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال المنحنى أن المؤشر العام للتضخم قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (1990 - 1994) حيث بلغ 31.8% مسجلا أعلى نسبة له في سنة 1992 ويمكن إرجاع ذلك لرفع الدعم عن السلع المحددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث

[1] سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لاثر نمو الناتج على البطالة في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات القياسية ، مجلد 6 العدد2 2020 ص143.

[2] معطيات من البنك الدولي في الجزائر،عبر الموقع https://www.albankaldawli.org

[3] معطيات من البنك الدولي في الجزائر عبر الموقع الذي سبق ذكره.

(أفريل1994) ,أما الفترة (2000-1995)فقد تميزت بانخفاض مستمر في مؤشر التضخم حيث لامست الصفر خلال سنة 2000 وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي هدفه هو استقرار الأسعار عند مستوى يماثل الشركاء التجاريين، ثم يبدا في الارتفاع خلال الفترة (2005-2001)ليصل الى2% ، ويعود هذا إلى السياسات المالية والنقدية الصارمة وا لمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة، وكذا تدهور القوة ا لشرائية بشكل قوى وسريع نتيجة الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية[1] وفي الفترة 2006- 2009 نلاحظ ارتفاع محسوس في معدلات التضخم وذلك راجع الى الازمة المالية التي ادت الى انهيار إيرادات صادرات المحروقات، ليرتفع من جديد خلال 2010-2012 ليصبح 8% بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض ب 4 % نظرا لسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الانفاق العام والتحويلات، ثم بلغ معدل التضخم المتوقع لشهر ديسمبر 2013 ما يقارب 3.9 % فإنه يتوافق مع التوقعات على المدى القصير، مما يؤكد أنه قد عاد الى المعدل المستهدف، إذن العودة الى استقرار الاسعار .ليعاود الصعود مجدد في سنة 2015 بقيمة حيث بلغ 7 % وسنة 2016 بقيمة 7.5 % بسب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر لموارد النقد الاجنبي الذي ادى إلى انهيار اسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية. في سنة 2019 استرجع عافيته مسجلا بذلك 5 % لكن شاءت الاقدار ان تحل بنا أزمة لم يسبق لها مثيل لا الحرب العالية الثانية لا أزمة الظروف التي يمر هبا العالم اجمع الازمة الصحية جائحة فيروس كورونا كانت لها آثار جد وخيمة على الاقتصاد العالمي لم تسلم من آثارها حتى الاقتصاد الدول متطورة فبسبب الحجر و الغلق المحلات و الحدود (برية جوية بحرية) و توقف الشركات عن العمل منع التجمعات و التباعد الاجتماعي وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفعت أسعار المنتجات المصنعةو ارتفعت تكلفة الخدمات وسجلت ارتفاعا في السلع الغذائية المصنعة[2]، ثم تلته الفترة 2020-2022 حيث بلغ معدل التضخم % 9 بسبب أسعار المحروقات بالرغم من الخطوات التي اتخذها البنك المركزي الجزائري.[3]

---

[1] صغيري فاطمة الزهراء.دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة للتضخم في الجزائرخلال الفترة 1970-2005،رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر،ص58.

[2] بلحرش عائشة، كيفاني شهيدة، تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة1990-2020 ، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد11، العدد1، 2022 الجزائر، ص344

[3] صندوق النقد الدولي عبر الموقع:

International Monetary Fund

3-التحليل الوصفي لسلسلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الشكل3-3: تطور سلسلة البطالة

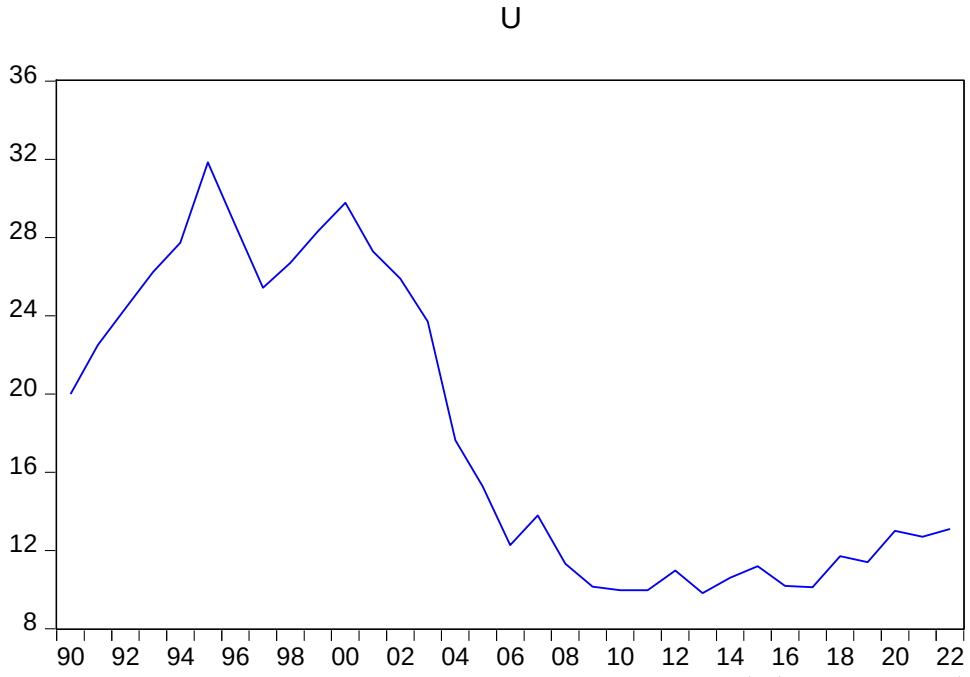

المصدر: من إعداد الطالبان باستخدام برنامج EViews.10

المرحلة الأولى من 1990-2000:

تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1990،كانت لها انعكاسات على مختلف الأصعدة والمتغيرات، خاصة البطالة، وقد ارتفعت معدلات البطالة من 20%سنة 1990 لتصل إلى مستويات قياسية بمعدل 32 %سنة 1995.

من خلال هذا المنحنى نلاحظ، أن الأولوية في هذه الفترة من الإصلاحات الاقتصادية لم تعطى لحل مشكلة البطالة وإنما للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي عن طريق تقليص النفقات العامة وتدنية معدلات التضخم حيث بلغت معدلات هذا الأخير 30%عام 2000 .كما تحسنت نوعا ما معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة، أما معدلات البطالة فقد شهدت هذا المستوى القياسي نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، لإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت ا الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة، وما نتج عنها من تسريح جماعي .

المرحلة بين 2001-2011 البطالة في ظل الوفرة المالية:

وتميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية، إضافة إلى اعتماد الجزائر على المقاربة الكينزية القائمة على

تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة وبالتالي فإن انتهاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة أدى إلى تفعيل سوق العمل وتسجيل كنتيجة لذلك تراجع محسوس في معدلات البطالة من 30% سنة 2000 إلى 10%سنة 2011،كما قامت الدولة لإضافة إلى ما سبق خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية نشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل الأمر الذي حفز أيضا انخفاض معدلات البطالة.

المرحلة بين 2012-2021 :

ويعود هذا الارتفاع في معدلات البطالة الذي شهدته هذه السنوات الأخيرة إلى تراجع الإنفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل، حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف في القطاع العمومي وكل هذا نتيجة تراجع إيرادات الدولة من جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بحيث انتقل متوسط سعر البرميل النفط الجزائري من 112 دولار سنة 2011إلى 54 دولار سنة 2017[1] ،مما سبب تراجعا في النشاط الاقتصادي بمعدل 68,0 %خلال هذه الفترة، فانعكس كل هذا سلبا على الوضع الاجتماعي للبلاد ما يفسر عودة الارتفاع في معدل البطالة ثم انتقال متوسط سعر البترول الى اكثر من 80 دولار للبرميل خلال 2022-2022 مما انعكس إيجابا على الوضع الاجتماعي للبلاد.

رابعا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تعريف

الجدول رقم (1.4):دارسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF

المتغير	النموذج	السلسة الأصلية Level			سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference		
		ADF	t-Statistic 5% .	Prob	ADF	.t-Statistic 5%	Prob
GDP	III/None	0.460446	-1.952066	0.8082	-4.739200	-1.952473	0.0000
	II/trend and intercept	-1.667008	-3.562882	0.7417	-4.789566	-3.568379	0.0031
	I/ intercept	-0.810305	-2.960411	0.8022	-4.855223	-2.963972	0.0005
INF	III/None	-1.427205	-1.951687	0.1403	-5.129450	-1.952473	0.0000
	II/trend and intercept	-1.587999	-3.557759	0.7754	-5.955171	-3.568379	0.0002
	I/ intercept	-1.671094	-2.957110	0.4358	-5.247465	-2.963972	0.0002
U	III/None	-0.784513	-1.951687	0.3683	-4.107701	-1.952066	0.0002
	II/trend and intercept	-3.529826	-3.612199	0.0586	-4.010285	-3.562882	0.0189
	I/ intercept	-0.651244	-2.957110	0.8449	-4.111504	-2.960411	0.0032

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews.10.

[1] شريفي صارة، حداد محمد،دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2017.مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5 العدد2 ديسمبر2018 الجزائر ص 194.

خامسا: اختبار الحدود bundstest: في هذه الحالة توجد فرضيتين:

- ✓ **فرضية العدم H_0:** والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان F المحسوبة اقل من I1 Bound.
- ✓ **فرضية البديل H_1:** تدل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان Fالمحسوبة اكبر من I1Bound الأجل ونقارن F-statistic المحسوبة مع I1 Bound.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.539542	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : من إعداد الطالبان باستخدام برنامج EViews.10

من خلال الجدول نلاحظ انF-statistic=4.539542 المحسوبةاكبر I1=3.87 Boundعند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر(البطالة والتضخم) إلى المتغير التابع(الناتج المحلي الاجمالي).

سادسا: التكامل المشترك ARDL

انحدار التكامل المشترك وفقا نموذج ARDL: نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنيه في المدى طويل الأجل بين معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي، وطبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث يعد المتغيران أنهما متكاملان، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية .ويشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار**ARDL**. ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعAutoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل Pesaran et Shinعام 2001حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p)و نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model. في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم

المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:[1]

- ✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة **I(0)**أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح **I(1)** أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.
- ✓ أن نتائج تطبيقيا تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغير او هذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛
- ✓ أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين كما هو موضح في الجدول التالي:

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 12/06/23 Time: 14:00
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF U
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(2, 1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.685756	0.185137	3.704057	0.0012
GDP(-2)	-0.256149	0.167019	-1.533653	0.1394
INF	-1.193834	0.757659	-1.575689	0.1294
INF(-1)	0.510991	0.664727	0.768722	0.4502
U	-2.235287	1.548596	-1.443428	0.1630
U(-1)	2.107885	2.249658	0.936980	0.3589
U(-2)	-4.132344	1.795914	-2.300970	0.0312
C	150.9948	36.15766	4.176011	0.0004

R-squared	0.955230	Mean dependent var	117.3466
Adjusted R-squared	0.940985	S.D. dependent var	62.64517
S.E. of regression	15.21836	Akaike info criterion	8.506061
Sum squared resid	5095.169	Schwarz criterion	8.879714
Log likelihood	-119.5909	Hannan-Quinn criter.	8.625596
F-statistic	67.05749	Durbin-Watson stat	1.909627
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

[1]Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37,1979-1990, p. 258

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول السابق إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2=0.95 وتوضح أن النموذج يفسر95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي. كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث لمعنوية(Prob(F-statistic عند مستوى الدلالة أقل بكثير من 5%.

سابعا: نموذج معامل تصحيح الخطأ ما يهمنا هو ثنايا هذا التقدير والمتمثل في معامل تصحيح الخطاء باستخدامARDL Cointegrating And Long Run Form والنتائج موضحة في الجدول التالي:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/12/23 Time: 15:01
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.256149	0.153949	1.663855	0.1103
D(INF)	-1.193834	0.618637	-1.929782	0.0666
D(U)	-2.235287	1.327217	-1.684191	0.1063
D(U(-1))	4.132344	1.567249	2.636686	0.0151
CointEq(-1)*	-0.570393	0.125568	-4.542497	0.0002

R-squared	0.479305	Mean dependent var	3.910833
Adjusted R-squared	0.395994	S.D. dependent var	18.36913
S.E. of regression	14.27609	Akaike info criterion	8.306061
Sumsquaredresid	5095.169	Schwarz criterion	8.539594
Log likelihood	-119.5909	Hannan-Quinn criter.	8.380770
Durbin-Watson stat	1.909627		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون CointEq(-1) بإشارة سالبة ومعنوي حيث نلاحظ من نتائج الجدول أنCointEq(-1) معامل تصحيح الخطاء يساوي

(0.570393-)، وبإشارة سالبة ومعنوي لأن prob=0.000 اقل من 0.05 ومنه تحقق الشرطين، وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرين المفسرين معدلات البطالة والتضخم كما يلي:

GDP=264.72-1.19INF-7.46U+ei

بالنسبة معدلات البطالة بإشارة سالبة حيث توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن كلما ارتفعت معدلات البطالة بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ب7.46 مليار دينار وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كذلك أن0.0002 =prob اقل من0.05 يعني معلمة أو مقدرة معدلات البطالة لها معنوية إحصائية، وبالنسبة معدلات التضخم بإشارة سالبة حيث توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن كلما ارتفعت معدلات التضخم بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ب1.19 مليار دينار وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كذلك أن0.0002 =probاقل من0.05 يعني معلمة أو مقدرة معدلات التضخم لها معنوية إحصائية،

إذا توجد علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين لمعدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أي كلما ارتفعت معدلات البطالة والتضخم بوحدة واحدة سوف يرتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بـ 8.65 مليار دينار. وهو ما يعني أن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات معدلات البطالة والتضخم، وبمأن أن هذه العلاقة عكسية فإنه في المدى البعيد ينخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها معدلات البطالة والتضخم.

كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديدR^2=0.95 وهذا يشير إلى أن المتغيرين المستقلين معدلات البطالة والتضخم Uو INF مفسرين بنسبة 95% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP) و5% هو مقدار الخطاء أو متغيرات أخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

بالنسبة لقيمة Prob. F اقل من 5 % فان النموذج ككل له معنوية احصائية

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

الجدول رقم (4-15): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.560413	Prob. F(2,9)	0.5897
Obs*R-squared	2.547125	Prob. Chi-Square(2)	0.2798

المصدر: من إعداد الطالبباستخدام برنامج EViews.10

بما أن.Prob. F-statistic عالية جدا اكبر من0.05 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

ثانيا. اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test

الجدول رقم (4-16): نتائج تقدير اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.612220	Prob. F(11,11)	0.7857
Obs*R-squared	8.733957	Prob. Chi-Square(11)	0.6464
Scaled explained SS	1.369170	Prob. Chi-Square(11)	0.9998

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F(11,11) وهي اكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديلH_1 ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لاثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2021 وبالاعتماد على البيانات الإحصائية وباستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذجARDL وبعد ذلك تم بناء النموذج القياسي، وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها وجدنا بان البطالة والتضخم يؤثران على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

كما توصلنا الى انه توجد علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين لمعدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، يعني أن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات معدلات البطالة والتضخم.

الخاتمة العامة

خاتمة:

ككل الدول تسعى الجزائر من خلال سياساتها المنتهجة السعي لبناء اقتصاد قوي ومتنوع لا تؤثر فيه صدمات الأسواق العالمية ولا التضخم المستورد وذلك لتحقيق تنمية مستدامة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك دون دراسة ابرز العوامل التي تعيق تقدمها الاقتصادي ولعل ابرز هذه المعيقات كان تطور معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي يستوجب على الجزائر التوجه الى سياسة التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد قوي يدعم تشغيل الطاقات البشرية ويحارب ظاهرة التضخم.

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم أثر معدلات البطالة ومعدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2021، وحتى يتم ادراك هذا التاثير تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للبطالة والتضخم ضمن المدارس الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي كما تطرقنا الى العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة للعلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

اما في الفصل الثاني فقد تطرقنا الى بعض الدراسات السابقة حيث قمنا بترتيب الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني بالإضافة الى دراسة الفجوة العلمية بين دراستنا والدراسات السابقة وبينا ابرز الاختلافات بينهما من ثلاث نواحي الا وهي الهدف، والمنهج، والنتيجة.

وفي الفصل الثالث تطرقنا الى الجانب التحليلي والقياسي حيث قمنا بتعريف تحليل واقع كل من معدلات البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وتقدير العلاقة بينهم حيث قمنا بقياس اثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني الإحصاء باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية كنموذج ARDLوبرنامج EVIWS وبالتالي حصلنا على مجموعة من النتائج.

النتائج:

- يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد و لهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة لتوجيه السياسات المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية.
- -أكدرت اختبار الحدود bunds test ان F-statistic =4.539542 المحسوبة اكبر=3.87 Bound I1 عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر(البطالة والتضخم) إلى المتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي).
- - أعطيت نتائج اختبار التكامل المشترك وفقا نموذج ARDL تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر

من خلال معامل التحديد R= 0.95 وتوضح أن النموذج يفسر95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

- اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test
- توصلت أن Prob. F(11,11) = 0.7857 وهي اكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل1 H ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.
- وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين لمعدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اقتراحات الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل اليها يمكننا ان نساهم بالاقتراحات التالية:

- ❖ تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من اجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة في مختلف القطاعات باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق توظيف اليد العاملة والاعتماد على المنتوج الوطني بدل التوجه للاستيراد وجلب تضخم مستورد يؤثر سلبا على الاقتصاد.
- ❖ على مسؤولي السياسة الاقتصادية القضاء على البيروقراطية التي تؤثر سلبا على الكفاءات الموجودة داخل وخارج الوطن بغية تجسيد مشاريع تنموية تعود بالفائدة على الاقتصاد ومحاربة البطالة.

قائمة المراجع والملاحق

المراجع:

الكتب:

1- القران الكريم.
2- فليح حسن خلف ,2007 ،"الاقتصاد الكلي" ,جدارة للكتاب العالمي لنشر و التوزيع , عمان, الطبعة الأولى,ص. 335.
3- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، (2005)، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، ص 257.
4- خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، (2002)، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ص .268.
5- إياد عبد الفتاح النسور, المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة ,الطبعة الثانية ,دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان ,2015,ص 312.
6- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية.2004. الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية. ص 205.
7- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 2 الثالثة، ص255.
8- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطاف.2007. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. ص245.
9- احمد محمد عمرو، صناعة التغيير، الطبعة الأولى، شركة افاق المعرفة للنشر والتوزيع. الرياض1442ه2021م، ص99.
10- باور احمد حاجي. الازمات الاقتصادية. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. بدون سنة النشر. ص65.
11- فرديناند زوريج. الفكر الاقتصادي. ط2019. وكالة الصحافة العربية(ناشرون). جمهورية مصر العربية. ص6.
12- باسم علاوي عبد الجميلي. العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. بيروت. لبنان 1971. ص20.
13- د. محسن حسن المعموري. مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2019. ص 15.
14- صلاح الدين نامق. قادة الفكر الاقتصادي. دار المعارف للنشر والتوزيع. القاهرة-مصر. 1978. ص 41.
15- روبرت سكيدلسكي. كتاب جون مينارد كينز. الطبعة الأولى 2015. دار النشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. مصر. ص63.
16- فاطمة محمد راشد علي. السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع. الإسكندرية. مصر. بدون سنة النشر. ص 256.
17- محمد احمد الافندي. مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية 1433/2012.دار الكتاب الجامعي. صنعاء. اليمن. ص287.
18- مارك سكوين الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد سميث ماركس كينز. الطبعة 1 سنة النشر 2018 دار النشر المركز مؤسسة المركز القومي للترجمة. القاهرة مصر. ص 100.
19- عادل رزق. إدارة الازمات المالية العالمية. الطبعة1. سنة النشر 2010. دار النشر مجموعة النيل العربية.ص131.
20- محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية، 2014 ،ص361.
21- أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي :نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص.31.
22- عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2002،ص 69 .
23- رفاه شهاب الحمداني،نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية، دار وائل للنشرو التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 52 ،53 .
24- عبد الغفور إبراهيم أحمد، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص. 182 .
25- عمر صخري , التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة , الجزائر , 2005,ص 20.
26- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ،ص 46.
27- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2009 ،ص78 .
28- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد، الجامعة الأردنية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص23.

29- محمد صبري الحوت. التعليم الجامعي وقضايا التنمية. دار النشر مكتبة الانجلو المصرية. الطبعة 2. بدون سنة النشر. ص237.
30- تومي صالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص 2.
31- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح شلوف وآخرون: أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان، 2006 ،ص21 .
32- وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشرو التوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص22 .
33- حسين علي بخيت وسحر فتح الله،: الاقتصاد القياسي، دار الايزوري، عمان،الأردن، 2007 ، ص20 .
34- دومينيك سالفاتور: نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر وعبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1982، ص138.
35- هاري كلجيانو والاسأوتس: مقدمة في الاقتصاد القياسي :المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص112 .

ب- البحوث العلمية:

1- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010 / 2009، ص5.
2- ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، -2008 ،2009 ص .4.
3- عبد الرزاق جباري: آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال 2012-2001رسالة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف - الجزائر، 2014/2015. ص11.
4- المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر 3, 2015-2016, ص 9-8.
5- إسلام عبدا لله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990-2014 , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ,2016 , ص 18.
6- دحماني محمد ادر يوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر .2012-2013.ص147.
7- سليم عقون ،قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة تحليلية حالة الجزائر, مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- تخصص: تقنيات كمية,2010-2009,ص 8.
8- سمية بلقاسمي ,إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مـالـي, جامعة باتنة 1 , 2016-2017 , ص 6-7.
9- المدهون حسن, إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ,دراسة تحليلية قياسية ,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و إحصاء تطبيقي ,جامعة الجزائر 3, 2015-2016, ص 16.
10- وردة شيبان. العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. السنة الجامعية 2016/2015. ص45.
11- سعيد هتهات. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. رسالة ماجيستر (2006/2005) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص33.
12- بالي حمزة. محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر. 2021.ص90.
13- خلفاوي عزيزة. مطبوعة النظريات السيسيولوجيا للتربية. جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2. السنة الجامعية2019/2018 ص55.
14- بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون،تبارت، 2018 ،ص23

15- محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق ،كلية العلوم الاقتصادية علوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2009،ص22 .
16- حاتم كريم أحمد العزاوي ,قياس و تحليل أثر الموازنة العامة الإتحادية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010-2021 , إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد , جامعة تكريت , العراق , 2022 , ص 24.
17- بن الحاج جلول ياسين , مطبوعة بعنوان :الاقتصاد الكلي 01 دروس و تمارين , جامعة ابن خلدون _ تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير. 2018-2017.ص 31.
18- احمد عثمان مصطفى جرادة ,مكونات الناتج المحلي عند احتسابه بطريقة الإنفاق و تأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016. ,ص .16.
19- لامية بوشارب , مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي 1 , جامعة الجزائر 3 , ،كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير , 2019-2020 , ص 29.
20- مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين. دراسة قياسية 2000-2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر. الجامعة الإسلامية غزة.2016. ص25.
21- علي مكيد: الاقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007، ص12-13.
22- نعمة الله نجيب إبراهيم: مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002ص23 .
23- حمودي حاج صحراوي: " قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية" ،رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007ص217 .
24- عبدالقادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص44 .
25- عبد القادر محمد عبد القادر: طرق قياس العلاقة الاقتصادية مع تطبيقات على الحساب الالكتروني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ،1990، ص89.
26- سعيد هتهات: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- 2006، ص97.
27- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان- الجزائر 2014 .-،ص 254.
28- عابد بن عابد العبدلي :محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح ، للاقتصاد الإسلامي، جامعة أزهر العدد2007،32 ، ص29.

ملتقيات:

1-مراد صاولي، خالد بن جلول، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة ديسمبر ،2012 ص 317.
2 -جمال بن السعدي، زاوش رضا، " البطالة في الجزائر: التعريف، أسباب، الآثار الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص .
3- آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، " أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات عالجها"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر ،2011 ص .20.
4- مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27 و 28 . نوفمبر 2007 ،ص:18-20.

المجلات:

1- يحي بوشتة، لخضر عدولة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد - 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص215.
2- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, عالم المعرفة، العدد 226،الكويت،1997،ص30
3- عهود جبار عبير، "البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40 ,2014, ص 216.
4- مصطفى رديف و إسماعيل مراد, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إشكالية البطالة في الجزائر, دراسة قياسية فترة 2000-2018 ,مجلة دراسات العدد الاقتصادي, المجلد 11 العدد2,ص 201.

5- حسين جواد كاظم. محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي. دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المددة له للمدة)2003-2013 مجلة الاقتصادي الخليجي العدد30 كانون الأول 2016 ص147.
6- بوضياف سامية. دحماني فاطمة. تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019مجلة اقتصاديات شمال إفريقياالمجلد18/العدد28.السنة2022.ص243.
7- جواهرة صليحة. ششوي حسنى. محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 دراسة قياسية باستخدام نماذج. مجلة إضافات اقتصادية المجلد 5 العدد (1) 2021.ص51. ARDL.
8- ميسوم طالبي التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية. اسبابه ووسائل علاجه. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد3 العدد 1 سنة 2010. ص 170.
9-بورحلي خالد، علاوي محمد لحسن، تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 - 2012 مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي, العدد 3، جانفي 2019 ، ص31.
10- عبد القادر خليل. سمير حفاصي. دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة خلال 1990-2019-. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. مجلد6 العدد2 سنة 2020. ص 140.
11- سمير شيبان. دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر1986-2019. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي. الجزائر المجلد8 العدد 03 ديسمبر 2021.ص1526.
12-حدادي محمد لمين. محددات البطالة في الدول المغاربية دراسة قياسية باستخدام معطيات بانل.1990-2019.مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. المجلد16. العدد 1. سنة 2022. الجزائر. ص815.
13- السيد محمد احمد السريتي. العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. الإسكندرية مصر. المجلد.53 العدد.1 يناير 2016.ص12.
14- يوسف سعد محمد الأمين. سهى سيف الدين نور الدائم احمد. تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومساهمة القطاعات الإنتاجية بالناتج المحلي الإجمالي بالسودان باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد03 العدد 11 نوفمبر 2019. ص131.
15- احمد محمد سلامة شمعون. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1986-2015. العلمية للاقتصاد والتجارة.2016/10/5. ص16.
16- على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان :تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاءardl مجلة العلوم الاقتصادية، العدد34 المجلد التاسع، جامعة بغداد،2013 ، ص 183-188.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Cadoret. I et Benjamin. C et autres : "Econométrie appliquée : méthodes, applications corrigées", De Boeck, Bruxelles,2004, 1 ère édition, p 15.
2-Johnston. Jack "Méthodes économétriques", Economica, Paris,1985, 3 -ème édition, p 17.
3-Rachid Bendib: Économétrie, théorie et Applications ,Office Des Applications Universitaires, Alger, 2001,P32
4-Bendib. Rachid: Econométrie , théorie et Applications, OPU, Alger, p 33.
5-MCO: Les Moindres Carrés Ordinaires.
6-Johnston. J et Dinardo. John: "Méthodes économétriques", Economica, Paris,1999, 4 eme édition, p p 21-22.
7-Bourbonnais. Régis, Econométrie", Dunod, Paris,2004, 5 eme édition, p 50.
8-Greenes. William, " Econométrie ", Pearson, Paris,2005, 5 eme édition, p 10.
9-MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN
An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013, P 25.
10- Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013.
11- Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37,1979-1990, p. 258.

قائمة الملاحق:

1-دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

أ:السلسلة الاصلية

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.460446	0.8082
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.667008	0.7417
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.810305	0.8022
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ب. سلسلة الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.739200	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.789566	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.855223	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- دراسة استقرارية سلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)

أ- دراسة الاستقرارية عند السلسلة الاصلية

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.427205	0.1403
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.587999	0.7754
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.671094	0.4358
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2. دراسة الاستقرارية في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.129450	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.955171	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.247465	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

3-سلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

1. السلسلة الاصلية

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.784513	0.3683
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.529826	0.0586
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: U has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.651244	0.8449
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

2. الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(U) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.107701	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(U) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.010285	0.0189
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Null Hypothesis: D(U) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.111504	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.539542	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

اختبار الحدود: bunds test من اعداد الطالبين بالاعتماد على EViews.10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh
Institut des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

استمارة إيداع مذكرة الماستر المصححة بعد المناقشة

تخصص: اقتصاد كمي

يشهد الأستاذ (ة): بابا حمزة، **المشرف على تأطير مذكرة ماستر**

شعبة: العلوم الاقتصادية، **تخصص:** اقتصاد كمي

تحت عنوان: أثر معدلات البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر 1990-2021

من إعداد الطلبة:

1. حامدي عبد الله

2. عبد الله بن دعاء

أن المذكرة تم تصويبها وتعديل كل الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء المناقشة وأصبحت جاهزة للإيداع النهائي بمصالح القسم.

بتاريخ: 2023/07/17

إمضاء المشرف:

.....